



الجامعة الإسلامية بغزة
عمادة الدراسات العليا
كلية الشريعة والقانون
قسم القضاء الشرعي

**الدعوى غير المنصوص
عليها في قانون الأحوال الشخصية
المعمول به في المحاكم الشرعية في قطاع غزة
دراسة فقهية مقارنة**

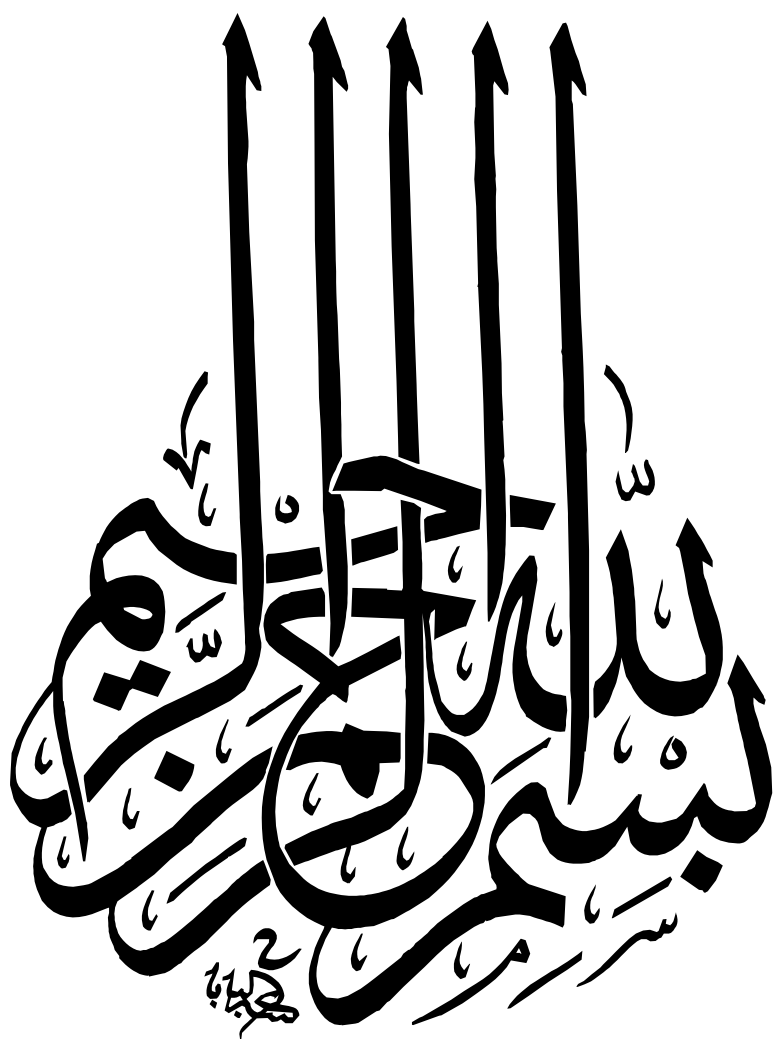
إعداد الطالب
سعيد محمد أيوب خلة

إشرافه

فضيلة الدكتور: شحادة سعيد السويركي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القضاء الشرعي
من كلية الشريعة والقانون بالجامعة الإسلامية بغزة.

العام الجامعي 1431هـ – 2010م



﴿ يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا

الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾^(١).

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من رباني صغيراً وتعهديني كبيراً أمي وأبي

أحب الناس إلى قلبي

و إلى زوجتي الغالية الصابرة وإلى ابنتي البكر (سجى)

و إلى إخوتي وأخواتي وأخص بالذكر منهم من أرقى إلى ربه شهيداً بإذنه تعالى

(أحمد وأسماء وخضر)

ولأعمامي وأبناء عمومتي وعائلي الكريمة عائلة آلخلة الكرام

ولكل شهداء وجرحى وأسرى فلسطين الحبيبة

لهؤلاء جميعاً أهدى بحبي هذا .

شكر وتقدير

انطلاقاً من قوله ﷺ: " لا يشكر الله من لا يشكر الناس."^(١) لذا فليق الواجب يحتم عليّ أن أتوجه بخالص شكري وعظيم تقديري وامتناني بعد الله تعالى لشيخني وأستاذي الفاضل:

صاحب الفضيلة الدكتور / شحادة سعيد السويركي

على تفضله بقبول الإشراف على هذه الرسالة ، فلم يألُ جهداً في مساعدتي بإرشاداته السديدة، ونصائحه المفيدة، كل ذلك بطلاقة وجه ورحابة صدر، فجزاه الله عني وعن المسلمين خير الجزاء وبارك الله له في وقته وعلمه. كما أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير العميق لأستاذي الكريمين عضوي لجنة المناقشة صاحبي الفضيلة:

فضيلة الأستاذ الدكتور/ زياد إبراهيم مقداد

عميد كلية الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية بغزة.

وفضيلة الأستاذ الدكتور/ سلمان نصر الداية

المحاضر بكلية الشريعة والقانون في الجامعة الإسلامية بغزة .

على قبولهما مناقشة هذه الرسالة وإبداء ملاحظتهما عليها وتصويبهما بتوجيهاتهما النافعة والقيّمة لتخرج بأبهى صورة وأجمل حلّة، فجزاهما الله عني أحسن الجزاء.

كما وأنقدم بالشكر والعرفان إلى أساتذتي الكرام جميعاً في كلية الشريعة والقانون، وأخص بالذكر منهم الأساتذة والعلماء الأفاضل في قسم الدراسات العليا، الذين تتلمذتُ على أيديهم، ونهلت من علمهم، فأسأل الله أن يبارك لهم جميعاً في علمهم، وأن يجزيهم خير الجزاء. ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بعظيم الشكر والعرفان لجامعتي الغراء منارة العلم والهدى ممثلةً برئيسها وجميع أساتذتها.

١- أخرجه أبو داود في سننه: (كتاب الأدب، باب في شكر المعروف، ص723، ح4811)، وصححه الألباني في المصدر نفسه.

كما وأخص بخالص شكري وتقديري كلية الشريعة والقانون؛ ممثلة في عميدها **فضيلة الدكتور/ ماهر حامد الحولي**، وأصحاب الفضيلة أعضاء هيئة التدريس جميعاً؛ فجزاهم الله عني خير الجزاء.

كما وأتقدم بالشكر والامتنان إلى ديوان قاضي القضاة — المحاكم الشرعية بجميع فروعها — وأخص بالشكر منهم فضيلة الشيخ القاضي: سعيد أبو الجبين وفضيلة الشيخ القاضي: عمر نوفل وفضيلة الشيخ القاضي محمد أبو راس والأخ معين دردونة على ما قدموه لي من عون ونصح في مجال بحثي فجزاهم الله عني خير الجزاء.

كما و أتقدم بمزيد من الشكر والعرفان لكل من ساعدني ولو بالقليل من الأصدقاء والإخوان الذين شجعوني ووقفوا بجانبني، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

وأخص بالذكر منهم فضيلة الأستاذ خالد الصليبي، كما ولا أغفل عن شكر الأخ العزيز يحيي الدلو لما قدم لي من مساعدة في تنسيق هذا البحث ليخرج بأبهى حلة وأجمل صورة.

وقفي الله وإياكم لما يحبه ويرضاه

مُتَكَلِّمَةٌ

الحمد لله رب العالمين حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه وأصلي وأسلم وأبارك
على النبي العدنان محمد بن عبد الله ﷺ خاتم الأنبياء وإمام المرسلين ومن سار على دربه
واقفنى أثره واستن بسنته إلى يوم الدين.
أما بعد؛

فإن الحديث عن القضاء الشرعي والذي تختص به المحاكم الشرعية من الأهمية بمكان
لأنَّ جلَّ مشكلات الناس في هذا الزمان تكمن في باب الأحوال الشخصية والتي هي مرصد
الشیطان في الأرض وهذا الفن من الفنون التي يجهل الناس التعامل به للوصول إلى حقوقهم
بأيسر الطرق والذي يتضمن قوانين جمعت وفُتِنَتْ في مواد يسهل التعامل معها لمعرفة ما
للإنسان وما عليه من حقوق وواجبات، وبالرغم من هذا التقنين إلا أن هناك دعاوى قضائية
يجري التعامل بها في المحاكم الشرعية لم توضع لها أسس على هيئة قوانين إلا أنه يجري
الحكم والتقاضي بها بناء على سوابق قضائية، لذلك أثرت في هذا البحث أن أبرز هذه الدعاوى
ومحاولة إيجاد القانون المناسب لها حتى يتم التعامل بها في المحاكم الشرعية .
فكان هذا البحث المتواضع والذي هو بعنوان : الدعاوى غير المنصوص عليها في
قانون الأحوال الشخصية المعمول به في المحاكم الشرعية في قطاع غزة.

أولاً: طبيعة الموضوع:

الموضوع عبارة عن بحث فقهي نستعرض فيه الدعاوى غير المنصوص عليها في
قانون الأحوال الشخصية المعمول به في المحاكم الشرعية في قطاع غزة. ومنها دعوى العزل
ودعوى التفريق للهجر ودعاوى المشاهدة ونفقات العلاج والتعليم ونحوها ودعوى تصحيح حجة
الوراثة وغيرها.

ثانياً: أهمية الموضوع:

تكمن أهميته في النقاط التالية:

١. يعد هذا الموضوع إظهاراً للقضايا التي يتعامل بها في المحاكم الشرعية والتي لم ينص
عليها القانون الشرعي.
٢. بيان إجراءات التقاضي في هذه الدعاوى غير المنصوص عليها.
٣. إيضاح السبل السديدة للناس لمعرفة خفايا تلك القضايا للوصول إلى حقوقهم بأيسر
الطرق.

ثالثاً: أسباب اختيار الموضوع:

يمكن ذكر أبرز هذه الأسباب في البنود التالية:

١. إبراز الدعاوى التي لم يوجد لها نصوص قانونية في المحاكم الشرعية .
٢. الحاجة الملحة لإيجاد قانون يسهل التعامل به في المحاكم الشرعية في الدعاوى التي لم يقنن لها مواد تشريعية .
٣. إيجاد مادة علمية من خلال الفقه الإسلامي تكون أساساً يبنى عليه تلك الدعاوى غير المقننة في المحاكم الشرعية.
٤. إيضاح طرق إجراء التقاضي بها في المحاكم الشرعية لإفهامها للمدعي والمدعى عليه، والعاملين سلك القضاء الشرعي.

رابعاً: الجهود السابقة:

بعد البحث وسؤال أهل الاختصاص لم أجد — على قدر جهدي المتواضع — أحداً تناول هذا الموضوع أو أفرد له بحثاً مستقلاً تحت هذا العنوان المذكور، وهو الدعاوى غير المنصوص عليها في قانون الأحوال الشخصية المعمول به في المحاكم الشرعية في قطاع غزة ، غير أن المحاكم الشرعية في القطاع تتناول هذه الدعاوى عبر سوابق قضائية.

خامساً: الصعوبات التي واجهت الباحث

لعل أشد الصعوبات التي واجهتني خلال كتابتي لهذا البحث تتمحور في النقاط التالية:

١. صعوبة العثور على الدعاوى التي لم ينص عليها قانون الأحوال الشخصية.
٢. الحرب الصهيونية الشرسة على قطاعنا الحبيب وما تركت من معاناة لا تخفى.

سادساً- الجهات المستفيدة من البحث:

١. القضاة الشرعيون، والمتدربون في حقل القضاء.
٢. طلبة العلم الشرعي بشكل عام، وطلاب قسم الشريعة والقانون بشكل خاص.

سابعاً- منهج البحث:

كان منهجي في البحث على النحو التالي:

١. جمع المعلومات وتحليلها، وتأصيلها فقهياً، وتوثيقها من مصادرها.
٢. عند عرض المسائل الفقهية كنت اذكر المذاهب الأربعة مرتبة حسب الأقدمية لكل مذهب في أكثر المسائل، مذهب الإمام أبو حنيفة النعمان وأصحابه أولاً ومن ثم مذهب الإمام مالك بن أنس، ثم مذهب الإمام محمد بن إدريس الشافعي، ثم مذهب الإمام أحمد بن حنبل رحمهم الله، ثم ذكرت الرأي المختار في المسألة مع أسباب الاختيار.

٣. بيّنت معنى المصطلحات اللغوية، والفقهية، والقانونية من مصادرها الأصلية ما أمكن.
٤. خرجت الأحاديث من مظانها والحكم عليها إن كانت من غير صحيح البخاري ومسلم.
٥. عزوت الآيات القرآنية إلى سورها وأرقامها.
٦. وثقت ما نقلت من نصوص وبيانات بدقة، وعناية وذلك من باب الأمانة العلمية .
٧. عدم التعريف بالمراجع إلا في فهرس المراجع ، وفي الحواشي ذكرت اسم المرجع أولاً ثم اسم المؤلف أو كنيته ، ثم رقم الجزء والصفحة.
٨. قمت بعمل خلاصة من النتائج والتوصيات التي توصلت إليها من خلال كتابتي لهذا البحث.
٩. قمت بعمل فهرس للآيات القرآنية، وآخر للأحاديث النبوية والآثار وثالث للمصادر والمراجع وفهرس رابع للموضوعات التي تضمنتها هذه الدراسة.

ثامناً- خطة البحث:

تتكون هذه الدراسة من ثلاثة فصول، تسبقها مقدمة، وتعقبها خاتمة.

الفصل الأول: حقيقة الدعاوى ومشروعيتها والقوانين المعمول بها في المحاكم الشرعية في

قطاع غزة.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: حقيقة الدعاوى، ومشروعيتها .

المبحث الثاني: القوانين المعمول بها في المحاكم الشرعية في قطاع غزة.

الفصل الثاني: دعاوى العزل، والطلاق، والمشاهدة.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: دعاوى العزل والطلاق.

المبحث الثاني: دعاوى المشاهدة.

الفصل الثالث: دعاوى النفقات والإرث والتخارج.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: دعاوى النفقات.

المبحث الثاني: دعاوى الإرث والتخارج.

تاسعاً- الخاتمة: وقد اشتملت على مجموعة من النتائج والتوصيات، والفهارس أيضا.

عاشراً- الملاحق:

ضمنت هذه الرسالة بالملاحق التي يوجد بها العديد من التطبيقات العملية التي وردت من خلال الرسالة.

الفصل الأول

حقيقة الدعاوى ومشروعيتها

والقوانين المتبعة في المحاكم الشرعية في قطاع غزة

وفيه مبحثان:

المبحث الأول:

حقيقة الدعاوى، ومشروعيتها.

المبحث الثاني:

القوانين المعمول بها في المحاكم الشرعية في قطاع غزة.

المبحث الأول

حقيقة الدعاوى ومشروعيتها

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حقيقة الدعاوى.

المطلب الثاني: مشروعية الدعاوى.

المطلب الأول

حقيقة الدعاوى

أولاً- تعريف الدعاوى لغة :

لغة: الدعاوى بكسر الواو وفتحها جمع دعوى وهي اسم لما يدعيه^(١) والفعل منه، ادعى يدعى ادعاء ، فهو مدّع^(٢).

وتطلق في اللغة على معان عدة منها :

١ -الطلب: ومنه ادعيت الشاهد إذا طلبته^(٣)، ومنه، قوله تعالى: ﴿ قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا وَإِنَّا إِنِ شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ ﴾^(٤).

٢ -الاستعانة^(٥): كما في قوله تعالى: ﴿ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾^(٦).

٣ -الزعم^(٧): كما في قوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تَدْعُونَ ﴾^(٨) أي تزعمون.

٤ -الإخبار كقولك : فلان يدعى بكرم فعاله، أي يخبر بذلك عن نفسه^(٩).

والدعوى في القضاء تتناول هذه المعاني كلها فلا بد من طلب لها وتحتاج معيناً لإثباتها

وقد يزعم المدعي أشياء يحتاج للإخبار بها.

ثانياً- تعريف الدعوى اصطلاحاً:

عرف الفقهاء الدعوى بتعريفات عدة، ترجع إلى اعتبارات مختلفة، وذلك على النحو

التالي:

١ - الفيومي:المصباح المنير(ص 103)؛ الأزهرى: تهذيب اللغة (120/3)؛ ابن منظور: لسان العرب

(257/14).

٢ - النسفي: طلبية الطلبة(ص278).

٣ - ابن منظور: لسان العرب(260/14).

٤ - سورة البقرة: الآية(70).

٥ - ابن منظور: لسان العرب(257/14).

٦ - سورة البقرة: الآية(23).

٧ - ابن منظور: لسان العرب(261/14).

٨ - سورة الملك: الآية(27).

٩ - ابن منظور: لسان العرب(260/14)؛ الأزهرى: تهذيب اللغة(121/ 3).

أولاً- تعريف الحنفية:

لقد ذكر الحنفية للدعوى تعريفات عدّة لعل من أبرزها - من وجهة- نظري ما ذكره ابن عابدين وهو: " قول مقبول عند القاضي يُقصد به طلب حق قبل غيره أو دفعه عن حق نفسه^(١) .

شرح مفردات التعريف:

قوله: " قول " هو قيد خرج به الفعل والإشارة والكتابة.

قوله: " مقبول " قيد في التعريف لإخراج كل قول غير مقبول أي لم تتوافر فيه شروط الدعوى الصحيحة^(٢) .

قوله: " عند القاضي " : قيد في التعريف خرج بها الدعوى عند غير القاضي، كالتحكيم^(٣) .

قوله: " يقصد به طلب حق قبل غيره " : هذا التعريف خاص بدعوى الديون والأعيان فخرج به دعوى إيفاء الدين والإبراء عنه^(٤) .

قوله: " طلب " : اسم جنس يشمل الطلب بالقول أو الإشارة أو بالكتابة ويدخل فيه أيضاً طلب الأصل والوكيل والولي والوصي والفضولي.

قوله: " حق " إن قصدنا بالحق هنا الأمر الوجودي، فإنه يبقى من أنواع الدعوى دعوى دفع التعريض فيزاد، أو دفعه عن حق نفسه، أما إن قصدنا به أعم من الوجودي ومن العدمي فيستغنى عن هذه الزيادة ألا وهي (أو دفعه)^(٥) .

قوله: " قبل غيره " قيد خرج الإقرار والشهادة.

قوله: " أو دفعه عن حق نفسه " أي دفع الخصم، وبهذا القيد شمل التعريف دعوى دفع التعريض، وهو أن يدعي كل منهما أرضاً أنها في يده وبرهن أحدهما على دعواه، فكان مدعياً

١ - ابن عابدين: تكملة حاشية رد المحتار (3/2).

٢ - القرافي: الذخيرة، (5/11)؛ ياسين: نظرية الدعوى (ص81).

٣ - ابن عابدين: رد المحتار (573/5).

٤ - الحصكفي: الدر المختار (4/2)؛ ابن نجيم: البحر الرائق (191/7).

٥ - ابن عابدين: تكملة رد المحتار (4/2 وما بعدها).

دفع تعرض الآخر حيث أثبت بالبينة أنها في يده والبينة لا تقبل إلا بعد صحة الدعوى، فعلمنا صحة دعوى دفع التعرض^(١).

يؤخذ على تعريف الحنفية أنه غير جامع لما يلي:

- ❖ الدعاوى التي ينشئها أصحابها بغير القول، كالكتابة والإشارة.
- ❖ الدعاوى التي يكون فيها صاحب الحق غير الشخص الذي يرفع الدعوى، كالوكيل أو الوصي أو الوالي أو باسم الحق العام.
- ❖ لدعاوى التفريق لعدم الإنفاق وغيرها؛ لأن التعريف لم يشمل في طياته إلا دعاوى الديون والأعيان^(٢).

ثانياً- تعريف المالكية:

تباينت تعريفات المالكية للدعوى، ولعل أهمها ما ذكره القرافي، وهو: " طلب معين، أو ما في ذمة معين، أو أمر يترتب له عليه نفع معتبر شرعاً ولا تكذيبها العادة " ^(٣).

شرح مفردات التعريف:

قوله: " طلب " جنس في التعريف، ويكون بالكتابة أو بالقول أو بالإشارة، من الوكيل، أو الولي، أو الأصل أو الفضولي.

قوله: " معيّن " هذا إشارة إلى شرط المعلوماتية التي لا بد منه في الحق المدعى، ولا يشمل إلا دعوى المطالبة بعين^(٤)، والمعيّن كدعوى أن السلعة المعينة اشتراها، أو غُصبت منه.

قوله: " أو ما في ذمة معيّن " كالديون والسلم، ثم والمعيّن الذي يدعي في ذمته قد يكون معيّنًا بالشخص كزيد، أو بالصفة، كدعوى الدية على العاقلة، أو القتل على الجماعة.

قوله: " أو ما يترتب له عليه نفع " يقصد بعبارة هذه ما يترتب على طلب معين أو ما في ذمة معين، فالأولى: كدعوى المرأة الطلاق أو الردة على زوجها فيترب لها حوز نفسها مما يجعلها مالكة لنفسها، وأما الثانية: الوارث الذي مات أبوه مسلماً أو كافراً، فيترب له الميراث المعين.

١- ابن عابدين: تكملة رد المحتار (5/2).

٢- ابن نجيم: البحر الرائق (191/7)؛ ياسين: نظرية الدعوى (ص82).

٣- القرافي: الذخيرة (5/11).

٤- ياسين: نظرية الدعوى (ص80).

قوله: "معتبر شرعاً" قيد في التعريف لإخراج كل قول لا تتوافر فيه شروط الدعوى الصحيحة، كدعوى الشيء التافه، كعشر سمسمة، فإن الحاكم لا يسمع مثل هذه الدعوى، لأنه لا يترتب عليها نفع شرعي.

قوله: "تكذيبها العادة" يقصد بأن تكون معلومة محققة يتعلق بها غرض صحيح^(١).
يؤخذ على تعريف المالكية ما يلي:

❖ أنه تضمن ذكر بعض الشروط مع أن التعريف يكون لبيان الماهية دون الخوض في ذكر الشروط، وذلك كقوله (معتبر شرعاً، ولا تكذيبها العادة).

ثالثاً- تعريف الشافعية:

لقد تناول الشافعية تعريف الدعوى من منطلق كونه إخباراً أمام مجلس القضاء، لذا عرفها الشافعية بأنها: "إخبار عن وجوب حق على غيره عند الحاكم"^(٢).

شرح مفردات التعريف:

قوله: "إخبار" لفظ في التعريف، شمل الإخبار بالقول والكتابة والإشارة، وشمل أيضاً الإخبار بحق لنفسه وهي الدعوى، والإخبار بحق لغيره على نفسه وهو الإقرار، والإخبار وبحق لغيره على غيره وهو الشهادة.

قوله: "عن وجوب حق" يشمل كل حق، سواء أكان حقاً للنفس أو للغير حيث لم يقيد الحق بكونه له ليشمل ما لو ادعى المولى بمال موليه أو الوكيل لموكله أو الناظر للوقف^(٣).
قوله: "إخبار" لفظ في التعريف، شمل الإخبار بالقول والكتابة والإشارة، ويشمل أيضاً الإخبار بحق لنفسه وهو الدعوى، والإخبار بحق لغيره على نفسه وهو الإقرار، والإخبار وبحق لغيره على غيره وهو الشهادة.

قوله: "على غيره" قيد أخرج الإقرار وهو الإخبار بحق للغير على النفس.
قوله: "عند حاكم" أي وما في معناه، وهو المحكم والسيد، وذو الشوكة إذا تصدى لفصل الأمور بين أهل محلته^(٤).

يؤخذ على تعريف الشافعية ما يلي:

❖ أنه لم يتضمن بين ثناياه ما يفيد المطالبة بالحق، فإخبار المخبر قد يكون مجرد حكاية. وعليه، فإنه لا يوجد فيه معنى الدعوى ولا شك أن الإخبار خلاف المطالبة

١- القرافي: الفروق(4/1209).

٢- الشربيري: مغني المحتاج(4/461).

٣- الرملي: نهاية المحتاج(8/333).

٤- البجيرمي: حاشية(4/393).

❖ إن التعريف جاء عارياً عما يقيد به بإخراج الدعاوى غير الصحيحة، فالإخبار يشمل جميع دعاوى المخبر عن حق له على غيره^(١).

رابعاً- تعريف الحنابلة:

لقد ذهب أكثر فقهاء المذهب الحنبلي إلى تعريف الدعوى بأنها " إضافة الإنسان إلى نفسه استحقاق شيء في يد غيره أو في ذمته^(٢) .

شرح مفردات التعريف:

قوله: " إضافة " جنس في التعريف، يشمل كل الإضافات في الدعوى، بالقول كانت أو بالكتابة أو بالإشارة.

قوله: " الإنسان " جنس في التعريف يشمل كل إنسان مكلفاً كان أو غير مكلف.

قوله: " إلى نفسه " قيد في التعريف خرج به إضافته إلى غيره.

قوله: " استحقاق شيء " سواء كان هذا الشيء معتبراً شرعاً أو غير معتبر.

قوله: " في يد غيره أو في ذمته " قيد شمل دعوى العين ودعوى الدين^(٣).

يؤخذ على تعريف الحنابلة أنه غير جامع لما يلي:

❖ لم يشمل جميع أنواع الدعاوى، كدعوى النسب مثلاً، أو دعوى التفريق، ويدخل فيه أيضاً الإعارة والرهن والدين وليس بدعوى.

❖ لتقييده طلب الحق من قبل النفس، ومعلوم أن الدعوى قد تُرفع من قبل الوكيل أو الوصي^(٤).

خامساً- تعريف الدعوى عند المعاصرين:

تعريف الأستاذ الدكتور محمد نعيم ياسين في رسالته نظرية الدعوى : " هي قول مقبول

أو ما يقوم مقامه في مجلس القضاء ، يقصد الإنسان به طلب حق له، أو لمن يمثله، أو حمايته"^(٥).

١- الفراء: المحاكم الشرعية في قطاع غزة(ص155).

٢ - ابن قدامة: المغني (163/12)؛ البهوتي: الروض المربع (ص470).

٣ - ياسين ، نظرية الدعوى (83)

٤ - المرجع السابق(ص83).

٥ - المرجع السابق(ص84).

شرح مفردات التعريف:

قوله: " قول " الأصل في الطلب أن يكون بالقول، لأن الدعوى تصرف قولي مشروع، فأساسها القول ولكن يجوز أن تتوب عنه الكتابة والإشارة ممن لا يقدر على اللفظ أو الكتابة.

قوله: " مقبول " قيد في التعريف لإخراج كل قول غير مقبول أي لم تتوافر فيه شروط الدعوى الصحيحة^(١).

قوله: " مجلس القضاء " قيد في التعريف أخرج الدعوى بمعناها اللغوي، والدعوى في مجلس القضاء لا تكون إلا حال المنازعة.

قوله: " طلب حق له أو لمن يمثله " قيد في التعريف ليشمل الدعوى المقامة من قبل الوكيل أو الولي أو الوصي.

يؤخذ على تعريف الدكتور: محمد نعيم ياسين:

أن فيه تطويل، والتطويل يعتبر عيب في التعريف.

التعريف المختار:

بعد دراسة التعريفات السابقة للدعوى وبيان العلاقة بين معانيها، فإن الباحث يميل إلى ترجيح تعريف الشافعية بأنها: "إخبار عن وجوب حق على غيره عند الحاكم" وهو الأكثر دقة ولكن مع مراعاة ما يلي:

❖ إبدال كلمة "عن وجوب" بكلمة "بطلب" وإضافة كلمة "ثابت" بعد كلمة "حق" وذلك ليسلم

التعريف من الانتقادات التي وجهت إليه، ويصبح التعريف المختار للدعوى على النحو

التالي: " إخبار بطلب حق ثابت على غيره عند الحاكم "^(٢).

وبهذه القيود التي ذكرناها يصبح التعريف جامعاً مانعاً، يشمل جميع عناصر الدعوى،

ويخلو من ذكر الشروط، وهذا بخلاف التعريفات الأخرى التي لم تسلم من الانتقادات الموجهة إليها.

١ — القرافي: الذخيرة(6/11).

٢ — ياسين، نظرية الدعوى (84).

المطلب الثاني

مشروعية الدعوى

الدعوى ثابتة بالقرآن والسنة والإجماع وذلك كما يلي:

أولاً- الاستدلال بالكتاب:

١. قوله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾^(١).

وجه الدلالة:

تدل هذه الآية الكريمة على مشروعية الدعوى حيث إن الله ﷻ أقسم فيها بأنهم لا يؤمنون حتى يحكموا رسوله ﷺ فيما شجر بينهم أي يجعلوه حاكماً فيما اختلفوا واختلط من أمورهم، والتبس عليهم حكمه، والاحتكام لا يكون إلا بعد الدعوى، فهذا دليل على مشروعيتها^(٢).

٢. قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ ﴾^(٣)

وجه الدلالة:

إن هذه الآية دليل على وجوب إجابة الداعي إلى الحاكم ، لأن الله ﷻ ذم من دعي إلى رسوله ليحكم بينه وبين خصمه فأعرض بأقبح الذم^(٤) وإجابة الداعي لا تكون إلا بعد دعوى، فدل ذلك على مشروعيتها.

ثانياً- الاستدلال بالسنة:

وردت في السنة النبوية أحاديث كثيرة تدل على مشروعية الدعوى نذكر بعضها منها:

١ عن أم سلمة رضي الله تعالى عنها ، قالت: إن رسول الله ﷺ سمع خصومة بباب حجرته فخرج إليهم فقال: " إنما أنا بشر، وإنه يأتيني الخصم، فلعل بعضكم أن يكون أبلى من بعض ، فأحسب أنه صدق، فأقضي له بذلك ، فمن قضيت له بحق مسلم فإنما هي قطعة من النار، فليأخذها أو ليتركها "^(٥).

١- سورة النساء: الآية(65).

٢ - البغوي: معالم التنزيل (246/2).

٣ - سورة النور: الآية(48).

٤ - القرطبي: الجامع لأحكام القرآن (12 / 294).

٥ - أخرجه البخاري في صحيحه: (كتاب الأحكام/ باب من قضى له بحق أخيه فلا يأخذه فإن قضاء الحكم لا يحل حراماً ولا يُحرّم حلالاً، ص856، ح7181).

وجه الدلالة:

قوله ﷺ: " فأحسب أنه صادق فأقضي له بذلك " أي أنه صادق بما جاء به من بينه ويمين على أن الحق له، فدل ذلك على حكمه ﷺ بينهما، ومن المعلوم أن الحكم لا يكون إلا بعد رفع دعوى، فدل ذلك على مشروعية الدعوى^(١).

٢ وعن الأشعث بن قيس، أن رجلاً من كِنْدَةَ ورجلاً من حضرموت اختصما إلى النبي ﷺ في أرض من اليمن، فقال الحضرمي: يا رسول الله، إن أرضي اغتصبنيها أبو هذا وهي في يده، قال: " هل لك بينة " قال: لا، ولكن أُلْحَفَه والله أعلم أنها أرضي اغتصبنيها أبوه، فتهبأ الكندي لليمين، فقال رسول الله ﷺ: " لا يفتطع أحدٌ مالاً بيمين إلا لقي الله وهو أجذم " فقال الكندي: هي أرضه^(٢).

وجه الدلالة :

أن الحديث صريح في رفع الدعوى للرسول ﷺ في الخصومة التي وقعت بين الحضرمي والكندي، وتكليف المدعي بالإثبات والمدعى عليه باليمين مما يدل على مشروعية الدعوى^(٣).

٣ عن ابن عباس ؓ أن النبي ﷺ قال: " لو يُعْطَى الناس بدعواهم لادّعى ناس دماء رجال وأموالهم ولكنّ اليمين على المدّعى عليه " ^(٤).

وجه الدلالة:

أن هذا الحديث واضح الدلالة في مشروعية الدعوى وذلك من خلال ما أظهر لنا ما على المدعى عليه أن يفعله وهو اليمين ، وهذا من مفردات الدعوى، فدل على مشروعيتها^(٥).

ثالثاً- الاستدلال بالإجماع:

انعقد الإجماع من لدن رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا على مشروعية الدعوى وجوازها ، وذلك بالإجماع على أن البينة على المدعي واليمين على من أنكر^(٦).

١ – الصنعاني: سبل السلام(4/1399).

٢ – أخرجه أبو داود في سننه (كتاب الأيمان والنذور/ باب من حلف يمينا ليقطع بها مالا لأحد، ص 496، ح 3244). وصححه الألباني في المصدر نفسه.

٣ – آبادي: عون المعبود (56/9).

٤ – أخرجه مسلم في صحيحه: (كتاب الأقضية / باب اليمين على المدعى عليه، ص 862، ح 4361).

٥ – النووي: صحيح مسلم بشرح النووي (4708/7).

٦ – ابن المنذر: الإجماع(ص62).

المبحث الثاني

القوانين المعمول بها في المحاكم الشرعية في

قطاع غزة.

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: قانون الأحوال الشخصية.

المطلب الثاني: قانون حقوق العائلة.

المطلب الثالث: قانون أصول المحاكمات الشرعية.

المطلب الرابع: مجلة الأحكام العدلية.

المطلب الأول

قانون الأحوال الشخصية

أولاً- نشأة قانون الأحوال الشخصية:

صدر هذا القانون في زمن الحكم العثماني لفلسطين عام (1336هـ – 1918م).

ثانياً: الوصف الإجمالي لهذا القانون:

يتكون هذا القانون من (647) مادة يشتمل من المادة (1- 216) على قضايا النكاح، وشروطه، وموانعه الشرعية، والولي وشروطه، ونكاح الصغير والمكلف، والوكالة فيه، والكفاءة، وقضايا المهر، ووجوبه، وشروطه، ومتى لزومه كله أو نصفه ومتى لا يلزم، وللمن له حق التصرف فيه، والمنازعات في الجهاز ومتاع البيت، ونكاح المسلم الكتابيات، والنكاح غير الصحيح، والإقرار بالنكاح وإثباته، وما يجب على الزوج للزوجة، من حسن معاشرته¹ والقيام بنفقتها من طعام وكسوة وسكنى وللمن تستحق من الزوجات، ومن لا نفقة لهن، ونفقة زوجة الغائب، ودين النفقة، وولاية الزوج وماله من الحقوق، وما للزوجة وما عليها من الحقوق⁽¹⁾.

ويواصل القانون من المادة (217-581) النص على الطلاق وأقسامه، والمعلق منه والمفوض، والخلع، والفرقة بالعنة ونحوها، والردة من أحد الزوجين، والعدة ونفقتها، ونسب الأولاد، وولد المطلقة، والمتوفى عنها زوجها، ودعوى الولادة فيما لو ادعت الزوجة المنكوحة الولادة وجدها الزوج، وأحكام اللقيط، وما يجب للولد على الوالد من رضاع، وحضانة ونفقة، والوصي، والحجر، والهبة، والوصايا، وتصرفات المريض، وأحكام المفقود⁽²⁾. وختام هذا القانون من المادة (582-647) النص حول المواريث، وموانعها وأصحاب فروضها وبيان فروضهم، والإرث بالتعصب، والحجب، منه والعول والرد، وذوي الأرحام وكيفية توريثهم، ومسائل متنوعة فيه⁽³⁾.

١ – سيسالم وآخرون: مجموعة القوانين الفلسطينية (10/ 1- 35).

٢ – المرجع السابق (10/ 35-92).

٣ – المرجع السابق (10/ 92-107).

المطلب الثاني

قانون حقوق العائلة

أولاً- نشأة قانون حقوق العائلة:

صدر هذا القانون من قبل الأمير الآي عبد الله رفعت الحاكم الإداري العام للمنطقة الخاضعة لرقابة القوات المصرية بفلسطين .

وذلك بمقتضي المرسوم الجمهوري الصادر بتاريخ 26 يناير سنة 1954م.
وبمقتضي السلطة المخولة له بهذا الأمر رقم (154) الصادر من وزير الحربية بتاريخ 10 فبراير سنة 1954م أصدر الأمر الذي كان يحمل في طياته، قانون حقوق العائلة.
ثانياً- وصف إجمالي لهذا لقانون.

يتكون هذا القانون من كتابين:

الكتاب الأول- ويشتمل على ستة أبواب:

الباب الأول- ويشتمل على فصلين:

الفصل الأول: في الخطبة (م/2-4)، وأما الفصل الثاني: في أهلية النكاح (م/5-12).

الباب الثاني: في الممنوع نكاحهم (م/13-19).

الباب الثالث- فيشمل على فصلين:

الفصل الأول: في عقد النكاح (م/20-24)، وأما الفصل الثاني: في الكفاءة (م/25-30).

الباب الرابع- في فساد النكاح وبطلانه (م/31-37).

الباب الخامس- في أحكام النكاح (م/38-45).

الباب السادس- فيشمل على فصلين:

الفصل الأول: في المهر (م/46-56)، وأما الفصل الثاني: في أحكام النفقة (م/57-66).

الكتاب الثاني- ويشتمل على بابين:

الباب الأول ويشتمل على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: أحكام عامة (م/67-77)، وأما الفصل الثاني: في الطلاق (م/78-83)، وأما

الفصل الثالث: في التفريق بحكم القاضي (م/84-102).

الباب الثاني- فيشتمل على فصلين:

الفصل الأول: في أحكام العدة (م/ 103-111)، الفصل الثاني: في نفقة العدة (م/ 112-124)^(١).
و المادة (123) من هذا القانون تنص على أن كل ما يتعارض مع هذا الأمر - أي من
قانون الأحوال الشخصية العثماني - فإنه يلغى^(٢).

١ - سيسالم وآخرون: مجموعة القوانين الفلسطينية (10/ 108-122).

٢ - المرجع السابق (10/ 122).

المطلب الثالث

قانون أصول المحاكمات الشرعية

أولاً- نشأة قانون أصول المحاكمات الشرعية:

صدر هذا القانون رقم (12) لسنة 1965م من قبل الحاكم العام لقطاع غزة يوسف عبد الله العجرودي، ونشر في الجريدة بتاريخ 26/ ذو الحجة 1384هـ - الموافق 1965/4/28^(١). وهو عبارة عن مجموعة من الأصول والقواعد والضوابط التي على القضاة الشرعيين مراعاتها وتطبيقاتها لتحقيق العدالة بين الناس، وعلى المتقاضين اتباعها للوصول إلى حقوقهم^(٢).

ثانياً- الوصف الإجمالي لهذا القانون:

يتكون هذا القانون من (252) مادة ويتناول هذا القانون الحديث عن ترتيب المحاكم الشرعية من حيث تشكيلها، وتحديد دائرة اختصاصها، وذلك من خلال نظره في الدعاوى المخول له الفصل فيها دون غيرها، وقد بينت المادة الخامسة من هذا القانون ما يجوز للمحاكم الشرعية الابتدائية النظر فيها من الدعاوى وبناءً على هذه المادة، فلو أن المدعى عليه لم يتعرض للوظيفة، فعلى المحكمة نفسها أن تتعرض لذلك وترد الدعوى لعدم الاختصاص الموضوعي إذا لم يكن موضوعها مما تضمنته المادة الثانية من هذا القانون، وهذا ما يسمى بالاختصاص الوظيفي، وأما الاختصاص المكاني، فيعني أن المحكمة الشرعية تقصر بالنظر في الدعاوى المرفوعة لديها على المدعى عليه الذي يقيم ضمن حدودها وذلك حسب التقسيم الإداري لتلك المحافظة إلا ما تمّ استثناءه من بعض الدعاوى التي يجوز للمدعى أن يقيمها في أي محكمة شاء دون التقييد بمحكمة المحل وهذا ما بينته لنا المادة الثالثة من هذا القانون، ويواصل الحديث أيضاً عن تعيين القضاة وندبهم، وكيفية السير في القضايا من حيث رفع الدعاوى وما يتبعها من قبل المحكمة من إعلان الخصوم وجلب المتداعين إليها وتوثيق كل ما يرفعه المتداعيان من أوراق ومستندات في دفتر خاص بالمحكمة ومن ثم الشروع بالمرافعات والأدلة، من إقرار وأدلة خطية وطرق الطعن فيها، وينتهي بالحديث عن تنفيذ الأحكام. ونلفت الانتباه أن كل ما يتعارض مع هذا القانون يلغى ، كما جاء في المادة (م/52) بعد المائتين من هذا القانون^(٣).

١- سيسالم وآخرون: مجموعة القوانين الفلسطينية (123/10-162).

٢- أبو سردانة: أصول الإجراءات القضائية والتوثيقات الشرعية (ص11).

٣- سيسالم وآخرون: مجموعة القوانين الفلسطينية (123/10-162) ؛ أبو سردانة: أصول الإجراءات القضائية والتوثيقات الشرعية (ص 14 وما بعدها).

المطلب الرابع

مجلة الأحكام العدلية

أولاً- نشأة المجلة:

ترجع فكرة إنشاء هذه المجلة إلى ما قامت به الدولة العثمانية من إنشاء محاكم تجارية، وضع لها قانون خاص كالقوانين التجارية الأوروبية، وهي تحيل على القوانين المدنية في بلادها، ولا سبيل إلى ذلك في الدولة العلية، فالإحالة فيها تكون على ما يقابل القوانين المدنية، وهي الأحكام الشرعية.

ووضعت هذه المجلة لجنة علمية ألقت بديوان العدلية بالأستانة، يرأسها ناظر هذا الديوان جودت باشا، ولم تتناول هذه المجلة أحكام الطلاق والنسب والولاية على النفس والمال ولا أحكام الوصايا والمواريث، بل تناولت أحكام المعاملات فحسب، والتي صيغت أحكامها في مواد على غرار مواد القوانين الوضعية^(١).

ثانياً- الوصف الإجمالي للمجلة:

تتألف هذه المجلة من (1851) مادة؛ الأولى منها للمقدمة و (99) التي تليها للقواعد الفقهية الكلية والمتبقي من هذه المواد والتي يبلغ عددها (1751) مادة والتي تنص على البيوع ومتعلقاته، والحوالة، والرهن ونحوها، والشركات وما يتعلق بها من وكالة، والصلح والإبراء والإقرار وغيرها موزعة على ستة عشر كتاباً، وذلك على النحو التالي:

من المادة (101-1044) فإنها تتناول الحديث عن كتاب البيوع، وكتاب الإجارة ، وكتاب الكفالة ، كتاب الحوالة، وكتاب الرهن، وكتاب الأمانات، وكتاب الهبة، وكتاب الغصب والإتلاف، وكتاب الحجر والإذن والإكراه والشفعة^(٢).
ومن المادة (1045 - 1530) فإنها تتناول الحديث عن كتاب الشركات وأنواعها، وكتاب الوكالة، وكتاب الصلح، وكتاب الإبراء^(٣).
ومن المادة (1531 - 1851) فإنها تتناول الحديث، وكتاب الإقرار ، وكتاب الدعوى، وكتاب البيّنات والتحليف، وتنتهي بالحديث عن كتاب القضاة^(٤).

١ — موسوعة الفقه الإسلامي (65/1)؛ السويدي: حركة التقنين الوضعي (ص43 وما بعدها).

٢ — مجلة الأحكام العدلية (من ص29 إلى ص201).

٣ — المرجع السابق (من ص202 إلى ص306).

٤ — المرجع السابق (من ص307 إلى ص376).

وبعد هذا العرض للقوانين المعمول بها في المحاكم الشرعية في قطاع غزة، أودُّ الحديث هنا عن أبرز أوجه الاتفاق بين هذه القوانين، ومن ثم الحديث عن أبرز ما يؤخذ عليها.

أولاً- أوجه الاتفاق:

ولعل من أبرز أوجه الاتفاق بين هذه القوانين، أنها التزمت مذهباً فقهياً واحداً، ألا وهو مذهب أبي حنيفة النعمان رحمته الله، وذلك بصفته المذهب الرسمي للدولة العثمانية آنذاك، عدا قانون حقوق العائلة، والتي صيغت مواده القانونية من المذاهب الفقهية الأخرى دون الاختصار على المذهب الحنفي.

ثانياً- مما يؤخذ على هذه القوانين ما يلي:

١. عدم مواكبتها للتقدم العلمي وهذا ما يظهر جلياً في عدم تعرضها لوسائل الإثبات المستحدثة، كآثار بصمات الأصابع، وآثار الأقدام، وآثار الدم وغيرها^(١).
٢. إنها أخذت من مذهب فقهي واحد وهو مذهب أبي حنيفة النعمان بصفته المذهب الرسمي للدولة العثمانية الواضحة لهذا القانون.
٣. عدم نصها على كثير من الدعاوى، كدعوى إثبات الطلاق ودعوى التفريق للهرج ودعوى نفقة تعليم الزوجة والأولاد ودعوى علاجهم ودعوى نفقة كسوة المولود وغيرها من الدعاوى التي ذكرناها في هذه الرسالة.
٤. عدم إجراء تعديلات لهذه القوانين، فمنذ وضعها وحتى هذه اللحظة، لم يجر عليها أي تعديل، علماً بأنها وضعت قبل ما يزيد عن أربعين عاماً، ولا شك أن فتاوى العلماء تختلف من مكان إلى مكان ومن زمان إلى زمان، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر، مسألة نفقة علاج الزوجة، حيث إن الفقهاء القدامى كانوا يرون أن نفقة علاجها لا تجب على زوجها، وهذه الفتوى تتناسب وزمانه التي كان فيه الدواء يعتمد على الأعشاب بخلاف هذا الزمان، الذي أصبح فيه الدواء يحتاج إلى أموال باهظة، والذي رأوا فيه الفقهاء المعاصرون بوجوب نفقة علاج الزوجة على زوجها.

١- السويدي: أحكام معاملة المتهم (ص 287 وما بعدها).

الفصل الثاني

دعاوى العَضْل والطلاق والمشاهدة

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : دعاوى العَضْل والطلاق.

المبحث الثاني: دعاوى المشاهدة.

المبحث الأول

دعاوى العَضْل والطلاق

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: دعاوى العَضْل.

المطلب الثاني: دعاوى الطلاق.

المطلب الثالث: دعاوى التفريق للهجر.

المطلب الأول

دعوى العضل

الفرع الأول: حقيقة العضل:

أولاً- تعريف العضل في اللغة:

العضل في اللغة بمعنى المنع والحبس والشدة، يقال أعضله الأمر، وعَضَلَ المرأة يعضلها، وعَضَلها تعضيلًا، إذا منعها الزَّوْجُ أي من التَّزَوُّجِ ظُلْمًا، قال الله تعالى: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكَحْنَ أَرْوَاجَهُنَّ﴾^(١)،...^(٢).

ثانياً- تعريف العضل في الاصطلاح الشرعي:

عرف الفقهاء العضل بتعريفات عدّه ترجع إلى اعتبارات مختلفة وذلك كما يلي:

أ - تعريف الحنفية:

عرّف الحنفية العضل بأنه "منع الولي الحرة البالغة من الإنكاح بكفء طلبته"^(٣).

يؤخذ عليه ما يلي: أنه يتعلق بمن طلبته، وليس بالمنع مطلقاً.

ب - تعريف المالكية:

وعرّف المالكية العَضْل بأنه: "هو منع الأب ابنته من النكاح، لا لمصلحتها، بل لإضرارها"^(٤).

يؤخذ عليه: أنه قيّد الولي المجرر^(٥) بعدم وقوع العضل منه إلا في حال تحقق الضرر^(٦).

١ - سورة البقرة: الآية (232).

٢ - ابن منظور: لسان العرب (451/11)؛ الزبيدي: تاج العروس (1/30).

٣ - الكاساني: بدائع الصنائع(249/2).

٤ - عليش: شرح منح الجليل(283/3).

٥ - الولي المجرر: من كان له حق تزوج بعض من له عليه الولاية بدون إذنه ورضاه. وفي الولي المجرر قال الحنفية: لا ولي إلا المجرر فمعنى الولاية تنفيذ القول على الغير سواء رضي أو لم يرض، فليس عندهم ولي غير مجرر يتوقف عليه العقد، ويختص الولي المجرر بإجبار الصغير والصغيرة مطلقاً والمجنون والمجنونة الكبار على تفصيل... وقال المالكية: الولي المجرر هو الأب لا الجد ووصي الأب بعد موته بشرط أن يقول له: أنت وصيي على زواج بناتي؛ ففي هذه الحالة يكون للوصي حق الإجبار، كالأب ولكن لا من كل وجه، بل يشترط فيه شروط... وقال الشافعية: الولي المجرر هو الأب والجد وإن علا والسيد، أما الحنابلة فقالوا: المجرر الأب بخصوصه فلا يجبر كالمالكية الثاني وصي الأب يقوم مقامه سواء عين له الأب الزوج أو لا خلافاً للمالكية والثالث الحاكم عند عدم وجود الأب ووصيه بشرط أن تكون هناك حاجة ملحة. انظر: الجزيري: الفقه على المذاهب الأربعة(21/4).

٦ - البياري: عضل المرأة من النكاح (ص46).

ت - تعريف الشافعية:

عرف الشافعية العَضْل بقولهم هو: " أن تدعو بالغة عاقلة إلى كفاء فيمتنع الولي" ^(١).
يُؤخذ عليه ما يلي:

أنه قيد البنت بكونها بالغة؛ لأن ما دون سن البلوغ لا يعد وليها عاضلاً بالامتناع من تزويجها وعاقلة؛ لأن المجنونة تأخذ حكم من هي دون سن البلوغ ^(٢).

ث - تعريف الحنابلة:

عرفه الحنابلة بأنه: " هو منع المرأة من التزويج بكفئها إذا طلبت ذلك، ورغب كل واحد منهما في صاحبه" ^(٣).

يُؤخذ عليه ما يلي:

أنه اشتمل بين ثناياه على تفاصيل زائدة يمكن الاستغناء عنها، وذلك عند قوله (ورغب كل واحد منهما في صاحبه) فكان هذا إسهاباً خارجاً عن حقيقة ^(٤).

الترجيح:

بعد هذا العرض لماهية العَضْل في اللغة والاصطلاح وبيان المآخذ الواردة على التعريفات؛ فإنه يترجح للباحث أن تعريف الشافعية : " أن تدعو بالغة عاقلة إلى كفاء فيمتنع الولي." هو الأكثر دقة من بين تعريفات الفقهاء للعَضْل، وذلك لما يلي:
إن تعريف الشافعية جاء بحقيقة العَضْل، وذلك على خلاف تعريفات الفقهاء التي أعطت الأب سلطة العَضْل ما لم يتحقق منه الضرر كالمالكية، أو أضافت قيوداً كالحنفية أو زادت ألفاظاً ليس من جوهر التعريف، كالحنابلة.

شرح مفردات التعريف :

قوله: " بالغة عاقلة " قيد في التعريف أخرج المجنونة البالغة، والصغيرة دون سن البلوغ فلا يعد الولي بمنعهن من التزويج بمن رغبته عاضلاً.
قوله: " إلى كفاء " قيد في التعريف: أخرج من ليس كفئاً فلا يعد الولي بامتناعه من تزويجها إياه عاضلاً.

١ - الشربيني: مغني المحتاج (153/3).

٢ - المرجع السابق نفس الجزء والصفحة.

٣ - ابن قدامة: المغني (368/7).

٤ - البيهاري: عضل المرأة من النكاح: (ص 47).

قوله: " فيمتنع الولي " قيد في التعريف أخرج الولي غير الممتنع، وذلك في حالة أن تقدم لها خاطبٌ كفءٌ ورفضته بنفسها^(١).

الفرع الثاني: الدعاوى غير المنصوص عليها في اختيار الكفاء للمرأة.

الكلام في هذا الفرع يدور على المرأة التي يتقدم لها خاطبان بنفس درجة الكفاءة، فتختار أحدهما، ويختار وليها الآخر، فمن ذا الذي يسمع منه، هذا ما سنتناول الحديث عنه في هذا الفرع.

أولاً- تحرير محل النزاع:

اتفق الفقهاء على أن الولي غير المجرى يجب عليه تزويج موليته من الكفاء الذي عينته، لا الكفاء الذي عينه، وإلا يعد بذلك عاضلاً، ثم اختلفوا في الولي المجرى، هل كفؤه الذي عينه لموليته أولى أم كفؤها الذي عينته لنفسها أولى وذلك على مذهبين^(٢).

المذهب الأول : وهو ما ذهب إليه الحنفية^(٣) والشافعية في مقابل الأصح عندهم^(٤)، والحنابلة^(٥)، إلى أن كفأها الذي عينته أولى من كفء وليها المجرى الذي عينه، وإذا امتنع وليها المجرى من تزويجها من كفئها الذي عينته يكون بذلك عاضلاً.

المذهب الثاني : وهو ما ذهبت إليه المالكية^(٦) وهو قول للشافعية في الأصح عندهم^(٧) إلى عندهم^(٧) إلى أن كفء الولي المجرى الذي رضي به لموليته، أولى من كفء موليته الذي رضي به ولا يعد بذلك عاضلاً.

١ - الشربيني: مغني المحتاج (153/3).

٢ - ابن عابدين: حاشية (82/3)؛ الخرشي: شرح مختصر خليل (189/2)؛ الشربيني: مغني المحتاج (154/3)؛ الموسوعة الكويتية (146/30).

٣ - الكاساني: بدائع الصنائع (249/2).

٤ - الشربيني: مغني المحتاج (154/3).

٥ - ابن قدامة: المغني (368/7).

٦ - الدسوقي: حاشية (231/2).

٧ - الشربيني: مغني المحتاج (154/3).

ثانياً- منشأ الخلاف:

الخلاف في هذه المسألة يعود لتنازع الحقوق بين الولي والمرأة في الحق المشترك بينهما، ألا وهو النكاح، فمن اعتبر حق المرأة أكد من حق وليها قال: لا بد من إجابتها إلى كفئها الذي رغبته؛ لما في ذلك من تحصين وإعفاف لها ومن اعتبر حق الولي أكد من حق موليتة قال لا يكون بامتناعه من تزويجها من كفئها الذي رغبته عاضلاً لزوجها بكفئته الذي رغبه وذلك لكمال نظرته للأمور^(١).

ثالثاً- أدلة المذاهب:

أدلة المذهب الأول:

استدل أصحاب هذا القول القائل بأن كفأها الذي عينته أولى من كفء وليها الذي عينه بالمعقول، وذلك على النحو التالي:

قالوا: يلزم على وليها إجابتها إلى كفئها الذي عينته؛ وإن رغب وليها في كفء آخر تقدم لخطبتها؛ لأن قناعة المرأة بالرجل الذي ستتزوجه أدعى للعفاف والحصانة لها، وإلا أدى ذلك إلى الوقوع في الفساد؛ لأن نظرة الأمور إنما تكون إلى المال لا إلى الحال القريب؛ ولهذا يعد بامتناعه من تزويجها من كفئها عاضلاً^(٢).

أدلة المذهب الثاني:

استدل أصحاب هذا القول القائل بأن كفء وليها الذي عينه أولى من كفئها الذي عينته بالمعقول وذلك على النحو التالي:

قالوا: إنَّ كفء الولي الذي عينه أولى من كفئها الذي عينته؛ لأنه صاحب خبرة يستطيع من خلالها أن يلتصق بها من تتحقق به مصلحتها، وعلاوة على ذلك كله، فهو أكمل نظراً منها ولا يعد بذلك عاضلاً^(٣).

الترجيح:

بعد الانتهاء من عرض هذه المسألة بأقوالها وأدلتها، فإن الباحث يميل إلى ترجيح المذهب الثاني، القائل بأن كفء الولي المجرى الذي رضي به لموليتته، أولى من كفء موليتته الذي رضيته به ولا يعد بذلك عاضلاً.

١- البياري: عضل المرأة من النكاح (ص 51).

٢- الشربيني: مغني المحتاج (3/154).

٣- المرجع السابق نفس الجزء والصفحة.

للأسباب التالية:

- ❖ أن الأب يتمتع بشفقة تجاه ابنته تدفعه لتزويجها بمن يغلب على ظنه أنه لن يظلمها، ولن يمنعها من حقوقها الزوجية.
- ❖ أن الأب أكثر خبرة ومعرفة من ابنته في أمور الحياة.

المادة المقترحة:

بعد النظر في قانون الأحوال الشخصية المعمول به في محاكم قطاع غزة الشرعية وجدت أنه قد تعرض لصورة من صور العضل في المادة (41)^(١)، ويلاحظ على هذه المادة أنها ذكرت صورة من صور العضل التي بينت أن العضل لا يكون إلا في حالة أن تقدم لبنت خاطب كفاء ورضيت به، ورفض وليها من تزويجها منه بغير سبب مقبول، في حين أن هذه المادة لم تذكر صورة أخرى من صور العضل " ألا وهي إن تقدم للبنت كفئان واختارت هي أحدهما ووليها الآخر، فيقدم من اختاره وليها على من اختارته".

وبناء على ذلك فيمكن إجراء تعديل على المادة (41) وذلك بإضافة (للولي حق في إجبار موليته بمن أراد تزويجها) وبذلك تكون المادة اشتملت على الصورة الثانية من الصور العضل، بحيث تصبح المادة المقترحة على النحو التالي:

" للولي الحق في إجبار موليته بمن أراد تزويجها به"

١- والتي تنص على ما يلي " ... ولو كان أباً للصغيرة إذا تحقق القاضي أن امتناعه كان بغير سبب مقبول وأن الزوج كفاء لها والمهر مهر مثلها وليس لأحد نقض النكاح الذي عقده القاضي أو نائبه ولو لم يكن التزويج منصوباً عليه في منشوره، فإن كان امتناع الأقرب من تزويجها لكون الزوج غير كفاء لها أو لكون المهر دون مهر المثل، فلا يعد عاضلاً ولا يجوز للقاضي أن يزوجه" سيسالم وآخرون: مجموعة القوانين الفلسطينية.

المطلب الثاني

دعوى إثبات الطلاق

الفرع الأول: حقيقة الإثبات:

أولاً: تعريف الإثبات لغة:

الإثبات في اللغة هو الحجة أو البينة، وهو مأخوذ من ثَبَتَ الشيء، أي دام واستقرَّ، وثبت الأمر، أي تأكد وتحقق وصح، والمصدر من ثبت: ثباتاً وثبوتاً، ويقال: لا أحكم إلا بثبت، أي بحجة، وأثبت حجته: أي أقامها وأوضحها^(١).

ثانياً: الإثبات في الاصطلاح الشرعي:

الإثبات في الاصطلاح الشرعي له معنيان:

- ❖ المعنى العام: هو الحكم بثبوت شيء لآخر، وضده النفي^(٢).
- ❖ المعنى الخاص: عرفته الموسوعة الفقهية الكويتية بأنه " إقامة الدليل الشرعي أمام القاضي في مجلس قضاؤه على حق أو واقعة من الوقائع"^(٣).

شرح مفردات التعريف:

قوله: " إقامة الدليل" أي تقديمه إلى من يراد إقناعه بالأمر مهما كان نوع الدليل .
قوله: " الشرعي " : أي أن أحكام الإثبات أحكام شرعية، فلا يجوز إقامة الدليل أمام القاضي على حق أو واقعة إلا بالوسائل التي حددتها الشريعة.
قوله: " أمام القاضي في مجلس قضاؤه" قيد في التعريف خرج به الإثبات الذي يكون خارج مجلس القضاء، والذي لا يترتب عليه التزام بالفعل أو الترك .
قوله: " على حق، أو واقعة من الوقائع " قيد في التعريف يبين محل الإثبات، فالحق هو ما ثبت للإنسان أو لله ﷻ بينما الواقعة هي السبب المنشئ للحق^(٤).
❖ وتعريف الإثبات بمعناه الخاص هو الذي أقصده في مسألة دعاوى إثبات الطلاق، وذلك لبيان كيفية إثبات الطلاق بالإقرار، والشهادة (البينة الشخصية)، والكتابة (البينة الخطية)، واليمين، والنكول.

١ — ابن منظور: لسان العرب (19/2)؛ الرازي: مختار الصحاح (ص90).

٢ — الجرجاني: التعريفات، (ص23)، أبي البقاء: الكليات، (ص37)، البركتي: قواعد الفقه، (ص158).

٣ — (232/1)؛ الزحيلي: وسائل الإثبات (ص23).

٤ — الموسوعة الفقهية الكويتية (232/1)؛ الزحيلي: وسائل الإثبات (ص23 وما بعدها).

الفرع الثاني

حقيقة الطلاق

أولاً- تعريف الطلاق لغة:

الطلاق في اللغة: هو اسم بمعنى المصدر مأخوذ من طَلَّقَ، ويأتي بمعنى التطليق، ويقال طلق امرأته تطليقاً، وطُلِّقَتْ هي تُطَلَّقُ طَلْقاً، وله في اللغة معان عدة منها:

١ - طلاقه الوجه، وطلاقة اللسان وهو أيضاً ضد الحبس، وهو التخلية بعد اللزوم والإمساك^(١).

٢ - لإرسال فيقال: أطلقت الناقة من عقالها وطلقها، فطلقت والطاق الناقة ترسل حيث شاءت^(٢).

ثانياً- تعريف الطلاق في الاصطلاح الشرعي:

أ - تعريف الحنفية:

عرف الحنفية الطلاق بأنه: " رفع قيد النكاح في الحال أو في المآل بلفظ مخصوص" ^(٣).
يؤخذ عليه:

عدم اشتماله على الألفاظ الكنائية للطلاق مع أنه اشتمل على نوعي الطلاق، البائن والرجعي^(٤).

ب - تعريف المالكية:

وعرفه المالكية بقولهم: " إزالة عصمة الزوجة بصريح لفظ أو كناية ظاهرة أو بلفظ مع نية" ^(٥).

ويؤخذ عليه:

تعبيره عن الطلاق بالإزالة مع أن كلمة الإزالة، تصدق على الفسخ أكثر مما تصدق على الطلاق^(٦).

١ - الرازي: مختار الصحاح(ص403).

٢ - ابن فارس: معجم مقاييس اللغة(3/420 وما بعدها).

٣ - ابن عابدين: حاشية رد المحتار(2/266).

٤ - الحواري: الطلاق بين الخطر والإباحة(ص51).

٥ - الدردي: الشرح الكبير(2/347).

٦ - الحواري: الطلاق بين الخطر والإباحة(ص51).

ت - تعريف الشافعية:

وعرفه الشافعية بأنه: " حل قيد النكاح، بلفظ الطلاق ونحوه " (١).

ويؤخذ عليه:

عدم تضمنه للطلاق الرجعي، بل اقتصر على ذكر نوع واحد من الطلاق ألا وهو البائن، وبذكره بلفظ الطلاق ونحوه، فهذا القيد أخرج أفراد غير الطلاق فلا بد إذن للطلاق من لفظ يدل عليه صريحاً كان أو غير صريح (٢).

ث - تعريف الحنابلة:

قالت الحنابلة الطلاق هو: " حل قيد النكاح أو بعضه " (٣).

يؤخذ على تعريف الحنابلة أنه لم يذكر اللفظ الذي يقع به الطلاق (٤).

ج - تعريف الطلاق عند المعاصرين:

عرفه الدكتور: عبد الكريم زيدان في كتابه المفصل بقوله هو: " إنهاء عقد الزواج الصحيح في الحال أو في المآل بالصيغة الدالة عليه " (٥).

الترجيح:

بعد هذا العرض لحقيقة الطلاق في اللغة والاصطلاح وبيان المآخذ الواردة عليها، فإنه يترجح للباحث تعريف الدكتور عبد الكريم زيدان بأنه: " إنهاء عقد الزواج الصحيح في الحال أو في المآل بالصيغة الدالة عليه " حيث إنه تعريف جامع مانع وذلك لما احتوى في ثناياه من الطلاق الرجعي، بقوله: " في الحال " والطلاق البائن بقوله " في المآل " وأظهر لنا أن هذا الطلاق إما أن ينهي عقد الزواج في الحال، وهو البائن، أو في المآل، وهو الرجعي وبذكره الصفة الدالة على الطلاق منع بذلك من دخول غير هذه الصفة على التعريف.

ثالثاً: مشروعية الطلاق:

الطلاق مشروع، والأصل في مشروعيته الكتاب والسنة والإجماع والمعقول وذلك على النحو التالي:

١ - الشربيني: مغني المحتاج (279/3).

٢ - الحواري: الطلاق بين الخطر والإباحة (ص 51).

٣ - البهوتي: كشف القناع (232/5).

٤ - الحواري: الطلاق بين الخطر والإباحة (ص 51).

٥ - المفصل (347/7).

❖ الاستدلال بالكتاب:

قد ورد كثيرٌ من الآيات القرآنية التي تدل على مشروعية الطلاق أذكر منها قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ...﴾^(١).

وجه الدلالة:

أن الآية صريحة في توجيهها الخطاب للنبي ﷺ بالتطبيق للعدة، وإن كان هذا الخطاب للنبي ﷺ فهو عام يشمل أمته أيضاً لأنه من الخاص الذي أريد به العموم^(٢).

❖ الاستدلال بالسنة النبوية:

قد تضافرت الأدلة في السنة النبوية على مشروعية الطلاق، أذكر منها حديث ابن عمر ﷺ أنه طلق امرأته وهي حائض على عهد رسول الله ﷺ عن ذلك، فسأل عمر بن الخطاب رسول الله ﷺ عن ذلك فقال رسول الله ﷺ "مُرَّةٌ فليراجعها، ثم ليمسكها حتى تطهر، ثم إن شاء أمسك بعد، وإن شاء طلق قبل أن يمس، فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق له النساء"^(٣).

وجه الدلالة:

أن النبي ﷺ بيّن في هذا الحديث أن الطلاق بيد الزوج، وله السلطان الكامل في إيقاعه متى شاء؛ وذلك لقوله (إن شاء طلق).

❖ الاستدلال بالإجماع:

قد أجمع العلماء من لدن رسول الله ﷺ حتى يومنا هذا على مشروعية الطلاق^(٤).

❖ الاستدلال بالمعقول:

الحال ربما يفسد بين كلا الزوجين وتستعص الحلول بينهم، فيصير بقاء النكاح مفسدة محضة وضرر مجرد، وإلزام الزوج النفقة والسكنى، وحبس المرأة مع سوء العشرة، والخصومة الدائمة بينهما؛ فافتضى ذلك شرع ما يزيل النكاح لتزول المفسدة الحاصلة منه^(٥).

١ — سورة الطلاق: الآية (1).

٢ — الماوردي: الحاوي الكبير (111/10).

٣ — أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الطلاق، باب قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ﴾، 651، ح 5251).

٤ — ابن قدامة: المغني (234/8).

٥ — الشربيني: مغني المحتاج (279/3)؛ ابن قدامة: المغني (234/8).

الفرع الثالث

وسائل إثبات الطلاق

الحديث في هذه الفرع يدور عن الوسائل التي يستعين بها المدعي على إثبات الطلاق الواقع من قبل المدعى عليه أمام القاضي؛ وذلك للعمل على توثيقه في المحاكم الشرعية على النحو التالي:

— الإقرار.

— الشهادة (البيئة الشخصية).

— الكتابة (البيئة الخطية).

— اليمين.

— النكول.

وقبل الشروع في الحديث عن هذه الوسائل، أبين أن منها ما هو حجة في الإثبات باتفاق الفقهاء، وهو كالتالي: الإقرار ^(١)، والشهادة (البيئة الشخصية) ^(٢)، واليمين ^(٣)، وأن منها ما هو مختلف في حجته في الإثبات، وهو على النحو التالي: الكتابة (البيئة الخطية) ^(٤)، والنكول ^(٥).
أولاً- الإقرار:

ولا شك أنه من أقوى أدلة الإثبات وأشدّها، وهو سيد الأدلة قديماً وحديثاً، ومما لا شك فيه أن كثيراً من الحقوق لا يمكن إثباتها بالشهود، ولا الكتابة، ولا سبيل لذلك إلا بالإقرار فكانت الحاجة داعية للأخذ به.

١- ابن قدامة: المغني (271/5)؛ البهوتي: كشف القناع (453/6)؛ الزيلعي: تبیین الحقائق (3/5)؛ القرافي: الذخيرة (257/9).

٢- ابن الهمام: شرح فتح القدير (364/7، وما بعدها)؛ القرافي: الذخيرة (152/10)؛ الشربيني: مغني المحتاج (426/4)؛ ابن قدامة: المغني (3/12).

٣- ابن المنذر: الإجماع (ص65).

٤- ابن عابدين: رد المحتار (461/5)؛ الزحيلي: وسائل الإثبات (ص 417)؛ ابن فرحون: تبصرة الحكام (161/1)؛ الشيرازي: المهذب (304/2)؛ ابن قدامة: المغني (470/11).

٥- الكاساني: بدائع الصنائع (230/6)؛ ابن فرحون: تبصرة الحكام (240/1)؛ الشربيني: مغني المحتاج (477/4)؛ ابن مفلح: الفروع (477/6)؛ ابن حزم: المحلى (295/9)؛ ابن القيم: الطرق الحكيمة (ص172).

أولاً- تعريف الإقرار:

أ - تعريف الإقرار في اللغة:

الإقرار مشتق من الفعل الثلاثي " قرَّر " ويأتي في اللغة بمعنى الاعتراف، يقال: أقر بالشيء أي اعترف به^(١).

ب - تعريف الإقرار في الاصطلاح الشرعي:

❖ تعريف الحنفية:

عرف الحنفية الإقرار بأنه: " إخبار عن ثبوت حق للغير على نفسه " ^(٢).

❖ تعريف المالكية:

هو " خبر يوجب حكم صدقه على قائله فقط بلفظه أو لفظ نائبه " ^(٣).

ويؤخذ عليه أنهم عرفوا الإقرار بلازمه، أي ما يلزم الإقرار من وجوب الحكم على المقر^(٤).

❖ تعريف الشافعية:

هو " إخبار عن حق ثابت على المخبر " ^(٥).

يؤخذ على تعريف الشافعية أن فيه عموماً؛ وذلك لعدم تقييده بذكر لفظ للغير ^(٦).

❖ تعريف الحنابلة:

هو " هو إظهار مكلف مختار ما عليه لفظاً أو كتابةً أو إشارة " ^(٧).

ويؤخذ على تعريف الحنابلة أن فيه عموماً، وذلك لدخول غيره فيه، واقتصاره على المعنى اللغوي^(٨).

١ - الفيومي: المصباح المنير(ص257).

٢ - الزيلعي: تبیین الحقائق (2/5).

٣ - الفاسي: شرح ميارة(377/2).

٤ - الزحيلي: وسائل الإثبات(235/1).

٥ - الشربيني: مغني المحتاج (238/2).

٦ - الزحيلي: وسائل الإثبات (235/1).

٧ - البهوتي: كشاف الإقناع (452/6) ؛ ابن قدامة: المغني (271/5).

٨ - ابن قدامة: المغني(271/5)؛ الزحيلي: وسائل الإثبات (235/1).

الترجيح:

بعد دراسة التعريفات السابقة للإقرار وبيان العلاقة بين معانيها، فإنه يبدو للباحث أن تعريف الحنفية " إخبار عن ثبوت حق للغير على نفسه " هو أرجح التعريفات؛ لأنه جاء بحقيقة الإقرار وسلم من الانتقادات الموجهة إلى غيره من التعريفات.

شرح مفردات التعريف:

قوله: " إخبار " جنس في التعريف يشمل كل إخبار ، سواء أكان هذا الإخبار عن ثبوت حق للغير على الغير ، كالشهادة ، أم ثبوت حق نفسه على غيره، كالدعوى، أو ثبوت حق الغير على نفسه وهو الإقرار .

قوله: " عن ثبوت حق للغير " قيد في التعريف خرج به الإخبار عن ثبوت الحق لنفسه، فإنه دعوى.

قوله: " على نفسه " قيد في التعريف خرج به الشهادة، والتي هي إخبار عن ثبوت حق الغير على الغير^(١).

ثانياً- مشروعية الإقرار:

الإقرار مشروع باتفاق العلماء وهو حجة في الإثبات والأصل في مشروعيته الكتاب والسنة والإجماع والمعقول:

❖ الاستدلال بالكتاب:

قال الله تعالى: ﴿وَأَخْرُونا عَتْرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٢).

وجه الدلالة :

أن اعترافهم بالذنب هو إقرار منهم به وقد جعل الشارع إقرارهم حجة عليهم وهو أدعى لقبول التوبة ولو لم يكن مشروعاً لما جعله الله حجة^(٣).

١ — الزيلعي: تبين الحقائق (2/5)؛ ابن نجيم: البحر الرائق (249/7 وما بعدها).

٢ — سورة التوبة: الآية (102).

٣ — ابن العربي: أحكام القرآن (316/4).

❖ الاستدلال بالسنة:

استدلوا بحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال أتى رجل رسول الله ﷺ وهو في المسجد فناداه فقال: يا رسول الله إنني زنيت، فأعرضَ عنه حتى رَدَدَ عليه أربع مراتٍ، فلما شهد على نفسه أربع شهادات، دعاه النبي ﷺ: فقال: "أبك جنون؟" قال: لا. قال: فَهَلْ أَحْصَنْتَ؟ قال: نعم، فقال النبي ﷺ: "اذهبوا به فارجموه"^(١).

وجه الدلالة :

أن رسول الله ﷺ أقام الحد على من اعترف بالزنا بعد أن أقر به، وعلى هذا، فإذا كان الإقرار حجة ودليلاً في الحدود التي تدرأ بالشبهات؛ فلكونها وسيلة للإثبات في غيرها من باب أولى.^(٢)

❖ الاستدلال بالإجماع:

لقد أجمع المسلمون على حجية الإقرار وأنه وسيلة من وسائل الإثبات من لدن رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا^(٣).

❖ الاستدلال بالقياس:

إن الإقرار أكد من الشهادة؛ لأن الإنسان لا يتهم فيما يقر به على نفسه، وإنما يتهم فيما يقر به على غيره فإذا كانت الشهادة مشروعة فيكون الإقرار مشروعاً من باب أولى^(٤).

حجية الإقرار في القانون:

الإقرار حجة في الإثبات قانوناً، ولكنه حجة قاصرة على المقر، نفسه لا تتعداه إلى غيره، فيؤخذ به المقر وحده دون سواه؛ لعدم ولاية المقر على غيره.^(٥) كما لو أقر الوصي بدين على الميت فإقراره باطل لا يلزم أداء هذا الدين، ولا يلزم الوصي أدائه، إلا أن يثبت بالبينة فيُدفع من تركة المتوفى.^(٦)

١ — أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الحدود/ باب لا يُرجمُ المجنون والمجنونة، ص 812، ح 6815).

٢ — قاضي زاده: نتائج الأفكار (319/8).

٣ — ابن قدامة: المغني (271/5)؛ البهوتي: كشف القناع (453/6)؛ الزيلعي: تبیین الحقائق (3/5)؛ القرافي: الذخيرة (257/9).

٤ — السيوطي: جواهر العقود (20/1).

٥ — حيدر: درر الحكام شرح مجلة الأحكام المادة (78)، (68/1).

٦ — المادة (78) من مجلة الأحكام العدلية، وتنص على: "البينة حجة متعديّة، والإقرار حجة قاصرة...". هذه القاعدة الشرعية وردت في كثير من الكتب الفقهية (68/1).

ونظم قانون أصول المحاكمات الشرعية أحكام الإقرار في الجزء العاشر من المادة

(39) حتى المادة (42)^(١).

ثانياً- الشهادة (البينة الشخصية)

أ- تعريف الشهادة في اللغة: الشهادة مصدر من الفعل "شهد"، ومادة "شهد" في اللغة لها عدة معان منها.

❖ الحضور^(٢): ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾^(٣) أي من كان

حاضراً في الشهر ، مقيماً غير مسافر ، فليصم ما حضر وأقام فيه.

❖ الحلف^(٤): كأن يقول: شهد بالله بكذا أي حلف عليه ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَذَرُ عَنْهَا

الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾^(٥). والمعنى أن تحلف أربعة أيمان أيمان بالله.

❖ الإدراك : يقال : أشهدتُ العيد أي أدركته^(٦).

ب- تعريف الشهادة في الاصطلاح الشرعي:

❖ تعريف الحنفية:

عرفها فقهاء الحنفية بأنها "إخبار صدق لإثبات حق بلفظ الشهادة في مجلس القضاء"^(٧).

يؤخذ عليه ما يلي: تضمنه لبعض شروط الشهادة وذلك مثل: مجلس القضاء، مع أن

الشرط لا يدخل في ماهية الشيء ، وإنما يتوقف على وجوده وجود الشيء^(٨).

❖ تعريف المالكية:

عرفها ابن عرفة من المالكية بأنها: "قولٌ هو بحيث يُوجبُ على الحَكَم سماعه والحكم

بمقتضاه إن عُدل قائله مع تعدُّده أو حلف طالبه"^(٩).

١ - سيسالم وآخرون: مجموعة القوانين الفلسطينية(ص132).

٢ - ابن منظور: لسان العرب (238/3).

٣ - سورة البقرة: الآية (185).

٤ - ابن منظور: لسان العرب (238/3).

٥ - سورة النور: الآية (8).

٦ - الفيومي: المصباح المنير(ص169).

٧ - ابن الهمام: شرح فتح القدير (364/7).

٨ - الزحيلي: وسائل الإثبات (ص101).

٩ - الحطاب: مواهب الجليل (161/8).

ويؤخذ عليه:

١ - احتواؤه على بعض شروط الشهادة، منها: العدالة، وذلك في قوله "إن عدل قائله" والعدد لإتمام النصاب وذلك في قوله "مع تعدده أو حلف طالبه"، ولا شك أن شرط الشيء خارج عن ذاته أي خارج عن الماهية.

٢ - أنه غير مانع لدخول الإقرار فيه؛ لأن الإقرار يوجب الحاكم سماعه والحكم بموجبه؛ وكذلك عدم احتوائه على لفظ "أشهد" وهو مذهب المالكية في عدم اشتراط صيغة أشهد في أداء الشهادة^(١).

❖ تعريف الشافعية:

عرف الشافعية الشهادة بتعريفين أقتصر على ذكر أحدهما من وجهة نظري، ألا وهو: "إخبار بحق للغير على الغير بلفظ أشهد"^(٢).
ويؤخذ عليه: أنه أطلق لفظ الإخبار، وهناك من العلماء من يستحسن إضافته للمخبر^(٣).

❖ تعريف الحنابلة:

عرفها الحنابلة بقولهم هي: "الإخبار بما علمه بلفظ خاص"^(٤).
يؤخذ عليه: أنه غير مانع وذلك لاحتوائه للإقرار والدعوى^(٥).

الترجيح:

بعد دراسة التعريفات السابقة للشهادة، وبيان العلاقة بين معانيها، فإنه يبدو للباحث أن تعريف الشافعية للشهادة بأنها "إخبار بحق للغير على الغير بلفظ أشهد" هو أرجح التعريفات، لأنه لم يذكر شروط الشهادة، كما عند الحنفية والمالكية، وبالإضافة إلى تفريقه بين الدعوى والإقرار، وهذا ما افتقر إليه تعريف الحنابلة، وإن اعترض عليه بعدم إضافته الإخبار إلى المخبر فإن ذلك لا يضر فيه، لأنه يفهم من سياق المعنى، وعلى هذا، فإنه تعريف جامع مانع، مفرق بين الشهادة والإقرار والدعوى والرواية.

١ - الزحيلي: وسائل الإثبات(1/103).

٢ - الجمل: حاشية (377/5)، وهناك أيضاً تعريف آخر للشافعية بأنها: (إخبار عن شيء بلفظ خاص)، الجمل: حاشية (377/5).

٣ - الزحيلي: وسائل الإثبات(1/104).

٤ - البهوتي: كشف القناع (404/6).

٥ - البهوتي: كشف القناع (404/6)؛ الزحيلي: وسائل الإثبات (1/105).

شرح مفردات التعريف:

قولهم: " إخبار " : اسم جنس في التعريف يشمل الإخبار بحق والإخبار في الرواية .
قولهم: " بحق " قيد أول في التعريف يدل على محل الإثبات، وهو الحق الذي يثبت وتخرج الرواية والإخبار عن الحقائق الكونية.
قولهم: " للغير " قيد ثان في التعريف يخرج الإخبار بحق لنفسه على غيره، وهو الدعوى.

قولهم: " على الغير " قيد ثالث في التعريف يخرج الإقرار؛ لأنه إخبار بحق للغير على نفسه.

قولهم: " بلفظ أشهد " قيد رابع ، فلا تقبل الشهادة إلا بهذا اللفظ، فيخرج الإخبار بلفظ آخر مثل : أعلم ، وأتيقن^(١).

ج- مشروعية الشهادة:

اتفق الفقهاء^(٢) على مشروعية الشهادة للإثبات واستدلوا على ذلك بالكتاب والسنة والإجماع والمعقول وبيان ذلك.

❖ الاستدلال بالكتاب:

لقد وردت آيات كثيرة تدل على مشروعية الشهادة للإثبات منها:

قوله ﷺ : ﴿ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثَمُ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴾^(٣).

وجه الدلالة:

أن الله ﷻ نهى في هذه الآية الشاهد عن كتمان الشهادة مما يدل ذلك على وجوب أدائها وإقامتها من قبل الشاهد؛ لأن في تركها تضييعاً للحقوق؛ ومما يفيد وجوب أدائها أيضاً أن الله ﷻ وصف كاتم الشهادة بأنه آثم قلبه^(٤).

١ — الجمل: حاشية (377/5)؛ الزحيلي: وسائل الإثبات (ص104).

٢ — ابن الهمام: شرح فتح القدير (364/7، وما بعدها)؛ القرافي: الذخيرة (152/10)؛ الشربيني: مغني المحتاج (426/4)؛ ابن قدامة: المغني (3/12).

٣ — سورة البقرة: الآية (283).

٤ — البغوي: معالم التنزيل (353/1).

❖ الاستدلال بالسنة:

قد ورد كثير من الأحاديث النبوية التي تدل على مشروعية الشهادة منها ما رواه ابن عباس - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ " قضى بيمين وشاهد " (١).

وجه الدلالة :

أن هذا الحديث صريح في دلالة على فعل من أفعال النبي ﷺ ألا وهو القضاء بالشاهد الواحد مع يمين المدعي، مما يؤكد على مشروعية الشهادة .

❖ الاستدلال بالإجماع:

لقد أجمع أهل العلم من لدن رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا على مشروعية الشهادة وحجيتها وأنها وسيلة من وسائل الإثبات، ولم ينكر ذلك أحد من المسلمين (٢).

❖ الاستدلال بالمعقول:

إن الحاجة داعية إلى الشهادة؛ وذلك لحصول التجاحد بين الناس في كثير من المعاملات، فوجب الرجوع إليها في الإثبات (٣).

د - حجية الشهادة:

الشهادة حجة شرعية تظهر الحق وتبينه ولا توجهه، ولكن توجب على القاضي أن يحكم بمقتضاه؛ لأنها استوفت شروطها مظهرة للحق، والقاضي مأمور بالقضاء بالحق (٤).

لم يختلف القانون مع الشريعة في حجية الإثبات بالشهادة كوسيلة من وسائل الإثبات بل اتفق معها في ذلك، ونظم أحكام الشهادة، وقعد قواعدها في الجزء العاشر من قانون أصول المحاكمات الشرعية، من المادة (81-104) (٥).

١ - أخرجه مسلم في صحيحه (كتاب الأقضية / باب القضاء باليمين والشاهد ص 862، ح 1712).

٢ - ابن قدامة : الشرح الكبير (3/12)؛ البهوتي: كشف القناع(404/6).

٣ - النووي:المغني(3/12).

٤ - البهوتي: كشف القناع(404/6)؛ الموسوعة الفقهية الكويتية(218/26، وما بعدها).

٥ - سيسالم وآخرون: مجموعة القوانين الفلسطينية (ص137-139).

ثالثاً- البينة الخطية(الكتابية):

❖ تعريف البينة الخطية لغة:

البينة في اللغة مشتقة من الفعل الثلاثي "بان" وتجمع على بَيِّنَات، وهي من بَانَ الشيء إذا اتَّضَح وانكشف^(١). والبينة الحجة الظاهرة^(٢).

البينة في الاصطلاح الشرعي: هي اسم لما يبين الحق ويُظهره^(٣).

❖ تعريف الخط لغة:

الخط في اللغة من الفعل الثلاثي: خَطَّ يَخُطُّ خَطًّا، ويأتي في اللغة على معان عدة من أبرزها ويتناسب مع موضوعنا الكتابة، يُقال خَطَّ بالقلم كَتَبَ^(٤).

❖ الخط في الاصطلاح الشرعي:

إن الناظر في كتب الفقهاء عامة وأبواب القضاء خاصة يجد أن الفقهاء لم يذكروا الخط أو الكتابة باعتبارها دليلاً من أدلة إثبات الحقوق، وإنما أطلقوا ألفاظاً مختلفة على الوثيقة التي تتضمن الكتابة باعتبارها دليلاً للإثبات وهي: الصك والحجة والمحضر والسَّجَل، والوثيقة وغيرها.

✓ الصَّك: وثيقة يُدَوَّن فيها معاملات الناس وعقودهم وأقاريرهم وتشمل ما اتفق عليه وما شُرط بينهم، كما تتضمن التوقيع والإشهاد^(٥).

✓ المحَضَر: ما كتب فيه خصومة المتخاصمين عند القاضي وما جرى بينهما من الإقرار من المدعى عليه أو الإنكار منه والحكم^(٦)، ويطلق عليه في وقتنا الحاضر (ملف الدعوى).

١ - ابن فارس: معجم مقاييس اللغة (327/1)؛ الرازي: مختار الصحاح(ص 73)؛ الفيومي: المصباح المنير(ص41)؛ ابن منظور: لسان العرب (62/13).

٢ - النسفي: طلبه الطلبة(278).

٣ - ابن قيم الجوزية: الطرق الحكيمة(ص34).

٤ - ابن منظور لسان العرب (187/7 وما بعدها)؛ الرازي: مختار الصحاح(ص 196)؛ الفيومي: المصباح المنير(92).

٥ - داود: أصول المحاكمات الشرعية(584/2).

٦ - ابن نجيم: البحر الرائق شرح كنز الدقائق(299/6).

✓ السَّجِّل: كتاب كبير يُضبط فيه وقائع الناس وما يحكم به القاضي وما يُكتب ^(١) ويطلق عليه في وقتنا الحاضر (إعلام الحكم).

✓ الحُجَّة: ما دل به على صحة الدعوى كالبينة العادلة أو الإقرار ^(٢) وتطلق في وقتنا الحاضر على جميع الحجج.

✓ الوثيقة: تشمل الحُجَّة والمَحْضَر والسَّجِّل والصَّكَّ، وربما تكون خاصة بما كتب في الواقعة وبقي عند القاضي، وليس عليها خطه ^(٣).

ومن خلال هذه التعريفات التي ذكرها الفقهاء، يمكن تعريف البينة الخطية (الكتابية) بأنها: "الخط الذي يعتمد عليه في توثيق الحقوق، وما يتعلق بها" ^(٤).

❖ حجية الكتابة:

اختلف الفقهاء في حجية الكتابة وذلك باعتبارها وسيلة من وسائل الإثبات على قولين:

القول الأول:

ذهب المالكية ^(٥) والإمام أحمد في رواية ^(٦) والمتأخرون من الحنفية ^(٧)، إلى اعتبار الكتابة الكتابة حجة في الإثبات.

القول الثاني:

ذهب الحنفية ^(٨) والشافعية ^(٩) ورواية عن الإمام أحمد ^(١٠)، إلى عدم حجية الكتابة في الإثبات.

١ — نفس المرجع السابق (3/7).

٢ — البركتي: قواعد الفقه (ص260)؛ الجرجاني: التعريفات (ص112)؛ الموسوعة الفقهية الكويتية (361/42).

٣ — ابن عابدين: حاشية (509/5).

٤ — الزحيلي: وسائل الإثبات (417/1).

٥ — ابن فرحون: تبصرة الحكام (161/1).

٦ — ابن قدامة: المغني (470/11).

٧ — الزحيلي: وسائل الإثبات (ص417).

٨ — ابن عابدين: حاشية رد المحتار (461/5).

٩ — الشيرازي: المهذب (304/2).؛ النووي: المجموع (164/20).

١٠ — ابن قدامة: المغني (470/11).

أدلة الفقهاء:

أدلة القول الأول- استدلال المالكية ومن وافقهم ، على اعتبار الكتابة حجة في الإثبات بالكتاب والسنة بما يلي:

١ - الاستدلال بالكتاب:

استدلوا لذلك بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَخْشَ مِنْهُ شَيْئًا﴾^(١)

وجه الدلالة:

أن في هذه الآية أمر من الله ﷻ بالكتابة ولكن على اختلاف بين الفقهاء في هذا الأمر هل هو للوجوب أم للندب، أم للإرشاد^(٢)، وسواء كان للفرض، أو للندب فالآية تقرر اعتبار الكتابة وثيقة في المعاملات، ولا فائدة من هذه الوثيقة إلا إذا أمكن الاعتماد عليها عند الإنكار، والخط حجة ودليل، وإلا لما كان للأمر بالكتابة معنى^(٣).

٢ - الاستدلال بالسنة:

استدلوا لذلك بحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: "لما فتح الله على رسوله ﷺ مكة، قام في الناس، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: "إن الله حبس عن مكة الفيل، وسلط عليها رسوله والمؤمنين، فإنها لا تحل لأحد كان قبلي، وإنها أحلت لي ساعة من نهار، لا تحل لأحد بعدي، فلا يُنْفَرُ صيدها، ولا يُخْتَلَى شوكتها، ولا تَحُلُّ سَاقِطَتُهَا، إلا لمنشد، ومن قُتِلَ له قَتِيلٌ فهو بخير النَّظَرَيْنِ، إما أن يُقْدَى، وإما أن يُقَيَّدَ، فقال العباس: إلا الإذخر، فقام أبو شاة- رجل من أهل اليمن - فقال اكتبوا لي، يا رسول الله فقال ﷺ اكتبوا لأبي شاة، قُلتَ للأوزاعي؛ ما قَوْلُهُ اكتبوا لي يا رسول الله؟ قال: هذه الخطبة التي سمعها من رسول الله ﷺ"^(٤).

١ - سورة البقرة: الآية (282).

٢ - انظر تفصيل الخلاف بين الفقهاء في هذه المسألة؛ الطبري:جامع البيان (47/6).

٣ - القرطبي:الجامع لأحكام القرآن (383/3).

٤ - أخرجه البخاري في صحيحه: (كتاب في اللقطة/ باب كيف تُعَرَّفُ لُقْطَةُ أَهْلِ مَكَّةَ ص 288، ح 2434).

وجه الدلالة:

أن النبي ﷺ أمر في هذا الحديث بالكتابة في الأحكام، ويدل هذا الأمر من النبي ﷺ على أن الكتابة للحفظ والتذكر، والاعتماد عليها مشروع^(١).

أدلة القول الثاني - استدلال الحنفية والشافعية ومن وافقهم على عدم مشروعية الكتابة بالمعقول بما يلي:

١ - إن الخطوط تتشابه ويصعب تمييزها عن بعضها البعض وقد يعتقد الشخص أن هذين الخطين متشابهان مع أن صاحبهما واحد، ولا عجب أن يلتبس على شخص اعتقاده بأن هذا الخط خطه والحقيقة على خلاف ذلك، فالخط إذن يحتمل التزوير^(٢).
يُجاب على هذا الاستدلال: بأن التشابه نادر، فلا يبنى عليه الحكم، ناهيك عن أن أهل الخبرة والاختصاص في هذا الفن يستطيعون التمييز بين الخطوط بعضها عن بعض، ويعرفون الأصل من المزور^(٣).

٢ - إن الكتابة ليس من أدلة الإثبات والتي تنحصر في الإقرار والبينة والنكول، وذلك لعدم ورود نص شرعي باعتبارها^(٤).

ويعترض عليه: بأن الله ﷻ أمر في كتابه الكريم بالكتابة والتوثيق بها، وقد عمل بها رسول الله ﷺ^(٥).

٣ - الكتابة قد تكون للتجربة واللعب والتسلية، فلا تعتبر حجة ودليلاً لعدم القصد^(٦).

ويجاب عن ذلك: بأنه من المستبعد أن يجرب الإنسان خطه ويتسلى بكتابة الحقوق وإثبات الديون عليه للآخرين، فهذا احتمال بعيد ونادر^(٧).

١ - ابن حجر: فتح الباري (374/5).

٢ - ابن عابدين: حاشية رد المحتار (461/5)؛ ابن قدامة: المغني (470/11)؛ الشيرازي: المهذب (304/2)؛ النووي: المجموع (461/20).

٣ - ابن قيم الجوزية: الطرق الحكيمة (ص307).

٤ - ابن عابدين: رد المحتار (461/5).

٥ - السعدي: تيسير الكريم الرحمان (ص65).

٦ - السرخسي: المبسوط (316/18).

٧ - ابن قيم الجوزية: الطرق الحكيمة (ص307).

الرأي الراجح :

- وبعد النظر والتمعن في أقوال كلا الفريقين يتبن للباحث ترجيح ما ذهب إليه أصحاب الفريق الأول من القول بمشروعية الكتابة في الإثبات وذلك للأسباب التالية:
- ١ - قوة الأدلة الذي استند إليه أصحاب هذا الفريق القائل بمشروعية الكتابة في الإثبات .
 - ٢ - مما لا شك فيه أن الكتابة تسير التقدم والرقى ، وهذا مما لا يعارضه الإسلام.
 - ٣ - لا يخفى على أحد اليوم ما تتمتع به الكتابة من أهمية عظمى ، وذلك لحاجة الناس إليها فيحفظ حقوقهم، وإلا فإن القول بعدم حجيتها فإنه يوقع الناس في حرج عظيم ومشقة كبيرة يترتب على ذلك تعطيل مصالح الناس^(١).

❖ البينة الخطية في القانون:

- نظم قانون أصول المحاكمات الشرعية أحكام البينات في الجزء العاشر من المادة (43-48) وقسم البينات الكتابية إلى قسمين، مستندات رسمية ومستندات عرفية.
- ✓ **المستندات الرسمية:** هي كل ورقة تصدر عن موظف في إحدى المصالح العمومية مختص بمقتضى وظيفته بإصدارها ويدخل في ذلك وثائق الزواج والأوراق.
 - ✓ **المستندات العرفية:** هي التي تنظم خارج الدوائر الرسمية، وتشتمل على توقيع من صدر منه أو خاتمه أو بصمته.
- ❖ **حجية المستندات الرسمية:** ما دُون في المستندات الرسمية من أمور قام بها الموظف يعتبر حجة، لا يقبل الطعن فيها إلا بالتزوير.
- ❖ **حجية المستندات العرفية:** يعتبر السند العرفي الصادر من موقعه حجة، ما لم ينكر صراحة الخط، أو الإمضاء، أو الختم، أو البصمة^(٢).

رابعاً- اليمين القضائية:

- أ - **تعريف اليمين في اللغة:** مشتقة من كلمة يَمُنْ، والجمع أَيْمَن، وأَيْمان، ويَمائن^(٣).
- وتأتي في اللغة على معان عدة منها:

١ - الزحيلي: وسائل الإثبات(ص431).

٢ - سيسالم وآخرون: مجموعة القوانين الفلسطينية(10/132،133).

٣ - ابن منظور: لسان العرب(13/459).

✓ الحلف والقسم: وقد روي عن رسول الله ﷺ قوله: "يمينك على ما يُصدّقك به

صاحبك" ^(١) أي يجب أن تحلف له على ما يُصدّقك به إذا حلفت ^(٢).

✓ اليد اليمنى: والتي هي نقيض اليسرى ^(٣).

✓ القوة والقدر ^(٤): قال الله تعالى: ﴿لَا خِزْيَ لِمَنْ هَلَكَ مِنْهُ بِالْيَمِينِ﴾ ^(٥) أي القدرة ^(٦).

ب - تعريف اليمين القضائية في الاصطلاح الشرعي:

لم يبحث الفقهاء في كتبهم تعريف اليمين على اعتبار أنها وسيلة من وسائل الإثبات، بل جاء الحديث عن تعريفها تحت باب الأيمان والنذور، وهي عامة وشاملة أي، أنها تشمل اليمين أمام القاضي واليمين خارج مجلس القاضي ^(٧).

وأما الذي أقصده في هذا البحث: هو تعريف اليمين القضائية، والتي تعتبر وسيلة من وسائل الإثبات.

وقد عرفها الدكتور محمد الزحيلي في كتابه وسائل الإثبات بقوله هي: "تأكيد ثبوت الحق أو نفيه باستشهاد الله تعالى أمام القاضي" ^(٨).

شرح مفردات التعريف:

قوله: "تأكيد" يعني تقوية وترجيح جانب الصدق على الكذب.
قوله: "ثبوت حق" قيد في التعريف خرج به التأكيد على فعل أمر أو تركه في المستقبل، ويدخل في هذا اللفظ يمين المدعى عليه، والحق وهو المحلوف عليه.
قوله: "أو نفيه" جنس في التعريف دخل فيه يمين المدعى عليه على نفي الحق ورد إدعاء المدعى.

قوله: "باستشهاد الله تعالى" قيد في التعريف خرج به تأكيد ثبوت الحق بالشهادة والكتابة وغيرها

١ - أخرجه الترمذي في سننه (كتاب الأحكام عن رسول الله ﷺ باب ما جاء أن اليمين على ما يُصدّقه صاحبه ص 319، ح 1353)، وصححه الألباني في المصدر نفسه.

٢ - ابن منظور: لسان العرب (458/13 وما بعدها).

٣ - المرجع السابق نفس الجزء والصفحة.

٤ - المرجع السابق (461/13).

٥ - سورة الحاقة: الآية (45).

٦ - ابن منظور: لسان العرب (461/13).

٧ - الرملي: نهاية المحتاج (172/8)؛ الجمل: حاشية (287/5)؛ الزحيلي: وسائل الإثبات (319/1).

٨ - وسائل الإثبات له (ص 319).

قوله: " أمام القاضي " قيد في التعريف خرج به اليمين التي تكون خارج مجلس القضاء^(١).

أسباب الترجيح :

إن هذا التعريف قيد اليمين بكونها في مجلس القضاء الأمر الذي يترتب عليه جعل اليمين وسيلة من وسائل الإثبات في حالة عدم الشهادة أو حالة النكول.

◆ أَلْفَاظُ الْيَمِينِ:

أجمع الفقهاء على أن اللفظ الذي ينعقد به اليمين هو القسم بالله تعالى، فيستحق الحالف الحق بها، أو يدفع بها دعوى المدعى^(٢) ويحرم الحلف بغير الله تعالى، كالحلف بالمخلوقات؛ لأن ذلك تعظيم لهم، ولا تعظيم إلا لله^(٣).

ت - مشروعية اليمين القضائية:

لقد ثبتت مشروعية اليمين القضائية بالسنة والإجماع باعتبارها وسيلة من وسائل الإثبات.

أ - الاستدلال بالسنة:

ما أخرجه البخاري عن الأشعث بن قيس رضي الله عنه قال: " كانت بيني وبين رجل خصومة في بئر، فاخترتصما إلى رسول الله ﷺ، فقال عليه ﷺ: "شاهداك، أو يمينه" قلت: إنه إذا يحلف ولا يُبالي، فقال رسول الله ﷺ: "من حلف على يمين يستحق بها مالا وهو فاجر؛ لقي الله وهو عليه غضبان"^(٤).

وجه الدلالة:

أن هذا الحديث واضح وصريح في دلالة على مشروعية اليمين واعتبارها وسيلة إثبات في الدعاوى عند من ليس له بينة، وفي حالة النكول^(٥).

١ - وسائل الإثبات له (ص319).

٢ - الكاساني: بدائع الصنائع (8/3)؛ ابن رشد: بداية المجتهد ونهاية المقتصد (604/2)؛ الشربيني: مغني المحتاج (320/4)؛ ابن قدامة: المغني (204/11).

٣ - السرخسي: المبسوط (382/30)؛ ابن قدامة: المغني (204/11).

٤ - صحيح البخاري: (كتاب الرهن/ باب إذا اختلف الرأهْنُ والمرتهن ونحوه فالبينَةُ على المدَّعي واليمين على المدَّعي ص 299، ح 2516).

٥ - ابن حجر: فتح الباري (445/5).

ب - الاستدلال بالإجماع:

لقد أجمعت الأمة من لدن رسول الله ﷺ حتى يومنا هذا على مشروعية اليمين؛ ولم يخالف في ذلك أحد^(١).

ث - حجية اليمين:

إذا عجز المدعي عن إثبات دعواه بالبينة فإن القاضي يوجه اليمين إلى المدعى عليه بطلب من الخصم، فيترتب على حلفه بأن الحق المدعى به ليس عليه فإن الدعوى تبطل باليمين، وتقطع الخصومة القائمة بين المتخاصمين في الحال وتنتهي الخلاف، ولكنها لا تسقط الحق فتُسمع البينة بعد اليمين، ولو رجع الحالف إلى الحق وأدى ما عليه قبل منه^(٢).

ج - حجية اليمين في القانون:

لم يختلف القانون مع الشريعة في حجية الإثبات باليمين القضائية كوسيلة من وسائل الإثبات، بل اتفق معها في ذلك، ونظم أحكام اليمين، وقعد قواعدها في الجزء العاشر من قانون أصول المحاكمات الشرعية، من المادة (108-117)^(٣).

خامساً- النكول:

أ - تعريف النكول:

تعريف النكول في اللغة: النكول اسم مصدر من نَكَلَ يَنْكُلُ نَكُولاً، وهو الامتناع، يُقال نكل عن اليمين أي امتنع منها وترك الإقدام عليها^(٤).

النكول في الاصطلاح الشرعي: "الامتناع عن اليمين"^(٥) أي عن أدائها .

ب - التكيف الفقهي للنكول عند الفقهاء:

اختلف الفقهاء في التكيف الفقهي للنكول على ثلاثة أقوال وهي، كالتالي:

القول الأول: ذهب محمد وأبو يوسف صاحباً أبي حنيفة^(٦) والحنابلة في قول عندهم^(٧).

إلى أن النكول عن اليمين كالإقرار.

١ - ابن المنذر: الإجماع (ص65).

٢ - البهوتي: كشف القناع، (6/448).

٣ - سيسالم وآخرون: مجموعة القوانين الفلسطينية (ص140-141).

٤ - ابن منظور: لسان العرب (11/677) ؛ الفيومي: المصباح المنير (ص321).

٥ - النسفي: طلبه الطلبة (ص131).

٦ - الكاساني: بائع الصنائع (6/226).

٧ - المرداوي: الإنصاف (11/192).

القول الثاني: ذهب الإمام أبو حنيفة^(١) والحنابلة في قول عندهم^(٢) إلى أن النكول عن اليمين كالبدل بمعنى ترك الخصومة والإعراض عنها وعدم المطالبة بها بدون هبة ولا تملك.
القول الثالث: ذهب الحنابلة في الرواية الصحيحة والمعتمدة عندهم، إلى أن النكول كإقامة البينة وليس كالبدل والإقرار، وهذا القول اختاره ابن قيم الجوزية^(٣).

أدلة الفقهاء:

أدلة القول الأول:

احتج أصحاب هذا القول بأن النكول من المدعى عليه إقرار منه بقولهم إذا عجز المدعى عن إقامة البينة على دعواه فإن المدعى عليه مخير بين الإقرار وأداء اليمين الموجّه عليه، وحيث إنه نكل عن أداء اليمين فإن نكوله هذا يُحمّل على الإقرار، لأنه لو كان صادقاً في إنكاره لحلف اليمين، لحفظ حقوقه من الضياع، ويفترق النكول عن الإقرار، بأن الإقرار موجب للحق بنفسه، بخلاف النكول، فلا يثبت به الحق إلا بقضاء القاضي، فينزل منزلة الإقرار بعد حكم القاضي^(٤).

أدلة القول الثاني:

احتج أصحاب هذا القول القائل بأن النكول من المدعى عليه، كالبدل بقولهم، إن النكول كما يحتمل الإقرار يحتمل البذل، فلو حُمّل النكول على الإقرار لجعلنا المدعى عليه كاذباً في إنكاره، ولا شك أن الكذب حرام، فيفسق بالنكول بعد الإنكار وهذا باطل بلا ريب، فحُمّل النكول على البذل أولى قطعاً للخصومة بلا تكذيب، فيكون ذلك باعثاً له على ترك الإقدام على اليمين، وفيه صيانة للمسلم عن أن يُظنّ به الكذب، أي القبح في عدالته؛ فيصير التقدير ليس لك ما تدعي، ولكني لا أمنعك ولا أنازعك فيه فيحصل المقصود من غير حاجة إلى تكذيب^(٥).

أدلة القول الثالث:

احتج أصحاب هذا القول القائل بأن النكول من المدعى عليه يقوم مقام الشاهد والبينة لا مقام الإقرار ولا البدل، بقولهم، إن الناكل صرح بالإنكار، والمدعى لا يستحق المدعى به، وهو مصر على ذلك، متورع عن اليمين، فكيف يقال إنه مقرر مع إصراره على الإنكار، ويُجعل مكذباً لنفسه، وأيضاً فإن الإقرار إخبار وشهادة على نفسه، فكيف يُجعل مقرأ شاهداً على نفسه بنكوله والبدل إباحة وتبرع، وهو لم يقصد ذلك ولم يخطر على قلبه، فتبين أن النكول يجري مجرى

١ — الكاساني: بدائع الصنائع (226/6).

٢ — البهوتي: كشاف الفناع (237/3)؛ المرداوي: الإنصاف (192/11).

٣ — ابن القيم: الطرق الحكيمة (ص182).

٤ — الكاساني: بدائع الصنائع (255/6)؛ السرخسي: المبسوط (9/5).

٥ — الكاساني: بدائع الصنائع (227/6)؛ ابن القيم: الطرق الحكيمة (ص وما بعدها 182).

الشاهد والبيئة لا الإقرار والبذل، فالبيئة اسم لما يبين الحق، ونكول المدعى عليه مع تمكنه من اليمين الصادقة دليل على صحة دعوى خصمه، وبيان أنه حق، فقام مقام شاهد القرائن ^(١). وهذا هو أكثر الأقوال دقة وأرجحها في هذه المسألة.

ت - مشروعية القضاء بالنكول:

إذا أثبت المدعي دعواه بالبيئة حكم له القاضي بالمدعى به، وفي حال عجز المدعي عن إثبات دعواه بالبيئة، فإن القاضي يعرض عليه تحليف المدعى عليه؛ لأن التحليف حقه، فإذا طلب المدعي من القاضي تحليف المدعى عليه، فإن القاضي يعرض على المدعى عليه اليمين، فإن حلفها رد القاضي دعوى المدعي، وإن نكل عن حلف اليمين، فهل يقضى على المدعى عليه وحده؟ أم يرد اليمين إلى المدعي؟.

اختلفت أقوال الفقهاء في مشروعية القضاء بالنكول على أربعة أقوال وهي كما يلي:

القول الأول: ذهب المالكية ^(٢)، والشافعية ^(٣)، والحنابلة في قول صوبه الإمام أحمد ^(٤) إلى أن المدعى عليه إذا نكل عن اليمين ردت على المدعي، فإن حلف استحق المدعى، وإن امتنع ردت دعواه.

القول الثاني: ذهب الحنفية ^(٥)، والحنابلة في المشهور عندهم ^(٦) إلى أن المدعى عليه إذا نكل عن اليمين، قضى عليه القاضي بنكوله، وألزمه بما ادعى عليه به، بدون رد اليمين على المدعي.

القول الثالث: ذهب الإمام أحمد في قول ^(٧)، وأصحاب الشافعي في وجه ^(٨)، والظاهرية ^(٩) والظاهرية ^(٩) إلى أن المدعى عليه إذا نكل عن اليمين لا ترد على المدعي، ولا يقضى عليه بالنكول، ولكن يحبس حتى يقر بالحق، أو يحلف على نفيه، أو يجبر على ذلك بالضرب.

١ - ابن القيم: الطرق الحكيمة (ص 183).

٢ - ابن فرحون: تبصرة الحكام (1/240).

٣ - الشربيني: مغني المحتاج (4/477).

٤ - ابن مفلح: الفروع (11/195).

٥ - الكاساني: بدائع الصنائع (6/230).

٦ - ابن مفلح: الفروع (6/477).

٧ - المرجع السابق نفس الجزء والصفحة.

٨ - الشربيني: مغني المحتاج (4/477).

٩ - ابن حزم: المحلى (9/295).

القول الرابع: ذهب ابن تيمية وابن قيم الجوزية^(١) إلى أن المدعى عليه إذا نكل عن اليمين ترد على المدعى إذا كان جازماً بالحق أو كان الفعل صادراً منه، أما إذا كان غير جازم به فيحكم بنكول المدعى عليه، ولا ترد اليمين إلى المدعى.

أدلة الفقهاء في مشروعية القضاء بالنكول:

أدلة أصحاب القول الأول:

استدل أصحاب هذا القول لما ذهبوا إليه من رد اليمين على المدعى، وعدم الحكم على المدعى عليه بالنكول، بالكتاب والسنة والإجماع على النحو التالي:

١ الاستدلال بالكتاب:

قوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَثَرَ عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَأَخْرَانِ يَوْمَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَيَانِ فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا وَمَا اعْتَدَيْنَا إِنَّا إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ ﴿٦٦﴾ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَنْ يُأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَىٰ وَجْهٍ أَوْ يَخَافُوا أَنْ تُرَدَّ أَيْمَانٌ بَعْدَ أَيْمَانِهِمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاسْمَعُوا وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾^(٢).

وجه الدلالة:

إن هذه الآية صريحة في دلالتها على نقل اليمين من جهة إلى جهة، أي من موضع رثيت فيه إلى موضع آخر يخالفه، ليس المقصود به حلف اليمين بعد اليمين، بل حلف اليمين بعد رد اليمين الأول، ويؤخذ منه رد اليمين من المدعى عليه حال نكوله إلى غيره أي المدعى ولا أدل على ذلك من قوله تعالى: ﴿... أَوْ يَخَافُوا أَنْ تُرَدَّ أَيْمَانٌ بَعْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾^(٣)...^(٤).

٢ الاستدلال بالسنة:

استدلوا لذلك بحديث ابن عمر رضي الله عنهما، قال: " أن النبي ﷺ رد اليمين على طالب الحق"^(٥).

١ — ابن قيم الجوزية: الطرق الحكيمة (ص172).

٢ — سورة المائدة: الآية (106، 107).

٣ — سورة المائدة: الآية (108).

٤ — الشربيني: مغني المحتاج (4/477).

٥ — أخرجه البيهقي في سننه الكبرى (كتاب الشهادات، باب النكول ورد اليمين، 310/10، ح 20739)، وصححه الحاكم في المستدرک، (4/113).

وجه الدلالة:

دل هذا الحديث على ثبوت رد اليمين على المدعي إذا نكل المدعى عليه عن اليمين، فلم يقض النبي ﷺ بنكول المدعى عليه^(١).

٣ - الاستدلال بالإجماع:

ورد عن كثير من الصحابة الكرام ﷺ، كعلي بن أبي طالب وعبدالله بن عمر والمقداد بن الأسود وأبي بن كعب وزيد بن ثابت ﷺ الحكم برد اليمين، من غير مخالف لهم من بقية الصحابة، فكان إجماعاً على جواز القضاء باليمين المردودة^(٢).

أدلة أصحاب القول الثاني:

استدل أصحاب هذا القول لما ذهبوا إليه على أن المدعى عليه إذا توجهت عليه اليمين إما يحلف فترد الدعوى، وإما أن يمتنع عن اليمين، فيحكم القاضي بالنكول، بالسنة والإجماع على النحو التالي:

١ - الاستدلال بالسنة:

استدلوا لذلك بحديث ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال: " لو يُعطى الناس بدعواهم، لادّعى ناس دماء رجال وأموالهم، ولكن اليمين على المدعى عليه " ^(٣).

وجه الدلالة:

أن النبي ﷺ جعل في هذا الحديث جنس اليمين على المدعى عليه المنكر، لأن الألف واللام لاستغراق الجنس، فلا يبقى يمين في جانب المدعي، ولا يجوز تحويل اليمين عن موضعها التي وضعت فيه، وإلا لزم المخالفة لهذا النص^(٤).

٢ - الاستدلال بالإجماع:

ورد عن عدد كثير من الصحابة الكرام ﷺ كعمر وعثمان وعلي وعبد الله بن عمر وابن عباس وأبي موسى الأشعري الحكم بالنكول، من غير مخالف لهم من بقية الصحابة، فكان ذلك إجماعاً على جواز القضاء بالنكول^(٥).

١ - الصنعاني: سبل السلام (1421/4).

٢ - ابن قيم الجوزية: الطرق الحكيمة (170).

٣ - سبق تخريجه (ص10).

٤ - السرخسي: المبسوط (238/30).

٥ - الكاساني: بدائع الصنائع (230/6)؛ الزيلعي: تبين الحقائق (496/4).

ثالثاً- أدلة القول الثالث:

استدل أصحاب هذا القول لما ذهبوا إليه على أن المدعى عليه يُجبر على اليمين بالضرب والحبس ولا يُقضى عليه بنكول ولا برد يمين، وذلك بقولهم إنه لم يرد أدلة لا من القرآن ولا من السنة ولا من الإجماع على القضاء بالنكول، ولا اليمين المردودة، فإن أبوا أجبروا على اليمين، إلا في ثلاثة مواضع وهي القسامة، والوصية في السفر، والشاهد واليمين، فإن هذه المواضع الثلاثة مستثناة بنص من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ على ذلك، فإن الشارع قد مكّن المدعى عليه من التخلص من الدعوى باليمين الواجبة عليه للمدعى، فإذا امتنع عن اليمين، فقد امتنع من الحق الواجب عليه لغيره، يكون بذلك قد ارتكب منكراً يبين أن المدعى عليه حكماً هو الأدب الذي أمر به ﷺ على كل من أتى منكراً يوجب تغييره باليد، ويكون ذلك بالحبس أو الضرب حتى يقر أو يحلف^(١).

رابعاً- أدلة القول الرابع:

استدل أصحاب هذا القول لما ذهبوا إليه على أن اليمين تُردّ إلى المدّعي في بعض الأحوال، ويحكم بنكول المدّعي عليه في أحوال أخرى، بما نُقل عن الصحابة الكرام ﷺ وهم أفهم الناس وأعلمهم بمقاصد نبيهم ﷺ وقواعد دينه وشرعه، حيث نُقل عنهم كلا الأمرين حسب الوقائع والحالات، فقد حُكم بالنكول ومما يؤيد ذلك فعل بعض الصحابة ﷺ كعبد الله بن عمر ﷺ أنه باع غلاماً له بثمانمائة درهم، وباعه بالبراءة، فقال الذي ابتاعه لعبد الله بن عمر: بالغلام داء لم تسمه لي، فاختصما إلى عثمان بن عفان، فقال الرجل باعني عبداً وبه داء لم يسمه، وقال عبد الله بعته بالبراءة، فقضى عثمان بن عفان على عبد الله أن يحلف له، لقد باعه العبد وما به داء يَعْلَمُهُ، فأبى عبد الله أن يحلف، وارتجع العبد^(٢)، ولا شك أن العيب في العبد لا يعرف إلا من طريق المدعى عليه، وهو عبد الله بن عمر ﷺ فلما أبى أن يحلف حكم عليه عثمان بن عفان ﷺ بالنكول، ولم ينكر عليه عبد الله بن عمر في حكمه. وحُكم باليمين المردودة ولا أدل على ذلك من فعل عمر ﷺ فقد حكم برد اليمين، فعن الشعبي: أن المقداد استقرض من عثمان بن عفان ﷺ بن عفان سبعة آلاف، فخاصمه إلى عمر ﷺ فقال: إني قد أقرضت المقداد سبعة آلاف درهم فقال المقداد: إنما هي أربعة آلاف فقال المقداد: أحلفه أنها سبعة آلاف، فقال عمر ﷺ: أنصفك

١ - ابن قيم الجوزية: الطرق الحكمية (ص 175)؛ ابن حزم: المحلى (9/295).

٢ - ابن قيم الجوزية: الطرق الحكمية، (ص 124)؛ أخرجه الإمام مالك في الموطأ (كتاب البيوع، باب العيب في الرقيق ص 375، ح 1297).

فأبى أن يحلف، فقال عمر خذ ما أعطاك^(١)، ولا شك أن عثمان لم ينكر رد اليمين ولم يخلف في ذلك المقدار؛ بل إن هؤلاء الثلاثة عملوا برد اليمين؛ لأن الدافع أي المقرض أكثر معرفة وعلماً بالمقدار المستحق أي المدعى به، فإن كان عالماً بصدق نفسه وصحة دعواه حلف وأخذ، وإن لم يعلم ذلك لم تحل له الدعوى بما لا يعلم صحته، فقد تم الجمع بين أدلة القولين، وذلك بحمل أدلة القول الأول على الحالات التي يرد فيها اليمين، وحمل أدلة القول الثاني على الحالات التي يقضى فيها بالنكول، وهذا من كمال فهمهم وعلمهم بالجامع والفارق والحكم والمناسبات، فلم يرتضوا لأنفسهم عبارات المتأخرين واصطلاحاتهم وتكلفاتهم، فهم أعمق الأمة علماً وأقلهم تكلفاً^(٢).

الرأي الرابع:

بعد الانتهاء من عرض مذاهب الفقهاء وأدلتهم في القضاء بالنكول، أو ردّ اليمين على المدّعي، فإن الباحث يترجح له الأخذ بقول الإمام ابن تيمية وابن قيم الجوزية، وذلك فيما ذهبوا إليه من القول بالقضاء بالنكول في مواضع، وبرد اليمين في مواضع أخرى، وهذا يتفق وما نقل عن الصحابة الكرام رضي الله عنهم في النكول ورد اليمين، فإذا كان الحق لا يُعرف إلا من جهة المدّعي، تُرد اليمين على المدعي، ويستحق ما ادّعاه وإلا رُدَّت دعواه، وإذا كان الحق لا يعرف إلا من جهة المدعي عليه، فيقضى عليه بالنكول^(٣).

وأما الأدلة التي ذكرها القائلون بالنكول أو رد اليمين، فإنها لا تخرج عن كونها أدلة عامة، لذلك تُشرع في جانب أقوى المتداعيين، فأيهما قوي جانبه شرّعت اليمين في حقه وتأكيده^(٤)، وأما حكاية الإجماع، فإنها لم تصح؛ لأن كلا الفريقين ادّعى الإجماع على ما ذهب إليه^(٥).

وأما أدلة من قال يجبر المدعي عليه على اليمين يرد عليه أنه ولو ترك ونكوله لأفضى إلى ضياع حقوق الناس بصبره على الحبس وتماديهِ في الإنكار، فنكوله عن اليمين يضعف جانبه الذي كانت البراءة الأصلية تقويه، ويعزز دعوى فيقوى جانبه^(٦).

١- ابن قيم الجوزية: الطرق الحكمية، (ص 125)؛ أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (كتاب الشهادات، باب النكول ورد اليمين 310/10، ح 20740)، وقال عنه البيهقي: هذا إسناد صحيح إلا أنه منقطع، وضعفه الألباني في إرواء الغليل (268/8).

٢- ابن قيم الجوزية: الطرق الحكمية (ص 73).

٣- المرجع السابق (ص 126).

٤- المرجع السابق (ص 110).

٥- المرجع السابق (ص 176).

٦- ابن قيم الجوزية: الطرق الحكمية (ص 173).

وأما عن حصرهم في رد اليمين في ثلاثة مواطن فإن ذلك غير مسلم له؛ وذلك لثبوت الحكم بالنكول أحياناً، ورد اليمين أحياناً أخرى كما بين فيما سبق.

ث - النكول في القانون:

أخذ قانون أصول المحاكمات الشرعية بمذهب الحنفية في القضاء بالنكول، فإذا أثبت المدعي دعواه بالبينة، حَكَمَ له القاضي بالمدعى به، وإن لم يُثبِت بيق له حق تحليف المدعى عليه اليمين، فإن طلب تحليفه صَوَّرَ القاضي اليمين، وأمر المدعى عليه بحلفها، فإن حلف المدعى عليه أو لم يطلب المدعى تحليفه رد القاضي الدعوى، وإذا نكل المدعى عليه عن اليمين، حكم القاضي للمدعى بالمدعى به، بناء على النكول^(١).

المادة المقترحة:

حرصاً من الباحث على تسهيل الوصول لما يثبت به الطلاق، فإنه يقترح المادة التالية:
"يثبت الطلاق بالإقرار والبينة الشخصية والخطية ونكول المدعى عليه"

١ — سيسالم وآخرون: سيسالم وآخرون: مجموعة القوانين الفلسطينية المادة (108)؛ (140/10).

المطلب الثالث التفريق للهجر

أولاً- تعريف الهجر:

أ. الهجر في اللغة: الهجر الهاء والجيم والراء (هَجَرَ) أصلان يدلّ أحدهما على قطيعةٍ وقطع، والهجر: ضد الوصل، يقال: هَجَرَهُ يَهْجُرُهُ هَجْرًا، بالفتح، وَهَجْرَانًا بالكسر: صَرَمَهُ وَقَطَعَهُ والاسم من الهجر هِجْرَة، والتَّهَاجُرُ: التقاطع، وَهَجَرَ الشَّيْءَ يَهْجُرُهُ هَجْرًا: تركه وأغفله وأعرض عنه^(١).

ب. الهجر في الاصطلاح الشرعي: لم يتعرض الفقهاء إلى حد ما لتعريف جلي للهجر وإنما جاء ذلك واضحاً في قول بعض المفسرين في معرض تفسير قول الله تعالى ﴿وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ﴾^(٢) وذلك على النحو التالي:

قال الطبري: إن الهجر المقصود في هذه الآية يعني أن يكون الرجل وامرأته على فراش واحد لا يجامعها^(٣).

وقال القرطبي "والهجر في المضاجع هو أن يضاجعها ويوليها ظهره ولا يجامعها"^(٤).

"وفي قول: اهجروهن من الهجر، وهو القبيح من الكلام أي غلطوا عليهن من القول وضاجعوهن للجماع"^(٥).

وفي تفسير البيضاوي ﴿وَاهْجُرُوهُنَّ﴾ أي في المراقدة، بأن لا تدخلوهن تحت اللحف أو لا تباشروهن فيكون كناية عن الجماع وقيل المضاجع المبايت أي لا تبايتوهن"^(٦). وقال ابن العربي: "إن جميع موارد (هجر) في لسان العرب تدور على حرف واحد، وهو البُعد، فيكون معنى الآية: أبعدوهن في المضاجع"^(٧).

١- ابن فارس: مقاييس اللغة (34/6)؛ الزبيدي: تاج العروس (396/14)؛ الرازي: مختار الصحاح (705).

٢- سورة النساء: الآية (34).

٣- جامع البيان (302/8).

٤- الجامع لأحكام القرآن (213/5).

٥- المرجع السابق نفس الجزء والصفحة.

٦- (185/1).

٧- أحكام القرآن (440/1).

ويمكن أن نستخلص من خلال ما سبق تعريفاً جامعاً للهجر يعطينا المعنى الفقهي الذي يترتب عليه أحكام التطليق للهجر وهو موضوع بحثنا في هذه المسألة وبناءً على ذلك **فيمكن تعريف الهجر، بأنه: "ترك الزوج وطء زوجته أو المبيت عندها أو كليهما دون الحلف على ذلك".**

شرح التعريف:

ترك الزوج وطء زوجته أو المبيت عندها: لأن الزوج قد يطأ زوجته ولا يبیت عندها، وقد يبیت عندها ولا يطأها فيشمل التعريف نوعي الهجر: هجر المبيت وهجر الوطء. أو كليهما: يقضي ترك المبيت والوطء في آن واحد.

دون الحلف على ذلك: لأنه لو حلف على ذلك يكون إيلاء، والإيلاء: هو الحلف على ترك الجماع مدة من الزمن مقدرة بأربعة أشهر أو زيادة فإن لم يرجع تطلق عليه زوجته، قال الله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾^(١).

ثانياً- مشروعية التفريق للهجر:

إن الحديث عن مشروعية التفريق للهجر يكمن في الحديث عن إثبات حق الزوجة في المبيت، وحققها في الوطء وذلك لما تبين لنا من خلال تعريفنا للهجر بأنه امتناع الزوج عن وطء زوجته أو المبيت عندها، وذلك على النحو التالي:

أ - مبيت الزوج عند زوجته وحق الزوجة فيه.

الناظر في مذاهب الفقهاء يجد أنهم اتفقوا على مشروعية مبيت الزوج عند زوجته واختلف في وجوب هذا المبيت ومقداره على مذهبين وذلك على النحو التالي:

المذهب الأول:

ذهب أصحابه إلى القول بأن المبيت حق للزوجة، يلزم الزوج بأقله، وهو ليلة من أربع إذا طالبت به الزوجة وبهذا قال أبو حنيفة في قوله الأول^(٢)، وابن عرفة^(٣)، والحنابلة^(٤).

١ - سورة البقرة: من الآية(226).

٢ - الكاساني: بدائع الصنائع (333/2).

٣ - الدسوقي: حاشية (340/2).

٤ - ابن قدامة: المغني(139/8).

المذهب الثاني:

ذهب أصحابه إلى القول بأن مبيت الزوج عند الزوجة، لا يجب، بل يستحب، وأدنى الاستحباب ليلة من أربع ليالٍ؛ وهذا اعتباراً بمن له أربع زوجات، فإن اشتكت الوحدة ضُمَّت لجماعة تسكن معهم للاستئناس بهم، وبهذا قال أبو حنيفة في قوله الثاني الذي رجع إليه^(١)، وجمهور المالكية^(٢)، والشافعية^(٣).

أدلة الفقهاء.

أدلة المذهب الأول:

استدل أصحاب هذا القول القاضي بوجوب مبيت الزوج عند زوجته بالسنة والأثر وذلك على النحو التالي:

❖ الاستدلال بالسنة النبوية:

استدلوا بحديث أبي سلمة بن عبد الرحمن، قال: حدثني عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: قال رسول الله ﷺ: " يا عبد الله، ألم أخبر أنك تصوم النهار وتقوم الليل؟" قلت: بلى يا رسول الله. قال: فلا تفعل، صم وأفطر، وقم ونم، فإن لجسدك عليك حقاً، وإن لعينك عليك حقاً، وإن لزوجك عليك حقاً^(٤).

وجه الدلالة:

أن هذا الحديث صريح في دلالة على حق الزوجة في وقت زوجها ولا أدل على ذلك من قوله ﷺ في نهاية الحديث: " وإن لزوجك عليك حقاً " وذلك بعد قوله؛ صم وأفطر، وقم ونم فإن ذلك ينصرف إلى حق الزوجة في وقت زوجها في الليل والنهار^(٥).

❖ الاستدلال بالأثر:

استدلوا من الأثر بحكم كعب بن سورٍ للشاكية التي اشتكت زوجها إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقالت: إن زوجي يصوم النهار ويقوم الليل، فقال عمر رضي الله عنه ما أحسنك ثناءً على بعلك،

١ — ابن عابدين: رد المحتار (213/3).

٢ — الدسوقي: حاشية (240/2).

٣ — الشربيني: مغني المحتاج (251/3 وما بعدها).

٤ — أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب النكاح / باب لزوجك عليك حق، ص 646، ح 5199).

٥ — ابن حجر: فتح الباري (738/4).

فقال كعب: يا أمير المؤمنين إنها تشكو إليك زوجها، فقال عمر: وكيف ذلك؟ فقال كعب: إنه إذا صام النهار وقام الليل؛ فكيف يتفرغ لها؟، فقال عمر لكعب: احكم بينهما، فقال: أراها إحدى نسائه الأربع، يفطر يوماً، ويصوم ثلاثة أيام، فاستحسن ذلك منه عمر رضي الله عنه، وولاه البصرة^(١).

وجه الدلالة:

أن هذا الحديث دلّ على استحسان عمر رضي الله عنه لقضاء كعب، ومكافأته له بتوليته قاضياً على البصرة، فكان هذا دليل على قبوله والعمل به، ولا أدل على ذلك أيضاً من اشتها هذه القضية التي لم تتكرر فكانت إجماعاً^(٢).

أدلة المذهب الثاني:

استدل أصحاب هذا القول القاضي بعدم وجوب مبيت الزوج عند زوجته بدليلين من المعقول وذلك على النحو التالي:

١ - قالوا لو وجب على الزوج المبيت عند زوجته ليلة من أربع ليالٍ، وكان له أربع زوجات، وطالبته بالواجب، فإن نصيب كل زوجة منهن ليلة من أربع ليالٍ، فلو جعلنا هذا حقاً لكل واحدة منهن؛ فإن الزوج حينها لا يجد من الوقت التي يمكنه من القيام بأعماله، فبناءً على ذلك فإن التوقيت لا يجب^(٣).

والرد على هذا الاستدلال ممكن، فالإنسان باستطاعته أن يطوف على زوجاته الأربع، ويقوم بباقي أعماله، إذا نظم وقته، ولنا في رسولنا ﷺ القدوة في ذلك .

٢ - قياس الزوج على مستأجر الدار، فكما أن المستأجر له الحق في التنازل عن حقه في السكن، فكذلك الحال بالنسبة للزوج، فإن له الحق في التنازل عن حقه في المبيت^(٤).

القول المختار:

بعد إتمام النظر في أدلة كل من الفريقين، فإن الباحث يميل إلى المذهب الأول القائل بأن المبيت حق للزوجة يُلزم الزوج بأقله وهو ليلة من أربع إذا طالبت به الزوج؛ وذلك لما يلي:

١ - الكاساني: بدائع الصنائع (333/2) ؛ ابن قدامة: المغني (139/8).

٢ - المراجع السابقة نفس الجزء والصفحة.

٣ - الكاساني: بدائع الصنائع (333/2).

٤ - الشربيني: مغني المحتاج (251/3).

١ - في امتناع الزوج من المبيت عند زوجته ضرراً يلحق به، وللزوجة الحق في المطالبة بإزالة هذا الضرر عنها، ما لم يكن للزوج عذر مقبول، وإلا فلا بد وأن تُجاب الزوجة إلى طلبها وتُمكن من حقها؛ وذلك تحقيقاً للقاعدة الفقهية: "الضرر يزل"^(١).

٢ - إن في امتناع الزوج من المبيت عند زوجته، مخالفة واضحة للأمر الوارد في قوله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾^(٢).

ب- وطء الزوجة وحقها فيه:

أولاً- محل الاتفاق:

اتفق الفقهاء على أنه يجب على الرجل أن يطأ زوجته مرة واحدة^(٣).

ثانياً- محل الاختلاف:

اختلف مذاهب الفقهاء في حكم استدامة الوطء، هل هو حق من حقوق المرأة كما هو حق من حقوق الرجل؟ وكما القدر الواجب على الزوج منه، على أربعة مذاهب:

المذاهب الأول: إن للزوجة أن تطلب من زوجها أن يطأها، كما ويجب على الزوج أن يطأ زوجته في الحكم مرة واحدة، والزيادة على ذلك تجب ديانة لا قضاء، وإلى هذا القول ذهب جمهور الحنفية^(٤).

المذهب الثاني: ذهبوا إلى القول بأن الزوج يجب عليه وطء زوجته كل أربعة أشهر مرة على الأقل إلحاقاً له بالمؤلي إلا لعذر كالمرض، وبهذا قال بعض فقهاء الحنفية^(٥)، وجمهور المالكية^(٦) والحنابلة^(٧).

١ - السبكي: الأشباه والنظائر (51/1).

٢ - سورة النساء: جزء الآية (19).

٣ - الكاساني: بدائع الصنائع (333/2 وما بعدها)؛ عليش: منح الجليل (535/3-536)؛ الشافعي: الأم (276/6)؛ ابن قدامة: المغني (139/8).

٤ - الكاساني: بدائع الصنائع (333/2 وما بعدها).

٥ - ابن عابدين: رد المحتار (213/3 وما بعدها).

٦ - ابن راشد: بداية المجتهد ونهاية المقتصد (126/2).

٧ - ابن قدامة: المغني (139/8).

المذهب الثالث: ذهبوا إلى القول بوجوب وطء الزوج زوجته، ويُقضى به عليه، حيث تضررت المرأة بتركه، كما ويقضى لها في كل أربع ليالٍ بليلة إن اشتكت قلته، وبه قال المالكية^(١).

المذهب الرابع: قالوا بأن الزوج لا يجب عليه تكرار الوطء، لكن يستحب له أن يحسن زوجته ولا يأنم بتركه وإلى هذا القول ذهب الشافعية^(٢).

أدلة الفقهاء:

أدلة المذهب الأول:

استدل أصحاب هذا المذهب لما ذهبوا إليه من عدم وجوب وطء الزوج زوجته فيما يزيد على المرة الواحدة بالمعقول وذلك على النحو التالي:

قالوا إن الزيادة على المرة لا تخرج عن كونها من باب حسن العشرة واستدامة النكاح، فلا يجب في الحكم إلا مرة^(٣).

أدلة المذهب الثاني:

استدل أصحاب هذا المذهب بوجوب الوطء مرة كل أربعة أشهر على الأقل بالقرآن والمعقول، وذلك على النحو التالي:

أولاً- الاستدلال بالقرآن:

أ - قوله تعالى: ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ.. ﴾^(٤).

وجه الدلالة:

أن المرأة لها حق على الرجل كما أن للرجل حقاً على المرأة، ومن حقوق الرجل على زوجته أن تمكنه من نفسها ليستمتع بها، كما أن لها الحق أيضاً في الاستمتاع بزوجها.

ب - قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا.. ﴾^(٥).

١ - عليش: منح الجليل (536/3)؛ الكشناوي: أسهل المدارك (168/1).

٢ - الشيرازي: المهذب (66/2)؛ الشربيني: مغني المحتاج (251/3 وما بعدها).

٣ - الكاساني: بدائع الصنائع (333/2).

٤ - سورة البقرة: من الآية (228).

٥ - سورة البقرة: من الآية (231).

وجه الدلالة:

أن الله ﷻ نهى عن إمساك المرأة بقصد الإضرار بها ولا شك في أن إمساك المرأة مع ترك وطنها وتحصينها من أعظم الإضرار التي يلحق بها وحيث أن رفع الضرر واجب فوجب رفعه بوطنها وتحصينها.

ثانياً - الاستدلال بالمعقول:

قالوا لو لم يكن الوطء واجباً على الزوج لم يصِرْ باليمين على تركه في الإيلاء واجباً ، كسائر ما لا يجب، لأن اليمين لا يوجب ما حُلف على تركه، فدلَّ على أنه واجب بدونها، وكذلك فإن النكاح إنما شرع لمصلحة الزوجين ودفع الضرر عنهما، وهو مفضِّل إلى دفع الشهوة عن المرأة، كافضائته إلى دفع ذلك عن الرجل، فيجب تعليله بذلك، ويكون حقاً لهما جميعاً^(١).

أدلة المذهب الثالث:

لم أعر على أدلة بخصوص القائلين: بأن الوطء يجب على الزوج مرة في كل أربعة ليالٍ، ولكن يظهر لي أن حجتهم في ذلك هي قصة كعب بن سُرٍّ سابقة الذكر، لما عللوا ذلك بقولهم: أن له تزوج ثلاث سواها^(٢).

أدلة المذهب الرابع:

استدل أصحاب هذا المذهب لما ذهبوا إليه من أن الزوج لا يجب عليه تكرار الوطء، بالمعقول، وذلك على النحو التالي:

قالوا: إن الرجل يستحب له أن يحصن زوجته بالجماع، هو من المعاشرة بالمعروف، ولأن تركه لها يؤدي إلى الفجور، وبذلك لا يأمن الفساد ووقوع الشقاق، غير أنه لا يجب عليه؛ لأن الداعي إلى الاستماع الشهوة والمحبة^(٣).

القول الرابع:

بعد دراسة أدلة الفقهاء في هذه المسألة فإن الباحث يميل إلى المذهب الثاني الذي يوجب على الزوج وطء زوجته في كل أربعة أشهر مرة على الأقل إلحاقاً له بالموالي؛ وذلك لما يلي:

١ — ابن قدامة: المغني (8/139 وما بعدها).

٢ — عليش: منح الجليل (3/536).

٣ — الشيرازي: المهذب (2/66)؛ الشربيني: مغني المحتاج (3/251 وما بعدها).

١. إن امتناع الرجل عن وطء زوجته ؛ من شأنه أن يفضي إلى إهدار مقاصد النكاح ، والتي منها، الاستمتاع وحفظ النوع الإنساني وبناء المجتمع، الأمر الذي ربما يترتب عليه اندفاع المرأة نحو الزنا نتيجة امتناع الزوج عن تحصينها وتلبية حاجتها الفطرية^(١).
٢. إن القول الذي يقضي باستحباب وطء الرجل زوجته على سبيل الاستحباب دون الوجوب فيه مخالفة واضحة للقاعدة الفقهية القائمة على درء المفسد ألا وهي " درء المفسد أولى من جلب المصالح"^(٢).

رابعاً- التفريق المترتب على الهجر وقت وقوعه ونوعه:

وقت وقوع التفريق المترتب على الهجر:

- الكلام عن وقت وقوع التفريق للهجر يتبلور في الحديث عن وقت وقوع التفريق بترك مبيت الرجل عند زوجته ، ووقت وقوعها بترك وطئه لها ، وذلك في أمرين:
- الأمر الأول : وقت وقوع التفريق بترك مبيت الزوج عند زوجته:**
- القائلون بوجوب مبيت الرجل عند زوجته اتفقوا على أقل المبيت، وهو ليلة من أربع، ودليلهم في ذلك حكم كعب بن سور في المرأة التي جاءت تشكو زوجها لعمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ فحكم لها ليلة من أربع^(٣)، غير أنهم لم يتفقوا على المدة التي يحوز للمرأة بعد انقضائها أن تطالب التفريق من زوجها إذا لم يبيت عندها ، وفي الوقت الذي لم يضع فيه فقهاء الحنفية والمالكية لذلك وقتاً معيناً ، فإن الحنابلة وقتوا لذلك وقتاً معيناً حيث قالوا: إن أبا الزوج المبيت في اليوم المقرر، حتى انقضت أربعة أشهر بدون عذر لأحدهما ، فرق القاضي بينهما بطلبها ، إلحاقاً له بالمؤلي ؛ لتحقيق الضرر في كل منهما^(٤) وهذا ما أرجحه لما يلي:

- ١ -الأصل في وجوب مبيت الزوج عند زوجته هو قوله تعالى: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرَحوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾^(٥)؛ فإن لم يتحقق هذا الإمساك بالمعروف كما وصفته الآية الكريمة، وامتنع الزوج من المبيت عند زوجته وجب في حقه التخيير، وذلك للآية السابقة؛ ولا شك

١ - ابن عاشور: مقاصد الشريعة الإسلامية (ص327،318)؛ أبو زهرة: الأحوال الشخصية (ص18).

٢ - السبكي: الأشباه والنظائر (1/121).

٣ - انظر: (ص53) من هذا البحث.

٤ - الشيباني: نيل المأرب (2/158)؛ ضويان: منار السبيل (2/221 وما بعدها).

٥ - سورة البقرة : الآية (231).

أن هذا التخيير لا يمكن له أن يستقيم ما لم توضع له حدود من شأنها أن تفصل بين الأمرين؛ فلأجل ذلك وجب التوقيت.

٢ - إن في التحديد لأقل ما يجب من المبيت، وعدم التحديد للجزاء المترتب على تركه، فإن هذا من شأنه أن يعطي الأزواج الذين لا يحكمهم دين ولا خلق للتهرب من أداء هذا الحق.

الأمر الثاني: وقت وقوع التفريق بسبب ترك الزوج وطء زوجته:

القائلون بمشروعية التفريق للهجر مختلفون في المدة التي تضرب لتارك الوطء بدون عذر، وذلك على قولين:

المذهب الأول:

ذهبوا إلى أن تارك الوطء يضرب له أجل الإيلاء من يوم المدافعة، ثم يؤمر بالوطء أو بالطلاق، وبه قال بعض المالكية^(١) وجمهور الحنابلة^(٢).

المذهب الثاني:

ذهبوا إلى أن الزوج إن ترك وطء زوجته ضراراً بها، يُمهّل، ويُطلق عليه القاضي دون ضرب أجل الإيلاء، وبه قال أكثر فقهاء المالكية^(٣).

أدلة الفقهاء:

أدلة المذهب الأول:

استدل أصحاب هذا القول، لما ذهبوا إليه من ضرب أجل الإيلاء من يوم المدافعة بالقياس فقالوا: لا شك أن تارك الوطء بدون يمين كالمؤلي تماماً؛ حيث إن المؤلي وتارك الوطء، بدون يمين يشتركان في المقصد الذي من أجله ضرب الأجل ألا وهو ترك الوطء وتحقق الضرر^(٤).

أدلة المذهب الثاني:

ويبدو أن القائلين بالتطليق دون ضرب أجل الإيلاء، أن حجتهم في ذلك لا تخرج عن كونها وجوب رفع الضر ولا أدل على ذلك من قولهم "إن ترك الوطء مع القدرة عليه تتضرر به

١ - الكشناوي: أسهل المدارك (167/2).

٢ - ابن ضويان: منار السبيل (221/2).

٣ - عليش: منح الجليل (536/4 وما بعدها)؛ الكشناوي: أسهل المدارك (167/2).

٤ - الكشناوي: أسهل المدارك (168/2).

الزوجة، قصد به ضررها أم لا، وهي مصدقة في تضررها بترك وطئه، كما تُصدّق أنها خشيت الزنا بترك وطئه؛ إذ كل ذلك لا يُعلم إلا منها^(١).

والجمع بين هذين القولين ممكن وذلك بحمل القول الأول والذي يقضي بتأجيل تارك الوطء مدة الإيلاء بحصول الشكوى والرفع قبل انقضاء مدة الإيلاء، وحمل القول الثاني والذي يقضي بعدم تأجيله مدة الإيلاء، بوقوع الرفع إلى القاضي بعد انقضاء أربعة أشهر بدون وطء^(٢).

وبناء على ما سبق، فلا بد من القول، بأن اجتهاد القاضي لا يكون إلا بناء على ما مضى من الزمن بدون وطء؛ فلا يُعقل بأن يجعل القاضي لمن ترك الوطء أربعة أشهر نفس الأجل الذي يجعله لمن ترك الوطء شهراً.

ب- نوع التفريق المترتب على الهجر:

إن القائلين بمشروعية التفريق للهجر لم يتطرقوا للحديث عن نوع التفريق المترتب على الهجر بشكل صريح؛ ولكن يمكن معرفة ذلك بالرجوع إلى أصل مشروعية التفريق للهجر القائم على إلحاق الهاجر لزوجته بترك وطئها أو المبيت عندها بالمؤلى^(٣).

وبناء على ما سبق فإن التفريق للهجر يأخذ نفس حكم الإيلاء^(٤) من جميع وجوهه لأن المقيس يأخذ حكم المقيس عليه وبذلك يتبين لنا أن نوع التفريق المترتب على الهجر طلاق رجعي، كنوع التفريق المترتب على الإيلاء تماماً.

وبالنظر في قانون الأحوال الشخصية تبين لي أنه لم ينص على الهجر، بل جاء الحديث عنه في تعميم قاضي القضاة رقم 2003/23 أن للزوجة الحق في طلب التفريق إذا أثبتت غياب زوجها عنها أو هجره لها سنة فأكثر^(٥).

ورغم إيجابية هذا التعميم إلا أنه بحاجة إلى نظر في المدة التي يجور بعدها للزوجة طلب التفريق؛ وذلك لما يوجد من فارق بين الغائب والهاجر، فالهاجر هو التي يسكن في نفس البلد، ولا يصعب الاطلاع على عذره إن كان له عذر وهذا ولا شك بخلاف الغائب الذي ربما يكون له من

١ — الكشناوي: أسهل المدارك (168/2).

٢ — الخرشي: حاشية (13/3).

٣ — ابن رشد: بداية المجتهد (126/2)؛ الشيباني: نيل المآرب (158/2).

٤ — ذهب المالكية، والشافعية وأحمد في رواية إلى القول بأن الفرقة الواقعة بالإيلاء طلاق رجعي، ما لم يكن قبل الدخول أو مستكملاً لعدّ الطلاق، وسواء أوقعه الزوج بنفسه، أو طلق عليه الحاكم. ابن رشد: بداية المجتهد (127/2)؛ الماوردي: الحاوي الكبير (248/13)؛ البهوتي: كشف القناع (367/5).

٥ — فارس: تعاميم قاضي القضاة ونائبه (ص123).

العذر ما لم تُيسر الإطّلاع عليه، والعلم به حال غيابه. وإذا كان الأمر كذلك فليس من العدل أن تُحبس المرأة لحق زوجها سنة كاملة، دون أن يصلها حسب الوجه الشرعي وهو مقيم في نفس البلد.

المادة المقترحة:

" إذا رفعت زوجة الهاجر أمرها إلى القاضي، وأثبتت هجر زوجها لها أربعة أشهر، فأكثر بلا عذر، وكان معروفاً محل الإقامة وطالبته بالمعاشرة أو التّطليق فأبى طلقها عليه القاضي طّلقاً واحدة رجعية ولا تعتبر الرجعة إلا بالوطء".

المبحث الثاني

دعوى المشاهدة.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الحضانة.

المطلب الثاني: زمن المشاهدة ومكانها.

المطلب الثالث: تطبيقات دعوى العزل والطلاق والمشاهدة.

المطلب الأول

تعريف الحضانة

أولاً- تعريف الحضانة في اللغة :

الحضانة، مشتقة من مادة حضن بكسر الحاء، والحاء والضاد والنون أصل واحد يقاس، وهو حفظ الشيء وصيانته ^(١)، وهي مصدر، الحاضن والحاضنة، وهما الموكلان بالصبي يحفظانه ويربيان^(٢)، وتأتي في اللغة على معانٍ عدةٍ ؛ منها :

❖ الحِضْنُ: الجنب وهو ما دون الإبط إلى الكَشْح ^(٣) وقيل الصدر والعضدان وما بينهما والجمع أحضان، ومثل حمل وأحمال ^(٤).

❖ وحِضَانٌ: جمع حاضن لأن المربي والكافل يضم الطفل إلى حِضْنه، وفي ذلك كله قول عروة بن الزبير: "عجبتُ لقوم طلبوا العلم حتى إذا نالوا منه صاروا حِضَاناً لأبناء الملوك، أي مربين وكافلين لهم ^(٥).

❖ الاحتضان وهو احتضان الشيء وجعله في حِضْنك ، وفي الحديث : " خرج رسول الله ﷺ ، محتضناً أحد ابني ابنته " ^(٦) — أي حاملاً له في حِضْنه ^(٧).

ولو تبصرنا هذه المعاني لوجدناها تنتهي إلى مصطلح واحد وهو التربية، والتي تشمل الكفالة وحمل الشيء وحفظه وصيانته، لأن معناها شمولي، وهذه المعاني منبثقة من أصل واحد ألا وهو حفظ الشيء وصيانته ولا شك أن هذه المعاني ربطت الحفظ والصيانة للولد في مرحلة الصغر، وهذا ما يدفعنا إلى القول بأن الحضانة في اللغة تشتمل على التربية والصغر؛ وبهذا المعنى تتفق و المعنى الاصطلاحي.

١ — ابن فارس: مقاييس اللغة (73/2).

٢ — ابن منظور: لسان العرب (122/13).

٣ — الكشج، جمع كشوح وهو ما بين الخاصرة إلى الضلع الخلف وهو من لدن السرة إلى الخلف ، ابن منظور: لسان العرب (571/2).

٤ — ابن منظور: لسان العرب (122/13 وما بعدها)؛ الفيومي: المصباح المنير (ص7).

٥ — ابن منظور: لسان العرب (122/2).

٦ — أخرجه الترمذي في سننه (كتاب البر والصلة عن رسول الله ﷺ ، باب ما جاء في حُبِّ الولد، ص 437، ح 1910) وضعفه الألباني أنظر في المصدر نفسه.

٧ — ابن منظور: لسان العرب (122/2).

ثانياً : تعريف الحضانة في الإصطلاح الشرعي:

❖ تعريف الحنفية : " تربية الولد لمن له حق الحضانة"^(١).

ويؤخذ عليه:

أنه عرف الشيء بالشيء وذلك عند ذكره للمعرف في التعريف، وهو قوله حق الحضانة.

❖ وعرفها المالكية : " حفظ الولد والقيام بمصالحه"^(٢).

ويؤخذ عليه:

أنه لم يقيد الحاضن بقيود وشروط معينة بل جعله مطلقاً ، وبهذا يمكن لأي إنسان أن يقوم بخدمة المحضون والقيام بمصالحه، وهذا مخالف للحقيقة، فالحاضن لا بد وأن تتوفر فيه شروط وقبود معينة يستحق من خلالها الحضانة، كالتكليف، والإسلام والأمانة في الدين، وغيرها^(٣).

❖ عرف الشافعية الحضانة بأنها : " تربية من لا يستقل بأموره بما يصلحه ويقيه عما يضره ،

ولو كبيراً مجنوناً " بأن يتعهد به غسل جسده وثيابه ودهنه وكحله وربط الصغير في المهد وتحريكه لينام"^(٤).

يؤخذ عليه من وجهين:

١ - أنه لم يقيد المستحق للحضانة بل أطلقه وهذا خلاف الأصل ؛ إذ لا بد وأن يقيد بمن هو أحق في ذلك.

٢ - إن الأصل في التعريفات الإيجاز والاقتصار على المعرف، غير أن تعريفهم لم يأت على هذا السياق، بل اشتمل على تفاصيل زائدة؛ وذلك بقوله "بما يصلحه ويقيه عما يضره" فلو اكتفى بالتربية، لاشتمل على ذلك، وكذلك بقوله " كبيراً أو مجنوناً " فلو اكتفوا بقولهم " من لا يستقل بأموره " لكان ذلك كافياً لما يندرج تحته من الكبير المجنون والصغير وكل من لا يستقل بأموره.

١ - ابن عابدين: حاشية(555/3).

٢ - الدسوقي: حاشية (526/2).

٣ - المرجع السابق نفس الجزء والصفحة

٤ - الشربيني: مغني المحتاج(452/3).

❖ وعرفها الحنابلة بأنها: " حفظ صغير ونحوه عما يضره وتربيته بعمل مصلحه" (١).
يؤخذ عليه من وجهين :

- ١ أنه لم يقيد الحاضن بالمستحق لها، بل أطلقه دون تقييد.
- ٢ ذكر الحفظ في التعريف، مع أن التربية لا تشملها، فحسب، بل تشمل غيره.

التعريف المختار:

بعد هذا العرض لتعريفات الفقهاء وذلك بخصوص الحضانة وذكر المآخذ الواردة عليها فإنه يبدو لي وجهة تعريف الحنفية لكن، مع استبدال كلمة (الحضانة) وإضافة بدل منها كلمة " بها " فيصبح التعريف: " تربية الولد لمن له حق بها".
وذلك لما يلي:

- ١ أن تعريف الحنفية قصر الحضانة على الصغير دون غيره؛ وذلك لأن ما عدا الصغير، كالمجنون الكبير أو غيره، فإننا ما عهدنا أن نسمي القيام بشؤونهم حضانة، وإنما نعتبره رعاية حتى إن الشافعية الذين أطلقوا الحضانة في تعريفهم قيدوها في شروحهم إلى حد التمييز، وأما بعد هذا حد التمييز، فيسمونها بالكفالة (٢).

- ٢ إن بقوله (له الحق) فإنه بذلك قيد الحاضن بمن كان مستحقاً لها.

ثالثاً- مشروعية الحضانة:

ثبتت مشروعية الحضانة بالكتاب والسنة والإجماع وذلك على النحو التالي:

❖ الاستدلال بالكتاب:

قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُ أَفْلَاحَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ (٣).

وجه الدلالة:

أن هذه الآية الكريمة تحدثت عن كفالة مريم — عليها السلام ، حيث أخبر الله ﷺ نبيه ﷺ بأنه لم يكن لدى الأحبار وهم يقرون بينهم أيهم يكفل ويحضن مريم لرغبتهم في الأجر، بل أطلع الله ﷻ على ذلك وكأنه كان حاضراً وشاهداً على أمرهم (٤).

١ — البهوتي: الروض المربع (ص409).

٢ — الشربيني: المغني المحتاج (452/3).

٣ — سورة آل عمران: الآية (44).

٤ — الجصاص: أحكام القرآن (294/2).

❖ الاستدلال بالسنة:

ورد كثير من الأحاديث التي تدل مشروعية الحضانة منها :

عن عبد الله بن عمرو، أن امرأة قالت: يا رسول الله، إن ابني هذا كان بطني له وعاء،
وثدي له سقاء، وحجري له حواء، وإن أباه طلقني، وأراد أن ينتزعه مني! فقال لها رسول الله
ﷺ "أنت أحق به ما لم تتكحي"^(١).

وجه الدلالة :

أن النبي ﷺ بين في هذا الحديث لمن له الأولوية في الحضانة وهي الأم، وذلك عند عدم
وجود مانع النكاح وهذا دليل على مشروعية الحضانة.

❖ الاستدلال بالإجماع:

لقد أجمعت الأمة من لدن رسول ﷺ إلى يومنا هذا على مشروعية الحضانة ولم يخالف
لذلك أحد^(٢).

١ — أخرجه أبو داود في سننه (كتاب الطلاق/ باب من أحق بالولد ص 346، ح رقم 2276)، وحسنه الألباني
في المصدر نفسه.

٢ — الكاساني: بدائع الصنائع (42/4).

المطلب الثاني

زمن ومكان مشاهدة الأولاد

إن الحديث عن المشاهدة هو الحديث عما يعقب الهجر أو الطلاق، أو في حالة وفاة الزوج ومطالبة الولي المستحق للحضانة لها، ونرى أن الفقهاء عند حديثهم عن المشاهدة لم يتحدثوا عن وقت ومكان المشاهدة، وإنما ذكروها بوجه عام ودون تقييد بزمن معين ويمكن الاستفادة من أقوالهم للخروج بصورة المشاهدة وتحديد الكيفية المناسبة لها؛ لأن المتأمل في عبارات الفقهاء يجد أنهم لم يختلفوا في منطق المشاهدة وأحقية كل من الوالدين في المشاهدة، وإنما كان موطن خلافهم في تفصيل الزمن العام والوقت الذي يستحقه كلا الوالدين في المشاهدة سوف نبحث هذا المطلب وفق العناوين التالية:

أولاً - تعريف المشاهدة:

❖ تعريف المشاهدة في اللغة:

المشاهدة مشتقة من الفعل الثلاثي "شهد" وتأتي في اللغة بمعنى الاطلاع على الشيء عياناً ومعاينته^(١).

❖ تعريف المشاهدة في الاصطلاح الشرعي:

عبر الفقهاء عن المشاهدة بالعبارات التالية:

أ. "مطالعة الولد"^(٢).

ب. "أن يبصر ولده"^(٣).

ت. "النظر إليه"^(٤).

ويمكن تعريف المشاهدة بتعريف آخر يكون أكثر دقةً من التعريفات السابقة، بحيث يضبط التعريف المكان والزمن، وذلك على النحو التالي: "هو النظر إلى المحضون في زمان ومكان محدود لمن له الحق في ذلك".

١ - الفيومي: المصباح المنير (169ص)؛ الرازي: مختار الصحاح (354).

٢ - الغنيمي: اللباب في شرح الكتاب (297/1)؛ ابن نجيم: البحر الرائق (4/186 وما بعدها).

٣ - ابن عابدين: حاشية (571/3)؛ الغنيمي: اللباب في شرح الكتاب (297/1).

٤ - ابن عابدين: حاشية (571/3).

ثانياً- زمن المشاهدة:

وجه الاتفاق:

اتفق الفقهاء على مبدأ الرؤية وذلك بوجوب الرؤية لكلا الأبوين وكل مستحق لها، لكنهم لم يتعرضوا لزمن ومكان المشاهدة إلا بوجه عام لا يرفع الخلاف القضائي بين الزوجين^(١).

وجه الخلاف:

انقسم العلماء في تنظيم زمن المشاهدة إلى ثلاثة مذاهب وذلك على النحو التالي:

المذهب الأول- الحنفية:

الحنفية يضعون قيوداً على سفر الأم وذلك من أجل تمكين الأب من مشاهدة الصغير ورعايته كل يوم إن أراد ذلك؛ و كذلك لا تُمنع الأم بعد سقوط حضانتها للصغير وانتقاله لأبيه أو من يستحقها بعده من رؤية ولدها متى أرادت أن تشاهده، غير أنه لا يُجبر على إرساله إليها^(٢).

المذهب الثاني- المالكية:

المالكية يفرقون بين رؤية الأب أو الأم لأولادهم المحضونين إذا كانوا تحت حضانة أحدهما على ثلاثة أمور وذلك كما يلي:

رؤية الأولاد الصغار، رؤية الأولاد الكبار قبل سن التعليم ، رؤية الأولاد الكبار بعد سن التعليم ، فالأولاد الصغار يحق لأُمهم أن تراهم كل يوم مرة ، وأما الأولاد الكبار قبل سن التعليم ففي كل أسبوع مرة، والأب مثل الأم في الرؤية قبل بلوغ سن التعليم، وأما بعد بلوغ سن التربية والتعليم ، فإن للأب مطالعة الأولاد من آن لآخر ، أي الاطلاع عليه^(٣).

المذهب الثالث الشافعية والحنابلة:

اتفق الشافعية والحنابلة على أن المحضون إذا بلغ سن التمييز وكان ذكراً واختار الأم، أو الأب فإنه يبقى مع من اختاره ولا يُمنع من مشاهدته، فإن اختار الأب يبقى عنده ليلاً ونهاراً، وإن اختار الأم فإنه يبقى عندها في النهار ويذهب في الليل عند أبيه، وهذا خلافاً للحنابلة الذين يقولون إن المحضون إن اختار أمه كان عندها في الليل فقط وفي النهار يذهب إلى أبيه ليعلمه

١- ابن عابدين: حاشية(571/3)؛ الزحيلي: الفقه الإسلامي (7321/10)؛ الشربيني: مغني المحتاج(457/3)؛ ابن قدامة: المغني (143/9).

٢ - الكاساني: بدائع الصنائع (45/4)؛ ابن نجيم: البحر الرائق (186/4 وما بعدها)؛ ابن عابدين: حاشية (571/3)؛ انظر الحصفكي: الدر المختار (627/3).

٣ - الزحيلي: الفقه الإسلامي (7321/10).

الصناعة والكتابة والتأديب، وأما إذا كانت أنثى واختارت الأم، فتبقى عندها ليلاً ونهاراً، ولا يطلب الأب إحضارها، بل هو الذي يذهب لزيارتها للصيانة والستر؛ وأما إذا كان المحضون ذكراً واختار الأب كي يقيم معه فلا يمانع من زيارة أمه، ولا تُكلف بالخروج إليه، بل يجب أن يخرج هو إليها لأنه ليس بعورة، ولئلا يكون الأب ساعياً في العقوق وقاطعاً لرحمه، فهو أولى بالخروج منها إليه، وأما الحنابلة، فقالوا لا تمنع الأم من زيارته وذلك لعدم الإغراء بالعقوق وقطيعة الرحم، والأولى أن يزورها الولد، لأنها عورة وسترها أولى، وأما إذا كانت أنثى واختارت أن تبقى عند أبيها، فيمنعها من زيارة أمها لتألف الصيانة وعدم البروز، والأم أولى بالخروج إليها، لخبرتها وسنها وإن بخل الأب أخرج ولدها إليها، واختلف الشافعية والحنابلة في زمن الزيارة، فجعلها الشافعية كل يومين أو أكثر لا في كل يوم على العادة، هذا إذا كان منزلها بعيداً، أما إذا كان قريباً، فلا بأس أن تزوره كل يوم، ولا تمكث فترة طويلة في الزيارة إن كانت المسافة بعيدة، وأما إذا كانت المسافة قريبة، فكل يوم، بينما جعل الحنابلة الزيارة حسب العادة كيوم في الأسبوع مثلاً، وألا يكون هناك خلوة بين الأم والأب عند زيارة كل منهما للصغير، وكذلك عدم الإطالة، وتمنع كذلك الخلوة بالصغير إن كانت تؤدي إلى إفساد قلبه أو قلبها، وأما إذا كان المحضون عند أمه ولم يبلغ سن التمييز، فيأخذ نفس الحكم، والشافعية لم يحدد سن التمييز بينما حدده الحنابلة بسبع سنين^(١).

والذي يراه الباحث راجحاً بعد ذكر أقوال الفقهاء أن تحديد الزمن ممكن بوقت لا يضيع مصلحة كل من الأبوين على الآخر، ويمكن ضبط ذلك بما يحدده العرف السائد في كل زمان ومكان بوقت دقيق كساعة أو أكثر، وذلك حسب العرف والعادة في البلد الواحد. وأما المعمول به في محاكم قطاع غزة بخصوص تحديد زمن المشاهدة فإنه قائم على تحديد ما بين ساعة إلى ساعتين في الأسبوع. ورغم إيجابية هذا التحديد إلا أنني أقترح، بأن يراعي القاضي في تحديد زمن المشاهدة عمر المحضون، فالذي يبلغ من العمر ثلاثة أشهر يختلف عن الذي يبلغ سنتين أو ثلاثاً وهكذا. **المادة المقترحة:** "للأبوين حق مشاهدة الصغير مرة في الأسبوع".

١ — الشربيني، مغني المحتاج (458 وما بعدها)؛ ابن قدامة: المغني (301/9 وما بعدها)؛ البهوتي: شرح منتهى الإرادات (251/3).

ثالثاً- مكان المشاهدة:

إن الكلام عن مكان المشاهدة يكمن في الحديث عن تحديد مكان معين لها، والمتبصر في أقوال الفقهاء يجد أنهم لم يتعرضوا بشكل صريح إلى تحديد مكان معين للمشاهدة، غير أنهم تطرقوا إلى ذكر مكان مُلزم لمشاهدة المحضون، ويمكن الاستفادة من أقوالهم للخروج بصورة يمكن من خلالها تحديد مكان معين لمشاهدة المحضون فيه وذلك على النحو التالي:

المذهب الأول- الحنفية:

ذهبوا إلى ذكر مكان مُلزم لمشاهدة المحضون دون تحديد مكان معين لذلك، وكأنهم يؤصلون لمبدأ العرف في تحديد المكان الذي يصلح، لأن يكون مكاناً يُشاهد فيه المحضون، وذلك عند قولهم "أن تخرجه أي المحضون إلى مكان يمكن للأب أن يراه فيه"^(١).

المذهب الثاني- المالكية:

لم يتطرقوا عند حديثهم عن رؤية المحضون إلى ذكر مكان مُلزم لمشاهدة المحضون فيه، فضلاً عن أن يتطرقوا إلى الحديث عن تحديد مكان معين للمشاهدة^(٢).

المذهب الثالث- الشافعية:

عند حديثهم عن رؤية المحضون تطرقوا إلى ذكر مكان مُلزم لمشاهدة المحضون ولكن دون تحديد مكان معين، وذلك عند قولهم "إن بخل الأب بزيارة الأم أخرج ولدها إليها"^(٣)، فهذا يدل بمفهوم المخالفة، إن لم يبخل جعل المشاهدة داخل البيت، ولكن إن بخل جعل المشاهدة خارج البيت.

المذهب الرابع- الحنابلة:

فقد تعرضوا إلى ذكر مكان مُلزم لمشاهدة المحضون ولكن عن بُعدٍ خفي، وذلك عند قولهم "وتُمنع الخلوة بين الأم والأب عند زيارة كل منهما للصغير"^(٤) فيوحي كلامهم هذا، بأن المشاهدة تكون في بيت الحاضن.

١ — ابن عابدين: حاشية(571/3).

٢ — الزحيلي: الفقه الإسلامي (7321/10).

٣ — الشربيني: مغني المحتاج (457/3).

٤ — ابن قدامة: المغني (303/9 وما بعدها).

وبعد النظر في أقوال الفقهاء السابقة ؛ وذلك بخصوص تحديد مكان معين لمشاهدة المحضون فيه، أن الفقهاء عند تعرضهم إلى ذكر مكان ملزم لمشاهدة المحضون فيه لم يتطرقوا إلى تحديد مكان معين للمشاهدة؛ ولكن أرى أن تحديد مكان معين للمشاهدة، يترتب عليه ضمان مصلحة المحضون وحال الأبوين، ممكن، وذلك من خلال ما يحدده العرف السائد في كل مكان وزمان.

وأما بالنسبة لتحديد مكان ملزم للمشاهدة في محاكم قطاع غزة، فالأمر قائم فيها على تحديد مراكز الشرطة، كمكان ملزم للمشاهدة.

واقترح أن تكون المشاهدة في مؤسسة اجتماعية تتناسب ومصلحة الأبوين بعيدة عن الشبهات، كمؤسسة حقوق الإنسان أو رعاية أسر الشهداء وغيرها من المؤسسات، وبعيداً عن مراكز الشرطة؛ لأنها أماكن غير لائقة للمشاهدة وذلك نظراً لازدحامها بالرجال، وانتشار المظاهر العسكرية فيها بشكل كبير مما يؤثر على نفسية الأطفال.

المادة المقترحة:

"مكان وزمن المشاهدة يحكم فيه القاضي بالاتفاق بين الطرفين، وفي حالة الاختلاف يراعي في الحكم مصلحة الصغير في المكان والمشاهدة".

المطلب الثالث

تطبيقات دعاوى العَضْل^(١) والطلاق^(٢) والهَجْر^(٣) وزمن ومكان المشاهدة^(٤).

إجراءات رفع دعوى العَضْل والطلاق والهَجْر وزمن ومكان المشاهدة:

١. يتم التقدم بلائحة طلب دعوى بخصوص اختيار الكفاء من قبل المدعية للمحكمة مع إرفاق ما يثبت دعواها للنظر فيه.
٢. تأشير القاضي على لائحة الدعوى لاعتمادها وبدء النظر فيها.
٣. إبلاغ المدعى عليه بالدعوى المرفوعة ضده وأمره بالحضور للدفاع عن حقه أو من ينوب عنه في ذلك.
٤. يتم تحديد جلسة للتقاضي حول جوهر الدعوى والسير بإجراءات التقاضي حسب الأصول إلى أن يتم الفصل فيها^(٥).

١- انظر الملحق رقم (1)

٢- انظر الملحق رقم (2).

٣- انظر الملحق رقم (3).

٤- انظر الملحق رقم (4).

٥ - سيسالم وآخرون: مجموعة القوانين الفلسطينية(127/10 وما بعدها).

الفصل الثالث

دعاوى النفقات والإرث والتخارج

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: دعاوى النفقات.

المبحث الثاني: دعاوى الإرث والتخارج.

المبحث الأول: دعاوى النفقات

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: نفقة الولادة وكسوة المولود.

المطلب الثاني: نفقة تعليم الزوجة والأولاد وعلاجهم.

المطلب الثالث: قطع نفقة الزوجة والأولاد.

المطلب الرابع: زيادة نفقة الأولاد وإنقاصها.

المطلب الأول

نفقة الولادة وكسوة المولود.

الفرع الأول- تعريف النفقة:

❖ تعريف النفقة في اللغة:

النفقة مصدرها نفق، وهي مشتقة من الإنفاق، ^(١) وتأتي في اللغة على معان عدة، منها:

- ١ النفوق: وهو مصدر الفعل نفق، ويستعمل للدابة، تقول: نفقت الدابة، أي هلك، وفي حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه: "...فقال امرأته انحرها فأبى فنفقت فقال: اسلخها حتى نقدد شحمها ولحمها ونأكله..." ^(٢)، أي هلك ^(٣).

- ٢ الإنفاق: هو مصدر الفعل "أنفق" بمعنى صرف المال وأفناه ^(٤)، ومنه: نفقت الدراهم نفقاً، وقوله تعالى: ﴿ إِذَا لَأْمَسْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ .. ﴾ ^(٥)، أي: خشية الفناء والنفاد ^(٦).
- ٣ النقص: تقول نفق مال الرجل ودرهمه وطعامه نفقاً، أي نقص وقل، وقيل فني وذهب ^(٧).

والناظر في هذه المعاني يجد أن أقربها إلى تعريف النفقة في الاصطلاح الشرعي هو: النفوق بمعنى الهلاك، تقول نفقت الدابة بمعنى هلك، وكذلك الطعام، فإنه يهلك بالأكل والملابس، فإنها تهلك بالاستعمال.

ثانياً- تعريف النفقة في الاصطلاح الشرعي:

تعددت تعريفات الفقهاء للنفقة، وسأعرض لكل مذهب تعريفاً كما يلي:

أ- تعريف الحنفية:

عرّف الحنفية النفقة: "بأنها الإدرار على الشيء بما فيه بقاؤه" ^(٨).

١ — الفيومي: المصباح المنير، مادة نفق (ص318)؛ ابن منظور: لسان العرب، مادة نفق(357/10).

٢ — أخرجه أبو داود في سننه (كتاب الأطعمة/ باب المضطر يأكل الميتة ص 575 ح 3816) وحسنه الألباني في المصدر نفسه.

٣ — ابن منظور: لسان العرب(357/10).

٤ — المرجع السابق.

٥ — سورة الإسراء: الآية(100).

٦ — ابن منظور: لسان العرب(357/10).

٧ — المرجع السابق.

٨ — ابن عابدين: حاشية(572/3).

اعترض عليه:

بأنه حدد في ثناياه الإنفاق بما فيه البقاء على قيد الحياة، مع أن النفقة لا تقف عند هذا الحد، بل تشمل الزيادة على ذلك ليلبغ حدَّ الكفاية؛ لأن أقل من قدر الكفاية يوقع المنفق عليه في الحرج^(١).

ب- تعريف المالكية:

وعرفها المالكية بقولهم: " ما به قِوَامُ معتاد حال الآدمي دون سَرَافٍ"^(٢).

واعترض عليه:

بأنه حدد النفقة بما هو معتاد للإنسان، والنفقة لا تكون كذلك، بل تكون بقدر الكفاية، حتى ولو فاقت المعتاد، وهذا ما ذهب إليه المالكية أنفسهم، حيث قالوا: لو كانت له زوجة أَكُولَةٌ، وكان طعامها فوق المعتاد بالنسبة لغيرها، فوجب أن يكفيها ذلك القوت^(٣).

ج- تعريف الشافعية:

وعرفها الشافعية بقولهم: " طعام مقدر لزوجته وخادمها على زوج، ولغيرهما من أصل وفرع ورقيق وحيوان وما يكفيه"^(٤).

اعترض عليه:

بأنه قيد النفقة بالطعام، مع أن النفقة لا تقف عند ذلك فحسب، بل تتعدى أكثر من ذلك، لتشمل كل ما يحتاج إليه المنفق عليه من كسوة وسكنة وغيرهما.

د- تعريف الحنابلة:

وعرفها الحنابلة بقولهم: " كفاية من يمونه، خبزاً وأدماً وكسوةً ومسكناً وتوابعها"^(٥).

واعترض عليه:

بأنه حدد في ثناياه أنواعاً للنفقة، وذلك، كقوله (خبزاً وكسوةً) وكان الأصل أن يجعلها مطلقة بحسب عادة أهل البلد.

١- ابن عابدين: رد المحتار (572/3)؛ الموصلي: الاختيار لتعليل المختار (4/4)؛ الطريفي: نفقة المرأة الواجبة على نفسها في الفقه الإسلامي (ص287).

٢- الصاوي: بلغة السالك (476/2).

٣- الدسوقي: حاشية (509/2).

٤- الشرقاوي: حاشية (345/2).

٥- البهوتي: شرح منتهى الإردات (225/3)؛ البهوتي: كشف القناع (459/5 وما بعدها).

التعريف المختار:

بعد دراسة التعريفات السابقة للنفقة، فإنني أخلص منها إلى اختيار تعريف الحنابلة، ولكن مع حذف الكلمات التالية من التعريف " خبزاً وأدماً وكسوةً ومسكناً " ونقييدها بعرف أهل البلد وعلى ذلك يصبح التعريف: كفاية من يمونه، بحسب عرف أهل البلد ومستلزماته.

وبذلك يصبح التعريف أكثر شمولية، حيث إنه شمل كل من يجب نفقته من زوجة وولد وغيرهم، ويتضمن الإنفاق بما يحقق الكفاية ويحدد النفقة بالعرف، وذلك تيسيراً على المُنْفَق والمُنْفَق عليه.

الفرع الثاني: نفقة الولادة وكسوة المولود:

الحديث في هذا الفرع يدور على نفقة الولادة وكسوة المولود، ولا خلاف بين الفقهاء، بوجوب نفقة الأبناء، من طعام ومسكن وعلاج وتعليم وغيرها على الآباء بقدر الكفاية، منذ الولادة وحتى بلوغ حد التكسب^(١)، وأما نفقة الولادة فقد تعرض إليها الفقهاء عند حديثهم عن أجره القابلة، وذلك على النحو التالي:

اختلف الفقهاء في أجره القابلة^(٢) على قولين وذلك على النحو التالي:

القول الأول: الحنفية والذين تناول هذه المسألة بشيء من التفصيل وذلك على النحو التالية:

أ - قالوا: إن أجره القابلة على مَنْ استأجرها، من زوجة أو زوج^(٣).

ب - أما إن أتت القابلة دون أن يستأجرها أحد الزوجين، فقد اختلفوا في أجرتها على قولين

وذلك كما يلي:

القول الأول: يقضي بوجوب أجرتها على الزوج^(٤).

القول الثاني: يقضي بوجوب أجرتها على الزوجة^(٥).

١ - الكاساني: بدائع الصنائع (38/4)؛ الحطاب: مواهب الجليل (211/4)؛ الشربيني: مغني المحتاج (448/3)؛
البهوتي: كشاف القناع (486/5).

٢ - والقابلة: المرأة التي تتلقى الولد عند ولادته. انظر: أبو حبيب: القاموس الفقهي (ص294).

٣ - الحصكفي: الدر المختار (637/3).

٤ - ابن نجيم: البحر الرائق (192/4).

٥ - الدسوقي: حاشية (510/2)؛ الحطاب: مواهب الجليل (184/4).

القول الثاني: والذي يقضي بوجوب أجره القابلة على الزوج، وبه قال المالكية في المشهور عندهم، وفي مقابل المشهور عندهم قالوا إن أجره القابلة على الزوجة^(١).
أدلة الفقهاء:

أولاً- أدلة الحنفية، والمالكية في مقابل المشهور عندهم:
استدل الحنفية، والمالكية في مقابل المشهور عندهم على ما ذهبوا إليه من وجوب نفقة أجره القابلة على من أستاذجها، بأن العرف قد جرى أن أجره العامل على من أستاذجها^(٢).
وأما القائلون بوجوب أجره القابلة على الزوجة، فقد استدلووا لذلك، بأن عمل القابلة أشبه بعمل الطبيب، وأجره طبيب الزوجة عليها، وكذلك أجره قابلتها^(٣).
ثانياً- أدلة المالكية:

استدل المالكية على ما ذهبوا إليه من وجوب نفقة أجره القابلة على الزوج، بأن القابلة مما لا تستطيع الزوجة الاستغناء عنها عند الوضع؛ فلأجل ذلك وجبت أجرتها على الزوج، كالنفقة تماماً^(٤).
الترجيح:

بعد الانتهاء من عرض هذه المسألة بأقوالها وأدلتها، فإن الباحث يميل إلى ترجيح القول الثاني، القاضي بوجوب نفقة الولادة على الزوج من أجره طبيب وثمر دواء، كما يلي:
1- أن نفقة الولادة يرجع نفعها على المولود، ونفقة المولود واجبة على أبيه.
2- أن الله ﷻ أمر الأزواج بمعاشرة أزواجهن بالمعروف، والتخلي عنهن عند وضع الحمل بعدم تحمله نفقة الولادة ليس من المعروف.

المادة المقترحة:

" أجره القابلة والطبيب الذي يُستحضر لأجل الولادة عند الحاجة إليه، وثمر العلاج والنفقات التي تستلزمها الولادة على الزوج، بالقدر المعروف حسب حاله، سواء كانت الزوجية قائمة أو غير قائمة"^(٥).

١ - المراجع السابقة نفس الجزء والصفحة.

٢ - العبدري: التاج والإكليل (184/4).

٣ - ابن الهمام: شرح فتح القدير (387/4 وما بعدها)؛ ابن نجيم: البحر الرائق (192/4).

٤ - الدسوقي: حاشية (510/2).

٥ - راتب عطا الله الظاهر: التشريعات الخاصة بالمحاكم الشرعية، المادة (78) من قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم (60) لسنة 1976م (ص132).

المطلب الثاني

نفقة تعليم الزوجة والأولاد وعلاجهم

الفرع الأول: نفقة تعليم الزوجة:

لقد تعرض الفقهاء لمسألة التعليم عند حديثهم عن تعليم الزوجة القرآن، هل يصح أن يكون مهرًا أم لا فمنهم من يجيزه ومنهم من يمنعه ^(١)، وعلى القول الذي يجيزه، فإن التعليم يعد قيمة مالية وهذا يدل على أن الفقهاء لا يجبرون الزوجَ تعليم الزوجة إلا إذا كان مهرًا أو شرطًا، وخاصة في زماننا الذي أصبحت فيه تكاليف التعليم باهظة، فإذا كان شرطًا، وجب على الزوج حينها أن يلتزم به، ودل على ذلك الكثير من نصوص الكتاب والسنة، وهي على النحو التالي:

أولاً- الاستدلال بالكتاب:

قوله ﷺ: «وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا» ^(٢).

وجه الدلالة:

أن الله ﷻ أمر عباده المؤمنين في هذه الآية بالوفاء بالعهود التي يلزمون أنفسهم بها، فلما اشترطت الزوجة في عقد الزواج، بأن تكمل تعليمها، وقبل الزوج بذلك، وهو يعلم تبعاته من تكاليف ومصروفات، كان ذلك القبول من قبل الزوج بهذا الشرط بمثابة العهد الذي أمر الله ﷻ الوفاء به، لذا يجب عليه الوفاء بما التزم به ^(٣).

ثانياً- الاستدلال بالسنة:

أ - عن عقبة عن النبي ﷺ قال: " أحق ما أوفيتم من الشروط أن توفوا به ما استحللتم به الفروج" ^(٤).

وجه الدلالة:

أن هذا الحديث صريح في دلالاته على الوفاء بالشروط التي يشترطها الإنسان على نفسه، وبين في دلالاته كذلك، أن من أحق الشروط بالوفاء هي تلك الشروط المقترنة بعقد

١ - ابن عابدين: حاشية رد المحتار (118/3)؛ الدسوقي: حاشية (303/2)؛ النووي: المجموع (343/16)؛ الشربيني: مغني المحتاج (11/8)؛ ابن قدامة: المغني (7/8).

٢ - سورة النحل: الآية (91).

٣ - ابن كثير: تفسير القرآن العظيم (292/4)؛ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن (169/10).

٤ - أخرجه البخاري: في صحيحه (كتاب النكاح/ باب الشروط في النكاح ص 640، ح 5151).

الزواج، فلما قبل الزوج شرط المرأة الذي يقضي بإتمام دراستها وهو يعلم التزاماته؛ وجب عليه الوفاء به^(١).

ب - عن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني عن أبيه، عن جده؛ أن رسول الله ﷺ قال: " الصلح جائز بين المسلمين، إلا صلحاً حرم حلالاً أو أحل حراماً، والمسلمون على شروطهم إلا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً"^(٢).

وجه الدلالة:

دل هذا الحديث على وجوب الوفاء بالشروط التي يقطعها المسلم على نفسه، ما لم تحل حراماً أو وتحرم حلالاً، ولا شك أن ما تشترطه المرأة في عقد الزواج من إكمال دراستها من هذا القبيل، يجب على الزوج الوفاء به^(٣).

بعد دراسة هذه المسألة؛ فإنني أخلص منها بالقول إلى عدم وجوب نفقة تعليم الزوجة على الزوج، إلا إذا كان مهراً أو شرطاً مقترباً بعقد الزواج.

النص المقترح:

" لا يجب على الزوج نفقة تعليم زوجته، إلا إذا كان التعليم مهراً أو شرطاً مقترباً بعقد الزواج"

الفرع الثاني: نفقة علاج الزوجة:

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين، وذلك على النحو التالي:

القول الأول : ويقضي بعدم وجوب نفقة العلاج للزوجة المريضة، وبه قال الحنفية^(٤)، والمالكية^(٥)، والشافعية^(٦)، والحنابلة^(٧).

١ - آبادي: عون المعبود شرح سنن أبي داود (140/6).

٢ - أخرجه الترمذي في سننه (باب ما ذكر عن رسول الله ﷺ في الصلح بين الناس ص 318، ح 1352)، وصححه الألباني في المصدر نفسه.

٣ - الشوكاني: نيل الأوطار (156/4).

٤ - ابن عابدين: حاشية (580/3).

٥ - الخرشي: شرح مختصر خليل (187/4)؛ النفراوي: الفواكه الدواني (23/2).

٦ - الشربيني: مغني المحتاج (431/3)؛ النووي: روضة الطالبين (502/7).

٧ - ابن قدامة: الشرح الكبير (235/9).

القول الثاني : ويقضي بوجوب نفقة العلاج للزوجة عند المرض على زوجها، وبه قال ابن عبد الحكم ^(١)، وأبو الطيب القنوجي ^(٢)، وأكثر الفقهاء المعاصرين كالزحيلي ^(٣) وأبي العيين ^(٤).

أدلة الفقهاء:

أدلة القول الأول:

استدل أصحاب هذا القول على عدم وجوب نفقة العلاج للزوجة على زوجها، بالمعقول كما يلي:

١ - إن الدواء يُراد لحفظ الجسم من المرض ؛ فلا يلزم الزوج كما لا يلزم المستأجر بناء ما يقع من الدار ^(٥).

٢ - إن الدواء يُراد لحفظ أصل الحياة، فلا يجب على مستحق المنفعة، كعمارة الدار المستأجرة ^(٦).

أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب هذا القول، بوجوب نفقة علاج الزوجة على زوجها، بالقرآن والسنة والمعقول، وذلك كما يلي:

❖ **الاستدلال بالكتاب:**

استدلوا لذلك بقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ...﴾ ^(٧).

وجه الدلالة:

أن الله ﷻ أوجب في هذه الآية النفقة الزوجية بلفظ الرزق، ولا شك أن الرزق يشمل كل ما يحتاجه المُنْفَق عليه من طعام وكسوة وعلاج ^(٨).

١ - عlish: منح الجليل(392/4).

٢ - القنوجي: الروضة الندية(79/2).

٣ - الزحيلي: الفقه الإسلامي وأدلته(7381/10).

٤ - أبو العيين: الفقه المقارن للأحوال الشخصية(ص251).

٥ - ابن قدامة: الشرح الكبير(235/9).

٦ - الشربيني: مغني المحتاج (3/431).

٧ - سورة البقرة: من الآية (233).

٨ - القنوجي: الروضة الندية(79/2)؛ السيد سابق: فقه السنة(174/2).

❖ الاستدلال بالسنة:

استدلوا على ذلك بحديث عائشة- رضي الله عنها- قالت دخلت هند بنت عتبة - رضي الله عنها - امرأة أبي سفيان، على رسول الله ﷺ. فقالت: يا رسول الله، إن أبا سفيان رجلٌ شحيحٌ، لا يعطيني من النفقة ما يكفيني ويكفي بنيَّ، إلا ما أخذتُ من ماله بغير علمه، فهل علىَّ في ذلك من جناحٍ؟ فقال رسول الله ﷺ: " خُذِي من ماله ما يكفيك ويكفي بنيك" ^(١).
وجه الدلالة:

أن هذا الحديث واضح الدلالة على أن النبي ﷺ أوجب على الزوج كفاية زوجته، ولا شك أن الكفاية تشمل الطعام والكسوة، وكذلك العلاج عند المرض للحاجة إليه ^(٢).

❖ الاستدلال المعقول:

إن الله ﷻ أوجب نفقة الزوجة على زوجها، ولم يحددها، بل أطلقها وترك أمرها إلى العرف، ولا شك أن أهل العرف ينكرون على الزوج الممتنع من علاج زوجته مع قدرته على ذلك ^(٣).

الترجيح:

بعد دراسة هذه المسألة وإنعام النظر في أدلة الفقهاء؛ فإنني أميل إلى القول الثاني القاضي بوجوب نفقة علاج الزوجة على زوجها؛ وذلك للأسباب التالية ^(٤):

- ١ - مما لا شك فيه أن حاجة الزوجة للعلاج أعظم بكثير من حاجتها للطعام، ومن المعلوم قيام الزوج بحوائج زوجته.
- ٢ - إن امتناع الزوج من نفقة علاج زوجته مع قدرته على ذلك، قد يؤدي إلى هلاكها، وهذا مما ينكره الشرع والعرف.
- ٣ - إن كفاية الزوجة واجبة على زوجها، ومن كفايتها على زوجها أن يعالجها إذا مرضت.

١ - أخرجه مسلم في صحيحه (كتاب الأقضية، باب قضية هند ص 863 ح 1714).

٢ - القنوجي: الروضة الندية (79/2).

٣ - أبو العينين: الفقه المقارن للأحوال الشخصية (251).

٤ - القنوجي: الروضة الندية (79/2)؛ الزحيلي: الفقه الإسلامي وأدلته (7381/10)؛ أبو العينين: الفقه المقارن للأحوال الشخصية (251).

٤ - إن العلاج في زماننا الحاضر يختلف عما كان في الزمان الماضي، فآنذاك كان العلاج يعتمد على الأعشاب التي يسهل للمرأة أن تحصل عليه بنفسها، بخلاف ما عليه العلاج في زماننا الحاضر التي لا تتمكن المرأة من الحصول عليه إلا بدفع ثمنه.

المادة المقترحة:

وتتكون هذه المادة من فقرتين:

- أ. نفقة الزوجة تشمل الطعام والكسوة والسكنى والتطبيب بالقدر المعروف.
- ب. يلزم الزوج بدفع النفقة إلى زوجته إذا امتنع عن الإنفاق عليها أو ثبت تقصيره^(١).

الفرع الثالث: نفقة علاج الأولاد:

إن المتأمل في كتب الفقهاء عند عرضهم لمسألة نفقة الأولاد، يجد أنهم لم يتعرضوا بشكل مباشر لموضوع نفقة علاج الأولاد؛ لأنه من البديهي أن نفقة الأولاد تشمل علاجهم ورعايتهم؛ لإبقائهم على قيد الحياة؛ لأن كل إنسان منا راعٍ ومسئول عن رعيته كما، أخبر النبي من حديث عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: "كلكم راعٍ ومسئول عن رعيته؛ فالإمام راعٍ ومسئول عن رعيته، والرجل في أهله راعٍ وهو مسئول عن رعيته، والمرأة في بيت زوجها راعية وهي مسئولة عن رعيتها، والخادم في مال سيده راعٍ وهو مسئول عن رعيته"^(٢).

ولأن القاعدة الفقهية تقول: "ما لا يتم الواجب إلا به، فهو واجب"^(٣) فإذا كان إبقاؤهم بالنفقة، واجب فيكون علاجهم أوجب، هذا من جهة ومن جهة أخرى، فإذا ما أوجبنا نفقة علاج الزوجة وهي تعد في أصلها أجنبية فمن باب أولى وجوب نفقة علاج الأولاد، لأنهم فرع منه^(٤).

١ - راتب عطا الله الظاهر: التشريعات الخاصة بالمحاكم الشرعية، المادة (66) من قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم (60) لسنة 1976م (ص29).

٢ - أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب العتق/ باب العبد راعٍ في مال سيده ونسب النبي ﷺ المال إلى السيد ص303، ح2558).

٣ - ابن السبكي: الأشباه والنظائر (90/2).

٤ - مشروع قانون الأحوال الشخصية الموحد للإقليمين المصري والسوري (ص318).

المادة المقترحة:

وتتكون هذه المادة من ثلاث فقرات:

- أ - الأولاد الذين تجب نفقتهم على أبيهم يلزم بنفقة علاجهم.
- ت - إذا كان الأب معسراً لا يقدر على أجره الطبيب أو العلاج أو نفقة، التعليم وكانت الأم موسرة قادرة على ذلك؛ تلزم بها على أن تكون ديناً على الأب ترجع بها عليه حين اليسار، وكذلك إذا كان الأب غائباً يتعذر تحصيلها منه.
- ث - إذا كان الأب والأم معسرين؛ فعلى من تجب عليه النفقة عند عدم الأب نفقة المعالجة أو التعليم، على أن تكون ديناً على الأب يرجع المنفق بها عليه حين اليسار^(١).

الفرع الرابع- نفقة تعليم الأولاد:

إن المتأمل في كتب الفقهاء القدامى يجد أن العلماء قد تعرّضوا لمسألة نفقة تعليم الأولاد على وجه الإجمال؛ لأن نفقة الأولاد على الآباء من المعلوم من الدين بالضرورة، وكأن نفقة التعليم عندهم جزء من النفقات الواجبة على الأب، كالمأكل والمشرب وغيرها وذلك؛ لأن الطعام والشراب، كما هو بناء للأجسام والتعليم، فإنه بناء للعقول والأفهام^(٢).

وحقيقة الأمر في موضوع التعليم يعود إلى تعليم الضروريات الشرعية من فروض الأعيان^(٣)، ولا تكاد تجددهم يتطرقون لفروض الكفايات إلا ما ذكر الحنفية عند تعبيرهم عن تعلم الفتوى^(٤)، وهذا يدل على أن التربية في زمانهم تركز على تعلم أصول الشرع والاهتمام الكبير بهذا الجانب، ولعلنا يمكن من خلال النصوص الشرعية العامة إسقاطها على واقعنا المعاصر الذي تعددت فيه العلوم، وأصبح ما كان من الفروع أصلاً من أصول الشرع؛ لإبقاء النوع الإنساني، ولدفع الجهل عن الأمة ويمكن لنا عرض هذه النصوص للوصول إلى الحكم المناسب لواقعنا المعاصر، وذلك على النحو التالي:

١ - راتب عطا الله الظاهر: التشريعات الخاصة بالمحاكم الشرعية، المادة (170) من قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم (60) لسنة 1976م (ص154).

٢ - مشروع قانون الأحوال الشخصية الموحد للإقليمين المصري والسوري (ص318 وما بعدها).

٣ - الموسوعة الفقهية الكويتية (6/13)؛ الشرواني: حواشي (452/1).

٤ - ابن نجيم: البحر الرائق (269/2)؛ النووي: المجموع (26/1).

أولاً- وجوب نفقة تعليم الأولاد:

نفقة الأولاد واجبة على الآباء بالكتاب والسنة، والإجماع والمعقول^(١).

❖ الاستدلال بالكتاب:

١. قال الله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ...﴾^(٢).

وجه الدلالة:

لما أمر الله ﷻ الآباء بالإنفاق على النساء لأجل الأولاد، فمن باب أولى أن تُشرع النفقة للأولاد، كحق من حقوقهم، وإذا كان المقصود من هذه النفقة هو بناء الأجساد، فلأن تُشرع في بناء العقول ودفع الجهل التي لا يقل عن بناء العقول^(٣).

٢. قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ...﴾^(٤).

وجه الدلالة:

إذا كانت نفقة الوالد على ابنه من أجل الحفاظ على حياته من الموت واجبة؛ فإنها تجب لحياة عقله بالعلم أيضاً؛ لما في ذلك من إنقاذ له من الجهل؛ فحياة النفس بالطعام لا تبعد عن حياة العقل بالعلم، فوجب على الأب أن يعلم ابنه^(٥).

❖ الاستدلال بالسنة:

١. عن أبي هريرة ؓ، عن رسول الله ﷺ أنه قال يوماً لأصحابه: "تصدقوا"، فقال رجل: يا رسول الله، عندي دينار. قال: "أنفقه على نفسك". قال: "إن عندي آخر، قال: "أنفقه على زوجتك". قال: "إن عندي آخر، قال: "أنفقه على ولدك". قال: "إن عندي آخر، قال: "أنفقه على خادمك". قال: "إن عندي آخر". قال: "أنت أبصر"^(٦).

١- ابن نجيم: البحر الرائق (219/4)؛ الفاسي: شرح ميارة (402/1)؛ الشربيني: مغني المحتاج (448/3)؛ ابن قدامة: المغني (257/9)؛ إبراهيم: أحكام الأحوال الشخصية (ص391).

٢- سورة البقرة: من الآية (233).

٣- القرطبي: الجامع لأحكام القرآن (161/3).

٤- سورة الطلاق: من الآية (6).

٥- الماوردي: الحاوي (477/11)؛ الشربيني: مغني المحتاج (450/3)؛ ابن قدامة: المغني (257/9).

٦- أخرجه ابن حبان في صحيحه (كتاب الزكاة/ باب صدقة التطوع، ذكر البيان بأن الصدقة على الأقرب فالأقرب أفضل منها على الأبعد فالأبعد 127/8، ح3337).

وجه الدلالة:

أن النبي ﷺ بيّن في هذا الحديث للرجل السائل أين يضع ماله، فبين له المقدم بالنفقة، فكان الولد منهم بالأمر، فدل على وجوب النفقة للولد^(١) لأن الأمر يقتضي الوجوب.

٢. عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: " كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت"^(٢).

وجه الدلالة

أن في عدم تعليم الأولاد تضييعاً لهم، وخاصة في زمن يعد فيه التعلم سبباً في الحصول على الأرزاق.

٣. عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: دخلت هند بنت عتبة - رضي الله عنها - امرأة أبي سفيان رضي الله عنه على رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله، إن أبا سفيان رجل شحيح، لا يعطيني من النفقة ما يكفيني ويكفي بني، إلا ما أخذت من ماله بغير علمه، فهل عليّ في ذلك من جناح؟ فقال رسول الله ﷺ: " خذي من ماله بالمعروف ما يكفيك، ويكفي بنيك"^(٣).

وجه الدلالة:

أن النبي ﷺ أذن لهند - رضي الله عنها - أن تأخذ نفقتها، ونفقة بنيتها من مال زوجها سرّاً دون علمه، دلالة على وجوب نفقة الولد على أبيه؛ لأنها لو لم تكن واجبة لما أذن لها النبي ﷺ بأخذ المال خفية؛ لأن ذلك يعد سرقة، ورسول الله ﷺ لا يأمر بالسرقة؛ لأنها حرام.

❖ الاستدلال بالإجماع:

أجمع الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على أن نفقة الأولاد الذين لا مال لهم، ولا كسب واجبة على أبيهم^(٤).

١ - الشيرازي: المهذب (2/166)؛ الماوردي: الحاوي (11/477)؛ ابن قدامة: المغني (9/257).

٢ - أخرجه أبو داود في سننه (كتاب الزكاة/ باب صلة في الرحم ص 261، ح 1692) وحسنه الألباني في المصدر نفسه.

٣ - سبق تخريجه (ص82).

٤ - ابن قدامة: المغني (7/389)؛ ابن المنذر: الإجماع (ص79).

❖ الاستدلال بالمعقول:

إذا كان ولد الإنسان بعضه، وجب عليه أن ينفق على بعضه، كما ينفق على نفسه، فكما يجب عليه حفظ نفسه بالنفقة عليها، وجب عليه حفظ بعضه بالنفقة عليه^(١).

ثانياً- مقدار نفقة تعليم الأولاد وانتهاءها:

اتفق الفقهاء على أن نفقة القريب تقدّر بالكفاية^(٢)، مستدلين على ذلك بالسنة والمعقول:

❖ الاستدلال بالسنة:

قول النبي ﷺ لهند: " خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف"^(٣).

وجه الدلالة:

أن النبي ﷺ قدّر نفقتها ونفقة ولدها بالكفاية^(٤).

❖ الاستدلال بالمعقول:

أن النفقة تجب على سبيل المواساة لدفع الحاجة، فتقدّر بما تدفع به الحاجة. فيجب للمنفق عليه المأكل والمشرب والملبس والسكنى وأجرة الطبيب وثمان الأدوية^(٥).

القول الراجح:

بعد دراسة هذه المسألة، فإن الباحث يميل إلى ترجيح وجوب نفقة تعليم الأولاد على الآباء، إذا كان الأولاد فقراء لا مال لهم، وكان الآباء عندهم القدرة المالية على تعليمهم، خصوصاً في زمن أصبح التعليم فيه سبباً للحصول على الأرزاق، وتستمر هذه النفقة حتى حصول الولد على أول شهادة جامعية فعندها يكون قد بلغ حد الكسب ومن ثمّ يعتمد على نفسه.

المادة المقترحة:

" الأولاد الذين تجب نفقتهم على أبيهم الموسر يلزم بنفقة تعليمهم أيضاً في جميع المراحل العلمية، إلى أن ينال الولد أول شهادة جامعية، ويشترط في الولد أن يكون ناجحاً وذا أهلية للتعليم ويُقدّر ذلك كله بحسب حال الأب عسراً ويسراً، على أن لا تقل النفقة عن مقدار الكفاية"^(٦).

١ — ابن قدامة: المغني(9/257).

٢ — الكاساني: بدائع الصنائع (4/38)؛ الحطاب: مواهب الجليل (4/211)؛ الشربيني: مغني المحتاج (3/448)؛ البهوتي: كشف القناع(5/486).

٣ — سبق تخريجه راجع(ص82).

٤ — ابن قدامة: الشرح الكبير(9/229).

٥ — الشربيني: مغني المحتاج (3/448).

٦ — راتب عطا الله الظاهر: التشريعات الخاصة بالمحاكم الشرعية، المادة (169) من قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم(60) لسنة1976م (ص152).

المطلب الثالث

قطع نفقة الزوجة والأولاد

الفرع الأول: قطع نفقة الزوجة الثابتة بالمحكمة:

لا شك أن نفقة الزوجة واجبة ^(١) على زوجها ما دامت الزوجية الصحيحة الشرعية قائمة بينهما، وفي حالة إقدام الزوج على ترك زوجته بلا نفقة ولا منفق بدون حق ولا وجه شرعي أو طلقها طلاقاً رجعيّاً ^(٢)، فإن الزوجة تلجأ حينها إلى المحكمة الشرعية، والتي تفرض لها نفقة على زوجها تتناسب وحاله يساراً وإعساراً ^(٣) ويلزم الزوج بدفع هذه النفقة لزوجته، وبعد فرض المحكمة لهذه النفقة على زوجها ربما يتصالح الزوجان، وتعود الزوجة إلى بيت زوجها، وينفق عليها من ماله الخاص، أو تقبل الزوجة التنازل عن هذه النفقة المفروضة لها على زوجها، أو تصبح الزوجة ناشزاً ^(٤)، وذلك بعد رفع دعوى من قبل الزوج للمحكمة يطلب فيها عودة زوجته

١ — ابن المنذر: الإجماع (ص79)؛ ابن قدامة: المغني(9/230).

٢ — لم أف على تعريف للطلاق الرجعي عند الفقهاء القدامى، إلا أنني وجدت تعريفاً له عند الفقهاء المعاصرين وقبل الشروع في تعريف الطلاق الرجعي في الاصطلاح أتعرض إلى تعريف الرجعة في الاصطلاح الشرعي: هي "عود الزوجة المطلقة غير البائن للعصمة من غير تجديد عقد، ما دامت العدة" انظر: الدسوقي: حاشية(2/415). أما تعريف الطلاق الرجعي في الاصطلاح الشرعي: فقد عرفه الغندور بأنه: " هو الذي يرفع قيد الزواج الصحيح في المآل لا في الحال، فيملك الزوج بعد إيقاعه أن يرجع زوجته ما دامت في العدة بدون رضاها، ومن غير حاجة إلى مهر وعقد جديدين. انظر الغندور: الأحوال الشخصية(ص426).

٣ — المادة (173) من قانون الأحوال الشخصية الفلسطيني والتي تنص على ما يلي (تُقَدَّر نفقة الطعام بقدر حال الزوجين يساراً أو إعساراً، فإن كانا موسرين فنفقة اليسار، وإن كانا معسرين فنفقة الإعسار، وإن كانا مختلفين حالاً فنفقة الوسط، فلو كان الزوج هو الفقير لا يُخاطب إلا بقدر وسعه والباقي دين عليه إلى الميسرة). سيسالم وآخرون:مجموعة القوانين الفلسطينية (28/10).

٤ — النشوز: هو " معصيتها لزوجها فيما له عليها مما أوجبه له عقد النكاح، كما لو امتنعت عن فراشه، أو خرجت من منزله بغير إذنه، أو امتنعت من الانتقال معه إلى مسكن مثلها، أو امتنعت من السفر معه" انظر: ابن قدامة: المغني(7/611) وقد عرف قانون الأحوال الشخصية الناشز: بأنها(هي التي خالفت زوجها وخرجت من بيته بلا إذنه بغير وجه شرعي يسقط حقه في النفقة مدة نشوزها، وإن كان لها نفقة مفروضة متجمدة تسقط أيضاً بنشوزها...). سيسالم وآخرون: مجموعة القوانين الفلسطينية المادة (170)(28/10)، ونقل ابن المنذر الإجماع على سقوط نفقة المرأة الناشز(ص78).

إلى بيت الزوجية، أو تبرئ^(١) زوجها من النفقة التي لها عليه أو تنتهي عدة الزوجة المطلقة^(٢) وفي هذه الحال يحق للزوج مطالبة المحكمة بقطع هذه النفقة التي فرضتها عليه لزوجته.

المادة المقترحة:

تقطع نفقة الزوجة في الحالات التالية:

- ١ - انتهاء عدتها الشرعية.
- ٢ - ثبوت نشوزها.
- ٣ - رجوعها إلى بيت الزوجية وقيام زوجها بالإنفاق عليها.
- ٤ - إبرائها لزوجها من النفقة التي لها عليه.

الفرع الثاني- قطع نفقة الأولاد الثابتة بالمحكمة:

عندما تسوء العلاقة بين الزوجين، وينتهي الأمر بالزوج إلى إيقاع الطلاق على زوجته، وكانت قد أنجبت منه أولاداً، وما زال هؤلاء الأولاد بحاجة إلى رعاية النساء وحضانتهم؛ فإنهم يبقون تحت رعاية أمهم وحضانتها، ويلزم الآباء بالإنفاق عليهم بقدر كفايتهم^(٣)، فإن أبى الأب من الإنفاق على أولاده الذين هم تحت رعاية وحضانة أمهم؛ فإن المحكمة تفرض عليه نفقة لأولاده، حيث إن نفقتهم تجب عليه وبعد مضي فترة من فرض هذه النفقة على الأب لأبنائه الذين هم تحت حضانة أمهم، وربما يتصالح الزوجان، أو يعود الصغار إلى أبيهم، وينفق عليهم من ماله الخاص، عندها يحتاج الزوج إلى قطع النفقة المفروضة عليه من قبل المحكمة، لأولاده

١ - والإبراء " هو إسقاط الشخص حقاً له في ذمة آخر أو قبلة ، فإذا لم يكن الحق في ذمة شخص ولا تجاهه، كحق الشفعة وحق السكنى الموصى به، فتركه لا يعتبر إبراءً، بل هو إسقاط محض . انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية(1/142).

٢ - العدة: هي أجل حدده الشارع لانقضاء ما بقي من آثار الزواج بعد الفُرقة، أو هي تربص يلزم المرأة عند زوال الزواج وشبهته التأكد بالدخول، أو ما يقوم من الخلوة والموت. أنظر: الغندور: الأحوال الشخصية في التشريع الإسلامي(ص553)، ومن الآثار المترتبة على الطلاق الرجعي: وجوب نفقة المطلقة على مطلقها حتى انقضاء عدتها لخروجها للكسب أنظر الكاساني: بدائع الصنائع (18/4)؛ ابن رشد: بداية المجتهد ونهاية المقتصد(1/118)؛ النووي: المجموع(6/94)؛ بدران: الفقه المقارن للأحوال الشخصية(ص470)؛ صحيح مسلم: كتاب الطلاق(5/360).

٣ - الكاساني: بدائع الصنائع(4/38)؛ الحطاب: مواهب الجليل(4/211)؛ الشربيني: مغني المحتاج(3/448)؛ البهوتي: كشف القناع(5/486).

الصغار الذين عادوا إليه بالمصالحة بينه وبين زوجته، وأصبح ينفق عليهم من ماله الخاص، فإذا أثبت المدعي صحة دعواه من عودة أبنائه إليه، وأنه أصبح ينفق عليهم من ماله الخاص، حكم له القاضي بقطع النفقة المفروضة عليه^(١).

المادة المقترحة:

تُقطع نفقة الأولاد عن أبيهم:

١ - بالرجوع إليه وقيامه بالإنفاق عليهم.

٢ - وبالمصالحة بين الزوجين.

١ - داود: القرارات الاستثنائية (1233/2 وما بعدها).

المطلب الرابع

زيادة نفقة الأولاد وإنقاصها

إن النفقة التي تجب للأبناء على الآباء تُقدَّر بالكفاية^(١)، ويُلزم الأب بالإِنفاق على أولاده بقدر الكفاية، سواء كانوا تحت رعايته وحضانتَه أو كانوا تحت رعاية وحضانة أمهم، فإذا كان الأولاد تحت حضانة أمهم وكانت المحكمة قد فرضت لهم نفقة كفاية، ثم بعد فترة من الزمن تغيَّرت الأسعار إلى الزيادة أو كبر سن الأبناء بحيث إن النفقة التي سبق وأن فرضها القاضي لهم أصبحت أقل من نفقة كفايتهم؛ ففي هذه الحال يجوز لحاضن الأولاد أن ترفع دعوى للمحكمة تثبت فيها صحة ما تدعيه، من أن النفقة المفروضة للأولاد من قبل المحكمة على أبيهم، والتي كانت مقدرة بالكفاية؛ أصبحت بسبب ارتفاع الأسعار أو كبر سن الأبناء دون نفقة الكفاية وهو يعمل ويتكسب وكسبه يكفيه وزيادة، كما ويجوز للأب أن يرفع دعوى للمحكمة يثبت فيها، أن النفقة التي فريضة عليه من قبلها لأولاده، تزيد عن قدر الكفاية، وذلك بسبب انخفاض الأسعار، على أن لا ترفع دعوى الزيادة والنقصان، إلا بعد مضي ستة أشهر على فرضها^(٢).

المادة المقترحة:

" تسمع دعوى الزيادة والنقصان في النفقة المفروضة للأولاد بعد مضي ستة أشهر على فرضها، ما لم تحدث طوارئ استثنائية كارتفاع الأسعار وكبر سن الأولاد".

١ — حيث اتفق الفقهاء على أن نفقة القريب تقدر بالكفاية. انظر الكاساني: بدائع الصنائع (38/4)؛ الحطاب: مواهب الجليل (211/4)؛ الشرييني: مغني المحتاج (448/3)؛ البهوتي: كشف القناع (486/5).
٢ — داود: القرارات الاستثنائية (1231/2).

المبحث الثاني

دعاوى الإرث والتخارج

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: دعاوى تصحيح حجج الوراثة.

المطلب الثاني: دعاوى إبطال حجة التخرج.

المطلب الثالث: تطبيقات دعاوى النفقات والإرث والتخارج.

المطلب الأول

دعوى تصحيح حجج الوراثة

الحديث في هذا المطلب يدور حول تصحيح خطأ وارد في حجة الوراثة الصادرة من قبل المحكمة الشرعية؛ بموجب دعوى تُرفع من قِبَل أحد الورثة المتضرر من هذه الحجة وذلك بعدم ذكر اسمه فيها، أو تغييره بقصد أو بدون قصد من قبل أحد الورثة والعمل على تصحيحه من خلال الفرعين التاليين:

الفرع الأول- تعريف حُجج الوراثة:

❖ تعريف الحُجج في اللغة:

أ - الحُجج في اللغة : جمع حُجَّة والحُجَّة في اللغة هي الدليل والبرهان، وسميت بذلك؛ لأن بها يُبرهن على الحق المطلوب، ويقال: حاججته، فأنا مُحاجٌّ وحجيج، ومنه احتج بالشيء، أي اتخذ حجة، وتأتي بمعنى الوجه الذي يكون به الظفر عند الخصومة^(١).

ب - الحُجَّة في الاصطلاح الشرعي: ما دل به على صحة الدعوى كالبينة العادلة أو الإقرار^(٢).

❖ تعريف الوراثة:

أ - الوراثة في اللغة: مصدر للفعل وَرَثَ، وتأتي في اللغة على معانٍ عدة، من أبرزها: انتقال الملك: يُقال: ورثة ماله ومجده، وورثه عنه، ويقال ورث فلان أباه، يرثه وراثته وميراثاً^(٣).

قال الله تعالى: إخباراً عن زكريا ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾ ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثْ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾^(٤). أي هب لي من يكون وارثي، والوراثة هنا هي وراثة العلم والنبوة^(٥).

ب - الوراثة في الاصطلاح الشرعي:

عرفها البهوتي بقوله: " هي انتقالُ الشيء من قوم إلى قوم آخرين"^(٦)

١ - ابن منظور: لسان العرب(2/226)؛ ابن فارس: مقاييس اللغة(2/30)؛ الفيومي: المصباح المنير (ص67).

٢ - البركتي: قواعد الفقه(ص260)؛ الجرجاني: التعريفات(ص112)؛ الموسوعة الفقهية الكويتية(42/361).

٣ - ابن منظور: لسان العرب(2/199)؛ الرازي: مختار الصحاح(ص167).

٤ - سورة مريم: الآية (5 ، 6).

٥ - الشوكاني: فتح القدير(3/393ومابعداها).

٦ - البهوتي: كشف القناع(4/403).

وبناء على ذلك فيمكن تعريف حجج الوراثة في الاصطلاح الشرعي: بأنها سند شرعي يصدر عن المحكمة الشرعية، يَحْصُرُ عددَ ورثة المتوفى ويُبين نصيب كل واحد منهم.

الفرع الثاني- وسائل تصحيح حُجج الوراثة:

نتناول في هذا الفرع الحديث عن الوسائل التي يتمكن المتضرر من حجة الوراثة الصادرة من قبل المحكمة الشرعية من خلالها؛ إثبات الخطأ الوارد في الحجة، ثم بعد ذلك العمل على تصحيحه على النحو التالي:

الوسيلة الأولى- الإقرار: (١).

الوسيلة الثانية- الشهادة: (البينة الشخصية) (٢).

الوسيلة الثالثة- اليمين: (٣).

الوسيلة الرابعة- النكول: (٤).

هذه وسائل الإثبات التي يمكن للمدعي الاستناد إليها في إثبات الخطأ الوارد في حجة الوراثة، ومن ثمّ القيام على تصحيحه، ولكن نظراً لتعرضي لذكرها بالتفصيل عند الحديث عن دعاوى إثبات الطلاق؛ فإنني اكتفي بالإشارة إلى موضع وجودها في هذا البحث.

المادة المقترحة:

" إذا أغفل أحدُ الورثة بقصد أو بدون قصد أحدَ الوارثين؛ فللمتضرر الحق في أن يُثبِتَ خلافَ ذلك"

١ — انظر: (ص29 وما بعدها) من هذا البحث.

٢ — انظر: (ص33 وما بعدها) من هذا البحث.

٣ — انظر: (ص41 وما بعدها) من هذا البحث.

٤ — انظر: (ص43 وما بعدها) من هذا البحث.

المطلب الثاني

دعوى إبطال حجة التخرج

أولاً- تعريف التخرج:

أ -تعريف التخرج في اللغة: تفاعل من الخروج^(١).

ب -تعريف التخرج في الاصطلاح الشرعي : أن يصطلح الورثة على إخراج بعضهم من الميراث بمال معلوم^(٢).

ثانياً- مشروعية التخرج:

أجاز العلماء التخرج عند التراضي، وممن أجاز ذلك: الحنفية^(٣) والمالكية^(٤) والشافعية^(٥) والحنابلة^(٦) أجازوه في المواريث القديمة، وشرط الإمام أحمد في المواريث الحاضرة: أن تكون التركة معلومة للطرفين.

واستدلوا على مشروعية التخرج بالسنة والأثر، كما يلي:

❖ الاستدلال بالسنة:

استدلوا بما روي عن عمرو بن عوف المزني رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: " الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً حرم حلالاً أو أحل حراماً، والمسلمون على شروطهم، إلا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً"^(٧).

١ - أبو حبيب: القاموس الفقهي(ص114).

٢ - تكملة رد المحتار(407/1)؛ أبو حبيب: القاموس الفقهي(ص114)؛ الموسوعة الفقهية الكويتية (5/11).

٣ - المرغياني: الهداية: (201/3).

٤ - حاشية الدسوقي(315/3).

٥ - الأم (464/4). لكنهم قيدوه بأن يعرف كل طرف حقوقه، أو يقر بذلك، وحصل التقابض قبل التفريق، جاز صلحهم.

٦ - الرحيباني: مطالب أولي النهى(342/3).

٧ - أخرجه الترمذي في سننه (باب ما ذكر عن رسول الله ﷺ في الصلح بين الناس ص 318، ح 1352)؛ وابن ماجه في سننه (كتاب الأحكام/ باب الصلح ص402، ح2353) وصححه الألباني في المصدرين نفسيهما.

وجه الدلالة:

أن النبي ﷺ أخبر في هذا الحديث بجواز التصالح بين المسلمين، ولا شك أن التخرج نوع من الصلح على مال، فيدخل التخرج في عموم الصلح الجائز، إذ إنه لا يترتب عليه تحريم حلال، ولا تحليل حرام.

❖ الاستدلال بالأثر:

استدل القائلون بمشروعية التخرج بالأثر وذلك على النحو التالي:

١ - عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار: "أن امرأة عبد الرحمن بن عوف أخرجها أهله من ثلث الثمن بثلاثة وثمانين ألف درهم" (١).

٢ - وعن عطاء: "أن ابن عباس كان لا يرى بأساً بالمُخارجة في الميراث" (٢).

وجه الدلالة:

إن هذين الأثرين صريحان في دلالتهما على عمل الصحابة ومن بعدهم، بالتخرج، ولم ينكره أحد، فدل ذلك على جوازه.

ثالثاً- دعاوى إبطال حجة التخرج:

الحديث في هذا الفرع يدور عن إبطال حجة التخرج التي سُجِّلَتْ لدى المحاكم الشرعية من قبل المتخارج؛ الذي كان محجوراً عليه (٣) عند إجراء هذا التخرج لسفه (٤) أو جنون (٥) أو كان كان مريضاً مرض الموت (٦)، أو من في حكمهم، مما يجعل هناك مطعناً في هذه الحجة وسبباً

١ - أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (كتاب البيوع/ باب المرأة تصالح على ثمنها 224/8 ح 15335).

٢ - أخرجه البيهقي في سننه الكبرى (كتاب الصلح، باب: صلح المعاوضة، وأن بمنزلة البيع يجوز فيه ما يجوز في البيع، ولا يجوز فيه ما لا يجوز في البيع 427/8 ح 11540).

٣ - المحجور عليه: هو "الممنوع من التصرفات المالية" الشريبي: مغني المحتاج (165/2).

٤ - السفه: هو "تبذير المال وتضييعه على خلاف مقتضى الشرع أو العقل" ابن عابدين: حاشية (239/3).

٥ - الجنون هو "زوال الشعور من القلب مع بقاء الحركة والقوة في الأعضاء" الشريبي: مغني المحتاج (202/3)، وقد نقل ابن المنذر الإجماع بالحجر على المجنون وكل مضيع لماله صغيراً أو كبيراً. الإجماع (ص99)؛ انظر كذلك: مراتب الإجماع لابن حزم (ص58).

٦ - مرض الموت: "هو الذي يخاف منه الموت غالباً" الكاساني: بدائع الصنائع، (224/3)، وعرفته مجلة الأحكام العدلية في المادة (1595) بأنه: هو المرض الذي يعجز المريض فيه عن رؤية مصلحه الخارجة عن داره إن كان من الذكور، ويعجز عن رؤية المصالح الداخلة في داره إن كان من الإناث، والذي يكون فيه خوف الموت في الأكثر ويموت على ذلك الحال قبل مرور سنة، سواء كان ملازماً للفراش، أو لم يكن.. (ص314).

لإبطالها، ويمكن للمتضرر من هذه الحجة الصادرة عن المحكمة الشرعية السعي في إبطالها من خلال إثباته لصحة ما يدعيه من حصول التخارج في وقت كان فيه المتخارج محجوراً على تصرفاته لما أصابه من سفه أو جنون أو مرض موت أو ما شابه ذلك بالبيئة الشخصية ^(١) أو الإقرار ^(٢) أو اليمين ^(٣) أو النكول ^(٤). ونظراً للحديث عن هذه الأدلة بالتفصيل عند حديثي عن دعاوى إثبات الطلاق؛ فإنني أكتفي بالإشارة إلى موضع كل دليل من هذه الأدلة في مكانها التي وردت فيه.

المادة المقترحة:

" يَبْطُلُ التَّخَارُجُ إِذَا صَدَرَ عَنِ السَّفِيهِ أَوْ الْمَجْنُونِ أَوْ الْمَرِيضِ مَرَضَ الْمَوْتِ وَمَنْ فِي حُكْمِهِمْ "

واتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على أن الصغر والرق ومرض الموت من أسباب الحجر. انظر: ابن عابدين: حاشية (146/6)؛ وعليش: منح الجليل (130/6)؛ والماوردي: والحاوي الكبير (17/8)؛ وابن حزم: المحلى (278/8)؛ وابن قدامة: المغني (295/4)؛ ولم يذكر الحنفية مرض الموت، كسبب من أسباب الحجر في تعريفاتهم، لأن الحجر فيه يتعلق بحق الورثة لا بحق المحجور عليه. وقد نقل ابن المنذر الإجماع بالحجر على المجنون وكل مضيع لماله صغيراً أو كبيراً. الإجماع له (ص 99)؛ انظر كذلك: مراتب الإجماع لابن حزم: (ص 58). وذهب الإمام أبو يوسف ومحمد من الحنفية والإمام مالك والشافعية والحنابلة إلى جواز الحجر على السفیه. انظر: ابن عابدين: حاشية (147/6)؛ والدسوقي: حاشية (98/2)؛ والماوردي: الحاوي (505/6)؛ والرحبياني: مطالب أولي النهى (328/4).

١ - انظر: (ص 33 وما بعدها) من هذا البحث.

٢ - انظر: (ص 29 وما بعدها) من هذا البحث.

٣ - أنظر: (ص 41 وما بعدها) من هذا البحث.

٤ - انظر: (ص 43 وما بعدها) من هذا البحث.

المطلب الثالث

تطبيقات دعاوى النفقات والإرث والتخارج

أولاً- تطبيقات هذه الدعاوى على النحو التالي:

- ❖ تطبيقات دعاوى نفقة الولادة وكسوة المولود^(١).
 - ❖ تطبيقات دعاوى تعليم الزوجة^(٢)، والأولاد^(٣).
 - ❖ تطبيقات دعاوى علاج الزوجة^(٤)، والأولاد^(٥).
 - ❖ تطبيقات دعاوى قطع نفقة الزوجة^(٦)، والأولاد^(٧).
 - ❖ تطبيقات دعاوى زيادة نفقة الأولاد أو إنقاصها^(٨).
 - ❖ تطبيقات دعاوى تصحيح حجج الورثة^(٩)، وإبطال حجة التخرج^(١٠).
- ثانياً- إجراءات رفع كل من هذه الدعاوى:

١. يتم التقدم بلائحة طلب دعوى بخصوص اختيار الكفاء من قبل المدعية للمحكمة مع إرفاق ما يثبت دعواها للنظر فيه.
٢. تأشير القاضي على لائحة الدعوى لاعتمادها وبدء النظر فيها.
٣. إبلاغ المدعى عليه بالدعوى المرفوعة ضده، وأمره بالحضور للدفاع عن حقه، أو من ينوب عنه في ذلك.
٤. يتم تحديد جلسة للتقاضي حول جوهر الدعوى والسير بإجراءات التقاضي حسب الأصول، إلى أن يتم الفصل فيها^(١١).

١ - انظر الملحق رقم (5)

٢ - انظر الملحق رقم (6)

٣ - انظر الملحق رقم (7).

٤ - انظر الملحق رقم (8).

٥ - انظر الملحق رقم (9).

٦ - انظر الملحق رقم (10).

٧ - انظر الملحق رقم (11).

٨ - انظر الملحق رقم (12).

٩ - انظر الملحق رقم (13).

١٠ - انظر الملحق رقم (14).

١١ - سيسالم وآخرون: مجموعة القوانين الفلسطينية (10/127 وما بعدها).

الملاحق

ملحق رقم(1).

تطبيقات دعوى عضل ولي^(١).

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب الفضيلة قاضي محكمة جباليا الشرعية المحترم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد:

الموضوع/ دعوى عضل ولي

المدعية / مريم بنت محمد بنت أحمد عبدالله من جباليا وسكانها .

المدعى عليه/ محمد بن أحمد بن سليمان عبدالله من جباليا وسكانها .

أعرض لفضيلتكم أن المدعى عليه والدي هذا الحاضر هو أقرب العصابات لي وقد تولدت له من زوجته حفصة وإني/ بكر بالغ بالسن والحيض وعمري 21 سنة وأرغب بالزواج من خاطبي الكفاء أحمد بن رائد بن محمد سائد من جباليا وسكانها وهو كفؤ لي ديناً ونسباً وحرفة وقادر على الكسب والإنفاق علىّ وإني بطوعي واختياري أقبل هذا الخاطب والزواج منه بمهر المثل وأن وليّ الشرعي والدي المدعى عليه محمد المذكور عاضل لي ومانع من زواجي من خاطبي أحمد المذكور بسبب أنه يريد أن يزوجني من بلال بن ثائر بن خضر محمود لذلك أطلب الحكم عليه بمنعه من معارضته من زواجي من خاطبي أحمد المذكور والإذن لي بالزواج منه حسب الوجه الشرعي وسؤاله عن هذه الدعوى وإجراء المقتضى الشرعي.

وتفضلوا بقبول الاحترام

المدعية /

وحرر في / /

ودعوى رقم / /

تقرر رؤية الدعوى يوم /

الموافق / /

الساعة صباحاً وفهم للمدعية

وحرر في / /

المدعية /

١- مقابلة شخصية مع فضيلة القاضي/ سعيد أبو الجبين، عضو المحكمة الشرعية العليا بتاريخ 2009/3/25م.

في المجلس الشرعي المعقود لدينا في محكمة جباليا الشرعية حضر المكلفان شرعاً والمعروفان ذاتاً لدى هذه المحكمة بالبطاقة الشخصية المدعية مريم بنت محمد بنت أحمد عبدالله والمدعى عليه محمد بن أحمد بن سليمان عبدالله وهما من جباليا وسكانها وطلبا إجراء المقتضى الشرعي.

المدعية الكاتب القاضي

وادعت المدعية مريم المذكورة أن المدعى عليه والدي هذا الحاضر هو أقرب العصابات لي وقد وُلِدَتْ له من زوجته حفصة وإنني / بكر بالغ بالسن والحيض وعمري 21 سنة وأرغب بالزواج من خاطبي الكفاء أحمد بن رائد بن محمد سائد من جباليا وسكانها وهو كفؤ لي ديناً ونسباً وحرفة وقادر على الكسب والإنفاق علىّ وإنني بطوعي واختياري أقبل هذا الخاطب والزواج منه بمهر المثل وأن وليّ الشرعي والدي المدعى عليه محمد المذكور عاضل لي ومانع من زواجي من خاطبي أحمد بن رائد بن محمد سائد المذكور بسبب أنه يريد أن يزوجني بلال بن ثائر بن خضر محمود، لذلك أطلب الحكم عليه بمنعه من معارضته من زواجي من خاطبي أحمد المذكور والإذن لي بالزواج منه حسب الوجه الشرعي وسؤاله عن هذه الدعوى وإجراء المقتضى الشرعي

المدعية الكاتب القاضي

وبسؤال المدعى عليه بما جاء في لائحة الدعوى أجاب مصادقاً على تولد المدعية مريم المذكورة من زوجته حفصة المذكورة وعمرها 21 عاماً إلا أنني أنكر، بأن يكون خاطبها كفئاً وهو عاطل عن العمل وغير متكسب ولا يستطيع الإنفاق عليها وأن خاطبها من طرفي بلال بن ثائر بن خضر محمود المذكور هو كفؤ لها ديناً ونسباً وحرفة وقادر على الكسب والإنفاق عليها أطلب إجراء المقتضى الشرعي

المدعي عليه الكاتب القاضي

كلف المدعى عليه بإثبات دفعه حسب الأصول، فقال إنني أثبت دفعي بشهادة كل واحد من الشهود المكلفين شرعاً، وهم أحمد بن مبارك بن خالد محمد، و إبراهيم بن عبد الهادي بن موسى أحمد، محمد بن محمد بن سعيد الراعي، و فادي بن أحمد بن رائد عبد الله فقط ولا شاهد لي سواهم وقد أحضرت قسماً منهم للشهادة وأدائه ا وهم موجودون خارج قاعة المحكمة أطلب النداء عليهم والاستماع لشهادتهم حسب الأصول وإجراء المقتضى الشرعي.

المدعى عليه الكاتب القاضي

نودي للشهادة وأدائها على الشاهد أحمد محمد، فحضر، وهو مكلف شرعاً وبسؤاله عن اسمه أجاب قائلاً إن اسمي أحمد بن مبارك بن خالد محمد من رفح وسكان جباليا وعمرى 30 عاماً وصنعتي حداً ولا تربطني صلة قرابة بالمدعية والمدعى عليه وشهد لدينا منفرداً بمواجهة المتداعيين بعد أن حلف اليمين الشرعية بعد تصويرها له وتحذيره من عاقبتها ومغبتها ثلاث مرات بقوله " أقسم بالله العظيم ما أشهد إلا بالحق ولا شيء غير الحق " وشهد بلفظ أشهد الله العظيم أن مريم بنت محمد بنت أحمد عبدالله المذكورة وقد تولدت له من زوجته حفصة المذكورة وقد تقدّم لخطبتها اثنان وهما أحمد بن رائد بن محمود سائد ، و بلال بن ثائر بن خضر محمود وأن خاطبها الذي رضي به أبوها وهو كفؤ لها ديناً ونسباً وحرفة وقادر على الكسب والإنفاق عليها وهذه شهادتي بها أشهد وعليها أوقع

شاهد	المدعية	المدعى عليه	الكاتب	القاضي
------	---------	-------------	--------	--------

ونودي للشهادة وأدائها على الشاهد محمد الراعي فحضر وهو مكلف شرعاً وبسؤاله عن اسمه أجاب قائلاً إن اسمي محمد بن محمد بن سعيد الراعي من غزة وسكان جباليا وعمرى 40 عاماً وصنعتي مدرس ولا تربطني صلة قرابة بالمدعية والمدعى عليه وشهد لدينا منفرداً بمواجهة المتداعيين بعد أن حلف اليمين الشرعية بعد تصويرها له وتحذيره من عاقبتها ومغبتها ثلاث مرات بقوله " أقسم بالله العظيم ما أشهد إلا بالحق ولا شيء غير الحق " وشهد بلفظ أشهد الله العظيم أن مريم بنت محمد بنت أحمد عبد الله المذكورة وقد تولدت له من زوجته حفصة المذكورة وقد تقدم لخطبتها اثنان وهما أحمد بن رائد بن محمود سائد، و بلال بن ثائر بن خضر محمود وأن خاطبها الذي رضي به أبوها وهو كفؤ لها ديناً ونسباً وحرفة وقادر على الكسب والإنفاق عليها وهذه شهادتي بها أشهد وعليها أوقع

شاهد	المدعية	المدعى عليه	الكاتب	القاضي
------	---------	-------------	--------	--------

كلف المدعى عليه بإحضار باقي شهوده، فقال إن نصاب الشهادة قد تم بمن شهد من شهود طبق دعواي أطلب غض النظر عن باقي الشهود وإجراء المقتضى الشرعي

المدعى عليه	الكاتب	القاضي
-------------	--------	--------

كلف المدعية بإثبات دعواها حسب الوجه الشرعي، فقالت إنني أثبت باقي دعواي بشهادة كل واحد من الشهود وهم، عرفات بن أحمد بن رفيق صالح، وعدنان بن محمد بن أحمد عنان، ورائد بن أحمد بن محمد مصلح، وصالح بن محمد بن أحمد صلاح فقط ولا شاهد لي سواهم

وقد أحضرت قسماً منهم للشهادة وأدائها وهم موجودون خارج قاعة المحكمة أطلب النداء عليهم والاستماع لشهادتهم حسب الأصول وإجراء المقتضى الشرعي.

المدعية	الكاتب	القاضي
<p>نودي للشهادة وأدائها على الشاهد رائد مصلح فحضر وهو مكلف شرعاً وبسؤاله عن اسمه أجاب قائلاً إن اسمي رائد بن أحمد بن محمد مصلح من رفح وسكان جباليا وعمري 30 عاماً وصنعتي حداد ولا تربطني صلة قرابة بالمدعية والمدعى عليه وشهد لدينا منفرداً بمواجهة المتداعيين بعد أن حلف اليمين الشرعية بعد تصويرها له وتحذيره من عاقبتها ومغبتها ثلاث مرات بقوله " أقسم بالله العظيم ما أشهد إلا بالحق ولا شيء غير الحق " وشهد بلفظ أشهد الله العظيم أن مريم بنت محمد بنت أحمد عبد الله المذكورة وقد تولدت له من زوجته حفصة المذكورة وقد تقدّم لخطبتها اثنان وهما أحمد بن رائد بن محمود سائد ، و بلال بن ثائر بن خضر وأن خاطبها الذي رضيت به هي ، هو كفؤ لها ديناً ونسباً وحرفاً وقادر على الكسب والإنفاق عليها وهذه شهادتي بها أشهد وعليها أوقع</p>		

شاهد	المدعية	المدعى عليه	الكاتب	القاضي
<p>ونودي للشهادة وأدائها على الشاهد صالح صلاح، فحضر وهو، مكلف شرعاً وبسؤاله عن اسمه أجاب قائلاً إن اسمي صالح بن محمد بن أحمد صلاح من غزة وسكان معسكر جباليا وعمري 40 عاماً وصنعتي مدرس ولا تربطني صلة قرابة بالمدعية والمدعى عليه وشهد لدينا منفرداً بمواجهة المتداعيين بعد أن حلف اليمين الشرعية بعد تصويرها له وتحذيره من عاقبتها ومغبتها ثلاث مرات بقوله " أقسم بالله العظيم ما أشهد إلا بالحق ولا شيء غير الحق " وشهد بلفظ أشهد الله العظيم أن مريم بنت محمد بنت أحمد عبد الله المذكورة وقد تولدت له من زوجته حفصة المذكورة وقد تقدم لخطبتها اثنان وهما أحمد بن رائد بن محمود سائد ، و بلال بن ثائر بن خضر وأن خاطبها الذي رضيت به هي ، هو كفؤ لها ديناً ونسباً وحرفاً وقادر على الكسب والإنفاق عليها وهذه شهادتي بها أشهد وعليها أوقع</p>				

شاهد	المدعية	المدعى عليه	الكاتب	القاضي
<p>كلفتم المدعية بإحضار باقي شهودها فقالت إن نصاب الشهادة قد تم بمن شهد من شهود طبق دعواي أطلب غض النظر عن باقي الشهود وإجراء المقتضى الشرعي</p>				

المدعية	الكاتب	القاضي
---------	--------	--------

وعليه وبمراجعة ملف الدعوى وشهادة كل واحد من الشاهدين أحمد بن مبارك بن خالد محمد ، و محمد بن محمد بن سعيد الراعي المذكورين تبين لي من شهادة كل واحد منهما منفرداً طبق شهادة الآخر وقد شهد طبق دفع المدعى عليه وأن شهادة كل واحد من الشاهدين رائد بن أحمد بن محمد مصلح ، و صالح بن محمد بن أحمد صلاح المذكورين تبين أن كل واحد قد شهد لدينا منفرداً طبق شهادة الآخر وقد شهدا طبق دعوى المدعية وعليه فقد قررت اعتماد شهادتهم واعتبارها بينة شخصية وعليه وحيث ثبت لدينا أن كل واحد من الخاطبين هو كفؤ نسباً ودينياً وحرفاً وقادر على الكسب والإنفاق على المدعية وعليه وحيث إن المدعي محمد المذكور قد أثبت أن الخاطب بلالاً المذكور هو كفؤ للمدعية مريم المذكورة ديناً ونسباً وحرفاً وقادر على الكسب والإنفاق عليها، كما أن المدعية مريم المذكورة أيضاً أثبتت أن الخاطب أحمد المذكور هو كفؤ لها ديناً ونسباً وحرفاً وقادر على الكسب والإنفاق عليها وحيث ثبتت دعوى المدعية كاملة بالبينة الشخصية، فقد سئل المتداعيان الحاضران عن أقوالهما الأخيرة، فكررا ما سبق وختما أقوالهما ونظراً لتوافر أسباب الحكم فقد أعلنت ختام هذه المحاكمة فهمت ذلك للمتداعيين الحاضرين في المجلس علناً وبسم الله الرحمن الرحيم أصدر القرار التالي نصه:

القرار

بناءً على الدعوى والطلب والإقرار والبينة الرسمية والشرعية وعملاً بالمواد (16 ، 18 ، 38 ، 39 ، 46 ، 48 ، 81 ، 83) من قانون أصول المحاكمات الشرعية والمادة (9) من قانون حقوق العائلة والمادة (41) من قانون الأحوال الشخصية، فقد حكمت للمدعية مريم المذكورة من خاطبها الكفاء أحمد المذكور وعلى مهر المثل ، ومنعت وليها الشرعي المدعى عليه محمد المذكور من معارضتها في زواجها من خاطبها المذكور، وذلك اعتباراً من تاريخه أدناه ، وضمنته الرسوم والمصروفات القانونية و (100) ديناراً أردنية أجره أتعاب محامي المدعية ، حكماً وجاهياً بحق المتداعيين قابلاً للاستئناف فهمة لهما في المجلس (ويجب على الجهة التي يُنَاط بها التنفيذ أن تُبادر إليه متى طُلب منها وعلى كل سلطة وكل قوة أن تُعين على إجراءاته ولو باستعمال القوة الجبرية متى طُلب منها ذلك طبقاً لنصوص القانون) وحرر في / / م .

المدعية المدعى عليه الكاتب القاضي

توضيح وتعليق:

والذي يظهر لي بأن هذا التطبيق والذي يعمل به في المحاكم الشرعية في قطاع غزة لم يرد في قانون الأحوال الشخصية فيه نص وهو موافق لمذهب الإمام أبي حنيفة والشافعية في مقابل الأصح عندهم والحنابلة، ومخالف لما ترجح لنا من قول الإمام مالك والشافعية في الأصح عندهم.

الملحق رقم(2).

تطبيقات دعاوى إثبات الطلاق^(١).

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب الفضيلة قاضي محكمة جباليا الشرعية المحترم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد:

الموضوع دعوى إثبات الطلاق

المدعية/ مريم بنت أحمد بن محمد عصمت من غزة وسكان جباليا.

المدعى عليه/ أحمد بن محمد بن رائد حمزة من غزة وسكان جباليا .

أعرض لفضيلتكم إنني كنت زوجة وغير مدخولة ولا مختلى بي خلوة صحيحة أو فاسدة بصحيح العقد الشرعي إلى المدعى عليه أحمد المذكور هذا الحاضر وقد طلقني خارج محكماتكم الموقرة طلاقة بائنة بينونة صغرى بتاريخ (2008/10/20م) وهو في بيت والدي الكائن في غزة وقت العصر تقريباً حيث وقع خلافٌ بيني وبينه على إثره، قال لي وهو بحالة معتبرة شرعاً وقانوناً أنت طالق، أنت طالق وقد طالبت المدعى عليه بتسجيل هذه الطلاقة في المحكمة الشرعية فامتنع بدون حق ولا وجه شرعي وحيث، إنني غير داخلة وغير مدخولة ولا مختلى بي وأن الطلاق الذي وقع علي من قبل المدعى عليه صدر وهو بحال معتبرة شرعاً وقانوناً وغير مدهوش ولا مكره، بذلك أصبحت بائنة بينونة صغرى لذا ألتمس من محكماتكم الموقرة الحكم لي على المدعى عليه بثبوت هذه الطلاقة البائنة بينونة صغرى بالتاريخ المذكور وسؤال المدعى عليه هذا الحاضر عما قررته وإجراء الإيجاب الشرعي

وتفضلوا بقبول الاحترام

المدعية /

وحرر في / /

ودعوى رقم / /

١ — مقابلة شخصية مع فضيلة القاضي محمد أبو راس قاضي محكمة جباليا الشرعية بتاريخ 25/ 4/ 2009م.

تقرر رؤية الدعوى يوم /

الموافق / /

الساعة صباحاً وفهم للمدعية

وحرر في / /

المدعية /

أولاً- تطبيق دعوى إثبات الطلاق بالإقرار:

في المجلس الشرعي المعقود لدينا في محكمة جباليا الشرعية حضر المكلفان شرعاً والمعروفان ذاتاً لدى هذه المحكمة بالبطاقة الشخصية المدعية مريم بنت أحمد بن محمد عصمت والمدعى

عليه أحمد بن محمد بن رائد حمزة وهما من غزة وسكان جباليا وطلباً إجراء المقتضى الشرعي

المدعية المدعى عليه الكاتب القاضي

ادعت المدعية دعواها قائلة: إنني كنت زوجة وغير مدخولة ولا مختلى بي خلوة صحيحة أو

فاسدة بصحيح العقد الشرعي إلى المدعى عليه أحمد المذكور هذا الحاضر وقد طلقني خارج

محكماتكم الموقرة طلبة بئنة بينونة صغرى بتاريخ (2008/10/20م) وهو في بيت والدي

الكائن في غزة وقت العصر تقريباً حيث وقع خلافٌ بيني وبينه على إثره قال لي وهو بحالة

معتبرة شرعاً وقانوناً أنت طالق أنت طالق وقد طالبت المدعى عليه بتسجيل هذه الطلقة في

المحكمة الشرعية فامتنع بدون حق ولا وجه شرعي وحيث، إنني غير داخلة وغير مدخولة ولا

مختلى بي وأن الطلاق الذي وقع عليّ من قبل المدعى عليه صدر وهو بحال معتبرة شرعاً

وقانوناً وغير مدهوش ولا مكره، بذلك أصبحت بئنة بينونة صغرى لذا ألتمس من محكماتكم

الموقرة الحكم لي على المدعى عليه بثبوت هذه الطلقة البائنة بينونة صغرى بالتاريخ المذكور

وسؤال المدعى عليه هذا الحاضر عما قررته وإجراء الإيجاب الشرعي

المدعية المدعى عليه الكاتب القاضي

وبسؤال المدعى عليه عما قررته المدعية، فقال أصادق على جميع ما قررته المدعية حرفاً

بحرفٍ وإنني قد أوقعت عليها الطلاق المذكور وأنا قاصد الطلاق ولا مانع عندي من تثبيت

هذه الطلقة في محكماتكم الموقرة وطلباً إجراء المقتضى الشرعي

المدعى عليه الكاتب القاضي

عليه وقد سئل المتداعيان عن أقوالهما الأخيرة فكررا ما سبق وختما أقوالهما وطلبا إجراء الإيجاب الشرعي .

المدعية	المدعى عليه	الكاتب	القاضي
---------	-------------	--------	--------

وعليه وحيث ثبتت دعوى المدعية بالإقرار ولتوافر أسباب الحكم فقد أعلنت ختام المحكمة فهمت ذلك للمتداعيين في المجلس وأصدرت القرار التالي :

القرار

بناءً على الدعوى والطلب والإقرار واستناداً للمواد (38 ، 39) من قانون أصول المحاكمات الشرعية ومؤاخذة بإقرار المدعى عليه أحمد المذكور، بأنه قد أوقع على زوجته المدعية مريم طلاقاً بتاريخ (2008/10/20م) وهو بحال معتبرة شرعاً وقانوناً غير مكره ولا مدهوش قاصداً الطلاق فقد حكمت للمدعية فلانة المذكورة بثبوت هذه الطلقة الواحدة البائنة بينونة صغرى لعدم الدخول والخلو الصحيح الشرعي أو الفاسدة وفرقت بين المدعية مريم المذكورة والمدعى عليه أحمد المذكور بهذه الطلقة البائنة اعتباراً من تاريخه أدناه ولها الحق أن تتزوج بمن تشاء من المسلمين الأكفاء بعد اكتساب هذا الحكم الدرجة القطعية حكماً وجاهياً بحق المتداعيين المذكورين قابلاً للاستئناف والطعن فهمته للمتداعيين في المجلس علناً (ويجب على الجهة التي يُنَاطُ بها التنفيذ أن تُبادر إليه متى طُلب منها وعلى كل سلطة وكل قوة أن تُعين على إجراءاته ولو باستعمال القوة الجبرية متى طُلب منها ذلك طبقاً لنصوص القانون) وحرر في / / م .

المدعية	المدعى عليه	الكاتب	القاضي
---------	-------------	--------	--------

ثانياً- طرق تطبيق دعوى إثبات الطلاق بالشهادة (البينة الشخصية):

في المجلس الشرعي المعقود لدينا في محكمة جباليا الشرعية حضرت المكلفة شرعاً والمعروفة ذاتاً لدى هذه المحكمة بالبطاقة الشخصية، المدعية عائشة بنت خليل بن محمد سمس من جباليا وسكانها ونودي على المدعى عليه محمد بن أكرم بن أحمد سمس من جباليا وسكانها فلم يجب ولم يحضر ولم يرسل وكيلاً عنه ولم يبد للمحكمة معذرة مشروعة مع أنه بلغ بإعلان الخصوم حسب الأصول وبطلب من المدعية السير بحقه غيابياً فتقرر ذلك وطلبت إجراء المقتضى الشرعي .

المدعية	الكاتب	القاضي
---------	--------	--------

ادعت المدعية عائشة المذكورة قائلة: إنني كنت زوجة ومدخولة بصحيح العقد الشرعي إلى المدعى عليه محمد المذكور الغائب عن هذا المجلس وأنه بتاريخ (2008/5/25م) وفي الساعة العاشرة صباحاً وفي مركز شرطة خان يونس خاطبني بقوله لي وهو بحالة معتبرة شرعاً وقانوناً وغير مكره ولا مدهوش قال لي: أنت طالق وأنه لم يراجعني أثناء العدة الشرعية إلى عصمته وعقد نكاحه لا بالقول ولا بالفعل، فانقلبت هذه الطلقة إلى طلقة بائنة بينونة صغرى بعدم إرجاعه لي إلى عصمته وقد طالبت المدعية المدعى عليه بتسجيل هذا الطلاق لدى المحكمة المختصة فامتنع بدون حق ولا وجه شرعي لذلك أطلب من محكمكم الموقرة، الحكم لي على المدعى عليه بثبوت هذه الطلقة البائنة بينونة صغرى وأطلب إجراء مقتضى الشرعي.

المدعية الكاتب القاضي

كلف المدعية إثبات دعواها حسب الوجه الشرعي، فأبرزت للمحكمة صورة عن عقد الزواج وبالإطلاع عليه تبين صحة إجراء عقد الزواج بين المتداعيين المذكورين بإيجاب وقبول صحيحين شرعيين على مهر معلوم والوثيقة صورة مصدقة موقعة ومنظمة حسب الأصول وخالية من شائتي التصنيع والتزوير حفظت في ملف الدعوى وطلبت إجراء مقتضى الشرعي.

المدعية الكاتب القاضي

كلف المدعية إثبات باقي دعواها فقالت إنني أثبت ذلك بشهادة كل واحد من المكلفين شرعاً إبراهيم بن أحمد بن علي حمد، ومحمود بن إبراهيم بن علي صالح، وخالد أحمد بن عبد الكري م عمر وقد أحصرتهم ألتمس المناداة عليهم والسماع لشهادتهم حسب الأصول أطلب إجراء المقتضى الشرعي .

المدعية الكاتب القاضي

نودي للشهادة وأدائها على الشاهد إبراهيم حمد المذكور، فحضر وهو مكلف شرعاً وبسؤاله عن اسمه فأجاب قائلاً إبراهيم بن أحمد بن علي حمد من جباليا وسكانها وعمرى 30 عاماً وصنعتي بائع متجول ولا يربطني بالمتداعيين أي صلة قرابة، وشهد لدينا منفرداً بمواجهة المدعية وغياب المدعى عليه بعد أن حلف اليمين الشرعية (بلفظ والله العظيم ما أشهد إلا الحق ولا شيء غير الحق) أشهد أن المدعية عائشة بنت خليل بن محمد سمس، أنها كانت زوجة ومدخولة بصحيح العقد الشرعي إلى المدعى عليه محمد بن أكرم بن أحمد سمس، وأنه بتاريخ (2008/5/25م) وتقريباً الساعة العاشرة صباحاً وفي مركز شرطة خان يونس، قال المدعى عليه محمد المذكور

للمدعية عائشة المذكورة مخاطباً إياها وهو بكامل قواه العقلية غير مكره ولا مدهوش وهو بحال معتبرة شرعاً: أنت طالق وإنني لم أعلم ولم أسمع أن المدعى عليه قام بإرجاع زوجته لعصمته وعقد نكاحه أثناء عدتها الشرعية منه وأن هذه الطلقة انقلبت إلى بائة وهذه شهادتي وبها أشهد وعليها أوقع

الشاهد	المدعية	الكاتب	القاضي
--------	---------	--------	--------

نودي للشهادة وأدائها على الشاهد خالد عمر وهو مكلف شرعاً وبسؤاله عن اسمه فأجاب قائلاً خالد بن أحمد بن عبد الكريم عمر من جباليا وسكانها وعمرى 40 عاماً وصنعتي مدرس ولا يربطني بالمتداعيين أي صلة قرابة وشهد لدينا منفرداً بمواجهة المدعية وغياب المدعى عليه بعد أن حلف اليمين الشرعية (بلفظ والله العظيم ما أشهد إلا الحق ولا شيء غير الحق) أشهد أن المدعية عائشة بنت خليل بن محمد سمس أنها كانت زوجة ومدخولة بصحيح العقد الشرعي إلى المدعى عليه محمد بن أكرم بن أحمد سمس وأنه بتاريخ 2008/5/25م وتقريباً الساعة العاشرة صباحاً وفي مركز شرطة خان يونس قال المدعى عليه محمد المذكور للمدعية عائشة المذكورة مخاطباً إياها وهو بكامل قواه العقلية غير مكره ولا مدهوش وهو بحال معتبرة شرعاً: أنت طالق وإنني لم أعلم ولم أسمع أن المدعى عليه قام بإرجاع زوجته لعصمته وعقد نكاحه أثناء عدتها الشرعية منه وأن هذه الطلقة انقلبت إلى بائة وهذه شهادتي وبها أشهد وعليها أوقع

الشاهد	المدعية	الكاتب	القاضي
--------	---------	--------	--------

كلف المدعية إحضار باقي شهودها، فقالت إن نصاب الشهادة قد تم بمن شهد من شهود أطلب إجراء غرض النظر عن سماع باقي الشهود وإجراء المقتضى الشرعي

المدعية	الكاتب	القاضي
---------	--------	--------

وبدراسة ملف الدعوى وأقوال الشهود، فقد تبين أن كل واحد من الشهود الشاهد إبراهيم حمد، والشاهد خالد عمر قد شهدا طبق دعوى المدعية وإن شهادتهما متطابقة فقد قررت قبولها والاعتماد عليها واعتبارها كبينة شخصية وعليه سئلت المدعية عن أقوالها الأخيرة فكررت ما سبق وختمت أقوالها وطلبت إجراء الإيجاب الشرعي

المدعية	الكاتب	القاضي
---------	--------	--------

وعليه وحيث ثبتت دعوى المدعية بالبينة الخطية الرسمية والشخصية ولتوافر أسباب الحكم، فقد أعلنت ختام المحاكمة وأصدرت القرار التالي :

عدتي الشرعية منه وقد قام بتسجيل الطلاق المذكور، وقد طالبت المدعى عليه بتثبيت طلاقه ثانية رجعية من المدعى عليه مسبقة بأخرى رجعية، فامتنع بدون حق ولا وجه شرعي، لذا ألتبس من محكمتكم الموقرة الحكم لي على المدعى عليه حارث المذكور بثبوت الطلاق الثانية الرجعية المسبقة بأخرى رجعية من المدعى عليه حارث المذكور وسؤاله عن الدعوى وإجراء المقتضى الشرعي.

المدعية الكاتبة القاضي

وبسؤال المدعى عليه عما قرره المدعية، فقال أصادق: على قيام الزوجية الصحيحة الشرعية بيني وبين المدعية وعلى أنني أوقع عليها طلاقاً في بيت الزوجية بقولي لها أنت طالق وكنت في حالة معتبرة شرعاً وغير مكره ولا مدهوش وكنت قاصداً الطلاق وأني لم أرجعها إلى عصمتي وعقد نكاحي وأنها لا زالت في عدتها الشرعية وأنكر أنني سبق أن طلقته لدى هذه المحكمة بموجب الحجة المذكورة أطلب إجراء المقتضى الشرعي

المدعي عليه الكاتبة القاضي

كلف المدعية إثبات ما أنكره المدعى عليه، فأبرزت من يدها حجة طلاق رجعي وبالاطلاع عليها تبين صحة ما قرره المدعية من أن المدعى عليه قد قام بطلاق زوجته المدعية حفصة المذكورة طلاقاً أولى رجعية بالتاريخ المسجل المذكور، وهي منظمة حسب الأصول وخالية من شائبي التصنيع والتزوير مستوفاة الرسم حسب الأصول وحفظ المبرز في ملف الدعوى وطلبت إجراء المقتضى الشرعي

المدعية الكاتبة القاضي

وبسؤال المدعى عليه عن الحجة المذكورة والتي أبرزتها المدعية فقال إنني أنكرها

المدعي عليه الكاتبة القاضي

وعليه وحيث إن المادة (46) من قانون أصول المحاكمات الشرعية مطابق لما في سجله مستوفى شروطه الشرعية يعد حجة فيما تحرر به... الخ

وقد سئل المتدعيان عن أقوالهما الأخيرة فكررا ما سبق وختما أقوالهما وطلبا إجراء المقتضى الشرعي

المدعية المدعي عليه الكاتبة القاضي

وعليه وحيث ثبتت دعوى المدعية بالإقرار الجزئي والبيئة الخطية الرسمية ولتوافر أسباب الحكم، فقد أعلنت ختام المحاكمة وأصدرت القرار التالي:

القرار

بناء على الدعوى والطلب والإقرار الجزئي والبيئة الخطية الرسمية، واستناداً للمواد (38،39،46) من قانون أصول المحاكمات الشرعية وحيث أثبتت المدعية بالبيئة الخطية الرسمية بأن زوجها المدعى عليه أوقع عليها طلاقاً رجعيّاً بتاريخ (2005/8/5م) ومؤاخذه بإقرار المدعى عليه، بأنه أوقع على زوجته المدعية طلاقاً بتاريخ (2005/10/10م) فقد حكمت بثبوت الطلقة الثانية الرجعية المسبوقه بأخرى رجعية وفرقت بين المدعية فلانة حفصة والمدعى عليه حارث المذكور بهذه الطلقة البائنة اعتباراً من تاريخه أدناه وعليها العدة الشرعية ولها الحق أن تتزوج بمن تشاء من المسلمين الأكفاء بعد اكتساب هذا الحكم الدرجة القطعية حكماً وجاهياً بحق المتداعيين المذكورين قابلاً للاستئناف والطعن فهمته للمتداعيين في المجلس علناً (ويجب على الجهة التي يُنَاط بها التنفيذ أن تُبادر إليه متى طُلب منها وعلى كل سلطة وكل قوة أن تُعين على إجرائه ولو باستعمال القوة الجبرية متى طُلب منها ذلك طبقاً لنصوص القانون) وحرر في / / م.

المدعية المدعى عليه الكاتب القاضي

رابعاً- طرق تطبيق دعوى إثبات الطلاق باليمين القضائية:

في المجلس الشرعي المعقود لدينا في محكمة جباليا الشرعية حضر المكلفان شرعاً والمعروفان ذاتاً لدى هذه المحكمة بالبطاقة الشخصية المدعية فاطمة بنت أحمد بن بلال عريف من بيت لاهيا وسكانها والمدعى عليه حمزة بن علاء بن محمد عريف من بيت لاهيا وسكانها وطلباً إجراء المقتضى الشرعي

المدعية المدعى عليه الكاتب القاضي

ادعت المدعية دعوها قائلة إنني كنت زوجة ومدخولة بصحيح العقد الشرعي إلى المدعى عليه حمزة المذكور هذا الحاضر وقد أوقع عليّ طلاقاً بتاريخ (2009/6/5م) في يوم الأحد في الساعة العاشرة صباحاً تقريباً، بقوله لي: أنت طالق وكان بكامل قواه العقلية وغير مكره ولا مدهوش وفي حالة معتبرة شرعاً وقانوناً وإنني لا زلت في عدتي الشرعية منه وقد طالبت به بتسجيل هذه الطلقة لدى المحاكم الشرعية، فامتنع بدون حق ولا وجه شرعي لذلك ألتمس من

محكمتمكم الموقرة الحكم لي على المدعى عليه هذا الحاضر عن هذه الدعوى وإجراء المقتضى الشرعي

المدعية الكاتب القاضي
وبسؤال المدعى عليه عما قررته المدعية قال إنني أنكر جميع ما ادعته المدعية وأطلب إجراء المقتضى الشرعي

المدعى عليه الكاتب القاضي
كلف المدعية إثبات دعواها حسب الوجه الشرعي، فقالت إنني عاجزة عن إثباتها أطلب تحليف المدعى عليه اليمين الشرعية على صحة دعواي والحكم لي بمقتضى الحلف أو النكول وطلبت إجراء الإيجاب الشرعي .

المدعية الكاتب القاضي
وبسؤال المدعى عليه إن كان يرغب بحلف اليمين الشرعية المطلوبة فقال لا مانع عندي من حلفها فحلفها بعد تصويرها له وتحذيره من مغبتها ثلاث مرات وإفهامه مضمونها بلفظ والله المنتقم الجبار أنه لا صحة لما ادعته المدعية فاطمة المذكورة من أنني أوقعت عليها طلاقاً بتاريخ (2009/6/5م) في يوم الأحد الساعة العاشرة صباحاً تقريباً بقولي لها أنت طالق وأنني لم أوقع على زوجتي طلاقاً قبل ذلك أو بعد ذلك ولا زالت المدعية زوجتي بصحيح العقد الشرعي حلفاً شرعياً

المدعى عليه الكاتب القاضي
وعليه وحيث حلف المدعى عليه اليمين الشرعية المطلوبة فقد سئل المتداعيان عن أقوالها الأخيرة فكررا ما سبق وختما أقوالهما وطلبا إجراء الإيجاب الشرعي .

المدعية المدعى عليه الكاتب القاضي
وعليه وحيث حلف المدعى عليه اليمين الشرعية على عدم صحة دعوى المدعية فقد أعلنت ختام المحاكمة فهت ذلك للمتداعيين في المجلس وأصدرت القرار التالي : —

القرار

بناء على الدعوى والطلب وحلف اليمين الشرعية فقد حكمت برد طلب المدعية فلانة المذكورة بثبوت الطلقة الصادرة من المدعى عليه فلان المذكور بتاريخ (2009/6/5م) في يوم الأحد رداً وجاهياً قابلاً للاستئناف والطعن فهتة للمتداعيين في المجلس علناً (ويجب على الجهة التي يُنَاط

بها التنفيذ أن تُبادر إليه متى طُلب منها وعلى كل سلطة وكل قوة أن تُعين على إجراءاته ولو باستعمال القوة الجبرية متى طُلب منها ذلك طبقاً لنصوص القانون) وحرر في / / م .

المدعية المدعى عليه الكاتب القاضي

خامساً- طرق تطبيق دعوى إثبات الطلاق بالنكول:

في المجلس الشرعي المعقود لدينا في محكمة جباليا الشرعية حضر المكلفان شرعاً المعروفان ذاتاً لدى هذه المحكمة بالبطاقة الشخصية المدعية، أسماء بنت فالح بن حرب عيسى من بيت لاهيا وسكانها والمدعى عليه رامي بن سائد بن خالد يعقوب من بيت لاهيا وسكانها وطلبا إجراء المقتضى الشرعي.

المدعية المدعى عليه الكاتب القاضي

ادعت المدعية دعواها قائلة إنني كنت زوجة ومدخولة بصحيح العقد الشرعي إلى المدعى عليه رامي المذكور هذا الحاضر وقد أوقع علي طلاقاً بتاريخ (2009/6/5م) في يوم الأحد في الساعة العاشرة صباحاً تقريباً بقوله أنت طالق وكان حينها بكامل قواه العقلية وغير مُكره ولا مدهوش وفي حالة معتبرة شرعاً وقانوناً وإنني لا زلت في عدتي الشرعية منه وقد طالبت بتسجيل هذه الطلقة لدى المحاكم الشرعية، فامتنع بدون حق ولا وجه شرعي، لذلك ألتمس من محكماتكم الموقرة الحكم لي على المدعى عليه رامي المذكور بثبوت هذه الطلقة الواحدة الرجعية وسؤال المدعى عليه هذا الحاضر عن الدعوى وإجراء المقتضى الشرعي

المدعية الكاتب القاضي

وبسؤال المدعى عليه عما قرره المدعية فقال إنني أنكر جميع ما ادعته المدعية وأطلب إجراء المقتضى الشرعي

المدعى عليه الكاتب القاضي

كلف المدعية إثبات دعواها حسب الوجه الشرعي، فقالت إنني عاجزة عن إثباتها أطلب تحليف المدعى عليه اليمين الشرعية على صحة دعواي والحكم لي بمقتضى الحلف أو النكول وطلبت إجراء الإيجاب الشرعي.

المدعية الكاتب القاضي

وبسؤال المدعى عليه إن كان يرغب بحلف اليمين الشرعية المطلوبة، فقال: إنني لا أرغب في حلفها وإنني غير مستعد لحلف اليمين المطلوبة وإنني ناكل عن حلفها

القاضي

الكاتب

المدعى عليه

وعليه وحيث كلف المدعى عليه بحلف اليمين الشرعية، فنكل عن حلفها، فقد سئل المتداعيان عن أقوالهما الأخيرة فكرر ما سبق وختما أقوالهما وطلبا إجراء الإيجاب الشرعي .

القاضي

الكاتب

المدعى عليه

المدعية

وعليه وحيث نكل المدعى عليه عن حلف اليمين الشرعية على عدم صحة دعوى المدعية، فقد أعلنت ختام المحاكمة، فهمت ذلك للمتداعيين في المجلس وأصدرت القرار التالي:

القرار

بناء على الدعوى والطلب والنكول عن حلف اليمين الشرعية واستناداً للمواد (38، 108، 109) من قانون أصول المحاكمات الشرعية، فقد حكمت للمدعية أسماء المذكورة على المدعى عليه رامي المذكور بوقوع الطلقة الرجعية الواحدة الواقعة من المدعى عليه على المدعية بتاريخ، (2009/6/5م) وعليها العدة الشرعية اعتباراً من وقوع الطلقة وله حق مراجعتها أثناء عدتها الشرعية منه حكماً وجاهياً بحق المتداعيين المذكورين قابلاً للاستئناف والطعن، فهمت للمتداعيين في المجلس علناً (ويجب على الجهة التي يُنَاط بها التنفيذ أن تُبادر إليه متى طُلب منها وعلى كل سلطة وكل قوة أن تُعين على إجرائه ولو باستعمال القوة الجبرية متى طُلب منها ذلك طبقاً لنصوص القانون) وحرر في / / م .

القاضي

الكاتب

المدعى عليه

المدعية

توضيح وتعليق:

هذا التطبيق والتى يعمل بها في المحاكم الشرعية في قطاع غزة ولم يرد في قانون الأحوال الشخصية فيها نص وهي موافقة للمذاهب الأربعة في الإقرار والشهادة (البينة الشخصية) واليمين، وأما بخصوص البينة الكتابية فإن المحاكم الشرعية في قطاع غزة توافق مذهب الإمام مالك وأحمد في رواية عنده والمتأخرون من الحنفية، بالأخذ بها واعتبارها حجة في الإثبات، وهذا ما نميل إليه، وأما النكول، فإن المحكمة تأخذ بقول الإمام أبي حنيفة والحنابلة في المشهور عندهم، من القول أن المدعى عليه إذا نكل عن حلف اليمين قضى عليه القاضي بنكوله، وهذا مخالف لما ترجح إلينا من القضاء بالنكول في مواضع ومن رد اليمين على المدعي في مواضع أخرى وبهذا قال ابن تيمية وابن قيم الجوزية.

الملحق رقم(3).

تطبيقات دعوى التفريق للهجر^(١).

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب الفضيلة قاضي محكمة جباليا الشرعية المحترم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد:

الموضوع دعوى التفريق للهجر

المدعية/ خديجة بنت خليل بنت حسن ثابت من جباليا وسكانها .

المدعى عليه/ محمد بن حسن بن محمد الحاج علي من جباليا وسكانها.

أعرض لفضيلتكم إنني زوجة ومدخولة بصحيح العقد الشرعي إلى المدعى عليه محمد المذكور الحاضر في هذا المجلس ولا تزال الزوجية الصحيحة قائمة بيننا حتى الآن وقد تم عقد قراني عليه بتاريخ (2003/10/10م) لدى هذه المحكمة وأن المدعى عليه محمد المذكور قد هجرني وترك فراش الزوجية منذ ستة أشهر مع إقامته في نفس البيت وهو تارك للوطء منذ هذه المدة المذكورة وتركني هكذا لا زوجة مثل باقي الزوجات ولا مطلقة أنتظر الأزواج وإنني قد تضررت فعلاً من هجره لي طيلة هذه المدة، وإنني لا أستطيع البقاء بلا زواج أكثر من هذه المدة، ولا أستطيع دوام العشرة معه على هذا الحال علماً بأنني امرأة شابة وابلغ من العمر خمسة وعشرون عاماً، ولا أستطيع البقاء أكثر من هذه المدة على هذه الحال وأخشى الفتنة على نفسي، لذلك أطلب الحكم لي على المدعى عليه محمد المذكور بالتطليق منه طلاقاً واحداً رجعية دفعاً للضرر الحاصل لي من هجره وترك وطئه لي والتفريق بيني وبينه بهذه الطلاق وإجراء المقتضى الشرعي.

وتفضلوا بقبول الاحترام

المدعية /

وحرر في / /

ودعوى رقم / /

تقرر رؤية الدعوى يوم /

الموافق / /

١ — مقابلة شخصية مع فضيلة الشيخ القاضي/ سعيد أبو الجبين عضو المحكمة الشرعية العليا بتاريخ 2009/5/20م.

الساعة صباحاً وفهم للمدعية

وحرر في / /

المدعية /

في المجلس الشرعي المعقود لدينا في محكمة جباليا الشرعية حضر المكلفان شرعاً والمعروفان ذاتاً لدى هذه المحكمة بالبطاقة الشخصية المدعية خديجة بنت خليل بنت حسن ثابت من جباليا وسكانها والمدعى عليه محمد بن حسن بن محمد الحاج علي من جباليا وسكانها وطلبا إجراء المقتضى الشرعي.

المدعية	المدعى عليه	الكاتب	القاضي
وادعت المدعية خديجة المذكورة قائلة إنني زوجة ومدخولة بصحيح العقد الشرعي إلى المدعى عليه محمد المذكور الحاضر في هذا المجلس ولا تزال الزوجية الصحيحة قائمة بيننا حتى الآن، وقد تم عقد قراني عليه بتاريخ، (2003/10/10م) لدى هذه المحكمة، وأن المدعى عليه محمد المذكور قد هجرني وترك فراش الزوجية منذ ستة أشهر مع إقامته في نفس البيت وهو، تارك وطني منذ هذه المدة المذكورة، وتركني هكذا لا أنا زوجة مثل باقي الزوجات، ولا مطلقة أنتظر الأزواج، وإنني قد تضررت فعلاً من هجره لي طيلة هذه المدة، وإنني لا أستطيع البقاء بلا زواج أكثر من هذه المدة، ولا أستطيع النساء دوام العشرة معه على هذه الحال علماً، بأنني امرأة شابة وأبلغ من العمر خمسة وعشرون عاماً ولا أستطيع البقاء أكثر من هذه المدة على هذه الحال وأخشى الفتنة على نفسي، لذلك أطلب الحكم لي على المدعى عليه محمد المذكور بالتطليق منه طلاقاً واحدة رجعية دفعاً للضرر الحاصل لي من هجره وترك وطنه لي والتفريق بيني وبينه بهذه الطلاق وإجراء المقتضى الشرعي.			

المدعية	المدعى عليه	الكاتب	القاضي
وبسؤال المدعى عليه عما جاء في لائحة الدعوى أجاب قائلاً: أصادق على جميع دعوى المدعية حرفاً بحرف وإنني ممتنع عن وطء زوجتي المدعية أطلب إجراء المقتضى الشرعي.			

المدعى عليه	الكاتب	القاضي
وبناء عليه وحيث أقر المدعى عليه بدعوى المدعية كاملة بالإقرار، فقد أعذره بوطء زوجته وترك الهجر خلال مدة شهر، اعتباراً من تاريخ أدناه (2004/4/5م) فهتمت ذلك لهما في المجلس وحرر (2004/4/5م).		

المدعية المدعى عليه الكاتب القاضي

في الوقت المعين حضرت المدعية وقد نودي على المدعى عليه محمد بن حسن بن محمد الحاج علي فلم يحضر ولم يرسل وكيلاً عنه ولم يبد للمحكمة معذرة مشروعة رغم علمه بالجلسة حسب الأصول وبطلب من المدعية السير بحقه غيابياً بدرجة وجاهية فقد تقرر ذلك وطلبت إجراء المقتضى الشرعي.

المدعية الكاتب القاضي

وبسؤال المدعية عما أُعذر من أجله المدعى عليه أجابت قائلة: إن المدعى عليه ما زال تاركاً وطئي وهاجري بدون سبب شرعي ولا عذر مقبول رغم أعذاره، لذلك وطلبت إجراء المقتضى الشرعي.

المدعية الكاتب القاضي

كلف المدعية بحلف اليمين الشرعية بعد تصويرها لها وتحذيرها من عاقبتها ومغبتها ثلاث مرات بقولها (أقسم بالله العظيم المنتقم الجبار إن زوجي محمد بن حسن بن محمد الحاج علي الغائب عن هذا المجلس والداخل بي بصحيح العقد الشرعي، قد هجرني وترك وطئي منذ أكثر من ستة أشهر وتركني هكذا لا أنا زوجة مثل باقي الزوجات ولا مطلقة أنتظر الأزواج، وقد تضررت فعلاً من تركه لي على هذه الحال.

المدعية الكاتب القاضي

وحيث ثبتت دعوى المدعية كاملة بالإقرار والأعذار واليمين الشرعية، فقد سئلت عن أقوالها الأخيرة، فكررت ما سبق وختمت أقوالها ونظراً لتوافر أسباب الحكم فقد أعلنت ختام هذه المحاكمة فهمت ذلك للمدعية الحاضرة في المجلس علناً بسم الله الرحمن الرحيم وأصدرت القرار التالي نصه:

القرار

بناءً على الدعوى والطلب والإقرار والأعذار واليمين الشرعية واستناداً للمواد (38 و 39 و 114 و 159) ومن قانون أصول المحاكمات الشرعية والمادة (97) من قانون حقوق العائلة، وحيث أعذر المدعى عليه محمد المذكور بوطء زوجته وترك هجرها فلم يقد بذلك رغم إعذاره فقد حكمت للمدعية خديجة المذكورة على المدعى عليه محمد المذكور بطلقة واحدة رجعية بعد الدخول وذلك منعاً للضرر الحاصل من هجره لها، فلا هي زوجة، ولا مطلقة مدة تزيد على

سنة أشهر وعليها العدة وذلك اعتباراً من تاريخ أدناه (2004/5/16م) ولها حق التزويج بمن تشاء من المسلمين الأكفاء بعد انقضاء عدتها الشرعية، واكتسب هذا الحكم الدرجة القطعية حكماً وجاهياً بحق المدعية قابلاً للاستئناف غيابياً بدرجة وجاهية بحق المدعى عليه قابلاً للاستئناف، فهمته للمدعية في المجلس علناً (ويجب على الجهة التي يُناط بها التنفيذ أن تبادر إليه متى طُلب منها وعلى كل سلطة وكل قوة أن تُعين على إجرائه ولو باستعمال القوة الجبرية متى طُلب منها ذلك طبقاً لنصوص القانون) وحرر في / / م .

القاضي

الكاتب

المدعية

توضيح وتعليق:

والذي يظهر لي بأن هذا التطبيق والذي يعمل به في المحاكم الشرعية في قطاع غزة لم يرد في قانون الأحوال الشخصية فيه نص وهو وفق تعميم قاضي القضاة والتي لا يسمح للزوجة بطلب التفريق إلا بعد مضي سنة على هجر زوجها لها، وهذا مخالف لما ترجح إلينا من قول بعض فقهاء الحنفية وجمهور المالكية والحنابلة، والذين يرون إن للزوجة الحق بطلب التفريق بعد مضي أربعة أشهر.

الملحق رقم(4).

تطبيقات دعوى زمن ومكان مشاهدة الأولاد^(١).

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب الفضيلة قاضي محكمة جباليا الشرعية المحترم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد:

الموضوع دعوى زمن ومكان مشاهدة الأولاد

المدعي/ محمد بن أحمد بن محمود أبو الخير من بيت لاهيا وسكانها .

المدعى عليه/ خلود بنت خالد بن خليل حمودة من بيت لاهيا وسكانها.

أعرض لفضيلتكم إنني زوج وداخل بصحيح العقد الشرعي إلى المدعى عليها خلود المذكورة هذه الحاضرة ولا تزال الزوجية الصحيحة الشرعية قائمة بيننا حتى الآن وقد تولد لي منها ولد ويدعى سمير ومضى من عمره أربع سنوات وهو حي يرزق في حضانة المدعى عليها وتحت

١- مقابلة شخصية مع فضيلة القاضي: محمد أبو راس قاضي محكمة جباليا الشرعية بتاريخ 25/ 3/ 2009م.

يدها وإنني أنا والده وأقرب العصابات له ولي الحق في مشاهدته للاطمئنان عليه، وقد طالبت المدعى عليها بتمكيني من هذه المشاهدة، فامتنعت بدون حق ولا وجه شرعي، لذا ألتمس من محكماتكم الموقرة الحكم لي على المدعى عليها بتمكيني من مشاهدة ابني الصغير سمير المذكور لكي اطمئن على صحته ومشاهدته وأمر المدعى عليها بعدم معارضتي في ذلك وسؤال المدعى عليها هذه الحاضرة عن هذه الدعوى وإجراء المقتضى الشرعي

وتفضلوا بقبول الاحترام

وحرر في / /
المدعية /
ودعوى رقم / /

تقرر رؤية الدعوى يوم /
الموافق / /
الساعة صباحاً وفهم للمدعية
وحرر في / /
المدعية /

في المجلس الشرعي المعقود لدينا في محكمة جباليا الشرعية حضر المكلفان شرعاً والمعروفان ذاتاً لدى هذه المحكمة بالبطاقة الشخصية المدعي محمد بن أحمد بن محمود أبو الخير والمدعى عليها خلود بنت خالد بن خليل حمودة وهما من بيت لاهيا وسكانها وطلبا إجراء المقتضى الشرعي

المدعية	المدعى عليه	الكاتب	القاضي
---------	-------------	--------	--------

ادعى المدعي محمد المذكور دعواه قائلاً: أنني زوج ودخل بصحيح العقد الشرعي إلى المدعى عليها خلود المذكورة هذه الحاضرة ولا تزال الزوجية الصحيحة الشرعية قائمة بيننا حتى الآن وقد تولد لي منها ولد ويدعى سمير ومضى من عمره أربع سنوات وهو حي يرزق في حضانة المدعى عليها وتحت يدها وإنني أنا والده وأقرب العصابات له ولي الحق في مشاهدته للاطمئنان عليه وقد طالبت المدعى عليها بتمكيني من هذه المشاهدة، فامتنعت بدون حق ولا وجه شرعي لذا ألتمس من محكماتكم الموقرة الحكم لي على المدعى عليها بتمكيني من مشاهدة ابني الصغير سمير المذكور لكي اطمئن على صحته ومشاهدته وأمر المدعى عليها بعدم معارضتي في ذلك وسؤال المدعى عليها هذه الحاضرة عن هذه الدعوى وإجراء المقتضى الشرعي

المدعية	الكاتب	القاضي
---------	--------	--------

وبسؤال المدعى عليها عما قرره المدعي، فقالت أصادق على جميع ما قرره المدعي حرفاً بحرف ولا مانع من تمكنه من مشاهدة ابنه المذكور حسب الوجه الشرعي وأطلب إجراء المقتضى الشرعي

المدعى عليها	الكاتب	القاضي
كلف المتدعيان بتحديد مكان وزمان المشاهدة المطلوبة، فقالا إننا اتفقنا على أن تكون المشاهدة في كل يوم خميس من كل أسبوع في مؤسسة رعاية أسر الشهداء لمدة ساعتين من الساعة الواحدة حتى الثالثة عصراً وطلبنا إجراء الإيجاب الشرعي .		

المدعى عليها	الكاتب	القاضي
وعليه وقد سئل المتدعيان عن أقوالهما الأخيرة فكررا ما سبق وختما أقوالهما وطلبنا إجراء المقتضى الشرعي وعليه وحيث ثبتت دعوى المدعي بالإقرار والتراضي ولتوافر أسباب الحكم فقد أعلنت ختام المحاكمة، فهمت ذلك للمتدعيين في المجلس وأصدرت القرار التالي :		
القرار		

بناء على الدعوى والطلب والإقرار والتراضي استناداً للمواد (38،39) من قانون أصول المحاكمات الشرعية، فقد حكمت للمدعي محمد المذكور على المدعى عليها خلود المذكورة بتمكنه من مشاهدة ابنه سمير المتولد له منها وذلك يوم الخميس من كل أسبوع في مؤسسة رعاية أسر الشهداء لمدة ساعتين من الساعة الواحدة حتى الساعة الثالثة عصراً وأمرت المدعى عليها بعدم معارضته، في ذلك في المكان والزمان المحددين وذلك اعتباراً من تاريخه أدناه حكماً وجاهياً بحق المتدعيين المذكورين قابلاً للاستئناف والطعن فهمته للمتدعيين في المجلس علناً (ويجب على الجهة التي يُنَاط بها التنفيذ أن تُبادر إليه متى طُلب منها وعلى كل سلطة وكل قوة أن تُعين على إجراءاته ولو باستعمال القوة الجبرية متى طُلب منها ذلك طبقاً لنصوص القانون) وحرر في / / م.

المدعية	المدعى عليه	الكاتب	القاضي
---------	-------------	--------	--------

توضيح وتعليق:

هذا التطبيق يعمل به في المحاكم الشرعية في قطاع غزة ولم يرد في قانون الأحوال الشخصية فيه نص وهو وفق تعميم قاضي القضاة والتي يحدد مكان وزمان معين للمشاهدة، ونحن نوافق هذا التعميم لما فيه من مصلحة للمحضون وكلا الأبوين.

الملحق رقم(5).

تطبيقات دعوى نفقة الولادة وكسوة المولود^(١).

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب الفضيلة قاضي محكمة جباليا الشرعية المحترم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد:

الموضوع دعوى نفقة الولادة وكسوة المولود

المدعية/ كوثر بنت محمود بن حسن حمودة من بيت لاهيا وسكانها .

المدعى عليه/ حسن بن خالد بن يحيى أبو زيد من بيت لاهيا وسكانها.

أعرض لفضيلتكم إنني زوجة ومدخولة بصحيح العقد الشرعي إلى المدعى عليه حسن المذكور هذا الحاضر ولا تزال الزوجية الصحيحة الشرعية قائمة بيننا حتى الآن، وإنني حامل منه في شهري التاسع ومن المتوقع أن أضع حملي في الأيام القليلة القادمة وحيث إن وضع الحمل يحتاج إلى مصاريف وتكاليف والمولود يحتاج إلى كسوة مستعجلة، وإن المدعى عليه حسن المذكور هو صاحب الحمل وألزم الناس بدفع هذه المصاريف وثمان الكسوة، وقد طالبت به هذه المصاريف وثمان الكسوة، فامتنع حسن المذكور عن دفعها بدون حق، ولا وجه شرعي، لذا ألتمس من محكماتكم الموقرة الحكم لي على المدعى عليه فلان بمصاريف الولادة وثمان المولود حسب حاله وأمثاله وأمره بدفعها وتسليمها لي وتضمينه الرسوم والمصروفات القانونية وسؤاله عن هذه الدعوى حسب تقرير لي لها في مجلسكم وإجراء المقتضى الشرعي.

وتفضلوا بقبول الاحترام

المدعية /

وحرر في / /

ودعوى رقم / /

تقرر رؤية الدعوى يوم /

الموافق / /

الساعة صباحاً وفهم للمدعية

وحرر في / /

المدعية /

١ — مقابلة شخصية مع فضيلة القاضي محمد أبو راس قاضي محكمة جباليا الشرعية بتاريخ 26/ 5/ 2009م.

في المجلس الشرعي المعقود لدينا في محكمة جباليا الشرعية حضرت المكلفة شرعاً المعروفة ذاتاً لدى هذه المحكمة بالبطاقة الشخصية المدعية كوثر بنت محمود بن حسن حمودة من بيت لاهيا وسكانها وحضر بحضورها والمدعى عليه حسن بن خالد بن يحيى أبو زيد من بيت لاهيا وسكانها وطلبوا إجراء المقتضى الشرعي.

المدعية	المدعى عليه	الكاتب	القاضي
---------	-------------	--------	--------

ادعت المدعية دعوها قائلة إنني زوجة ومدخولة بصحيح العقد الشرعي إلى المدعى عليه حسن المذكور هذا الحاضر ولا تزال الزوجية الصحيحة الشرعية قائمة بيننا حتى الآن، وإنني حامل منه في شهري التاسع ومن المتوقع أن أضع حملي في الأيام القليلة القادمة وحيث إن وضع الحمل يحتاج إلى مصاريف وتكاليف والمولود يحتاج إلى كسوة مستعجلة، وإن المدعى عليه هو صاحب الحمل وألزم الناس بدفع هذه المصاريف وثمان الكسوة، وقد طالبته بهذه المصاريف وثمان الكسوة، فامتنع عن دفعها بدون حق ولا وجه شرعي، لذا ألتمس من محكماتكم الموقرة الحكم لي على المدعى عليه حسن المذكور بمصاريف الولادة وثمان المولود حسب حاله وأمثاله وأمره بدفعها وتسليمها لي وتضمينه الرسوم والمصروفات القانونية، وسؤاله عن هذه الدعوى حسب تقرير لي لها في مجلسكم وإجراء المقتضى الشرعي.

المدعية	المدعى عليه	الكاتب	القاضي
---------	-------------	--------	--------

وبسؤال المدعى عليه عما قرره المدعية، فقال: إنني أصادق على جميع ما قرره المدعية حرفاً بحرف ولا مانع عندي من دفع مصاريف الولادة وثمان الكسوة المطلوبة حسب حالي وأمثالي وإنني بطوعي واختياري أفرض على نفسي مبلغاً وقدره (80) ديناراً أردنياً مقابل مصاريف ولادتها وكسوة مولودها أطلب إلزامي بذلك وقالت المدعية رضيت بما فرض المدعى عليه على نفسه من مصاريف للولادة وثمان للكسوة أطلب إلزامه بذلك وطلبوا إجراء الإيجاب الشرعي

المدعية	المدعى عليه	الكاتب	القاضي
---------	-------------	--------	--------

سئل المتداعيان عن أقوالهما الأخيرة، فكررا ما سبق وختما أقوالهما وطلب إجراء المقتضى الشرعي.

المدعية	المدعى عليه	الكاتب	القاضي
---------	-------------	--------	--------

وعليه وحيث ثبتت دعوى المدعية بالإقرار والتراضي ولتوافر أسباب الحكم فقد أعلنت ختام المحاكمة، فهمت ذلك للمتداعيين في المجلس وأصدرت القرار التالي:

جاء في البند السادس من عقد زواجي أنا والمدعى عليه الشروط الخاصة بإحدى الزوجين (اشتترطت الزوجة على الزوج أن تكمل تعليمها الجامعي على نفقة الزوج وقد وافق الزوج على ذلك) وقد جاء أيضاً في البند العاشر صيغة العقد إنه جرى إيجاب وقبول شرعيان صحيحان بين وكيل الزوجة والدها محمد المذكور والزوج أحمد المذكور بأنفسهما بألفاظ الانكاح على المهر المذكور وعلى شرط أن تكمل الزوجة تعليمها الجامعي على نفقة الزوج، وقد طالبت المدعى عليه أحمد المذكور بالإنفاق على تعليمها الجامعي، فامتنع بدون حق ولا وجه شرعي، لذا ألتمس من محكمتكم الموقرة الحكم لي عليه بالإنفاق على تعليمي الجامعي وأمره بدفعها وتسليمها لي وتضمينه الرسوم والمصروفات القانونية، وسؤاله عن هذه الدعوى حسب تقريرتي لها في مجلسكم وإجراء المقتضى الشرعي.

وتفضلوا بقبول الاحترام

وحرر في / / المدعية /

ودعوى رقم / /

تقرر رؤية الدعوى يوم /

/ / الموافق

الساعة صباحاً وفهم للمدعية

وحرر في / /

المدعية /

في المجلس الشرعي المعقود لدينا في محكمة جباليا الشرعية حضرت المكلفة شرعاً المعروفة ذاتاً لدى هذه المحكمة بالبطاقة الشخصية المدعية فاطمة بنت محمد بن أحمد الخالدي من بيت لاهيا وسكانها وحضر بحضورها المدعى عليه أحمد بن علي بن حسن الخالدي من بيت لاهيا وسكانها وطلبوا إجراء المقتضى الشرعي.

القاضي

الكاتب

المدعى عليه

المدعية

ادعت المدعية دعواها قائلة إنني زوجة ومدخولة بصحيح العقد الشرعي إلى المدعى عليه أحمد المذكور هذا الحاضر ولا تزال الزوجية الصحيحة الشرعية قائمة بيننا حتى الآن، وإنني طالبة جامعية، وقد جاء في البند السادس من عقد زواجي أنا والمدعى عليه الشروط الخاصة بإحدى الزوجين (اشتترطت الزوجة على الزوج أن تكمل تعليمها الجامعي على نفقة الزوج، وقد وافق

الزوج على ذلك) وقد جاء أيضاً في البند العاشر صيغة العقد إنه جرى إيجاب وقبول شرعيان صحيحان بين وكيل الزوجة والدها محمد المذكور والزوج أحمد المذكور بأنفسهما بألفاظ الانكاح على المهر المذكور وعلى شرط أن تكمل الزوجة تعليمها الجامعي على نفقة الزوج وقد طالبت المدعى عليه أحمد المذكور بالإنفاق على تعليمها الجامعي، فامتنع بدون حق ولا وجه شرعي، لذا ألتمس من محكمتكم الموقرة الحكم لي عليه بالإنفاق على تعليمي الجامعي وأمره بدفعها وتسليمها لي وتضمينه الرسوم والمصروفات القانونية، وسؤاله عن هذه الدعوى حسب تقريرتي لها في مجلسكم وإجراء المقتضى الشرعي.

المدعية الكاتب القاضي

وبسؤال المدعى عليه عما جاء في لائحة الدعوى أجاب قائلاً: إنني أصادق على قيام الزوجية الصحيحة الشرعية بيننا حتى الآن، وأنكر باقي دعوى المدعية أطلب رد دعواها وإجراء المقتضى الشرعي؟

المدعى عليه الكاتب القاضي

كلفت المدعية بإثبات باقي دعواها حسب الوجه الشرعي، فأبرزت صورة عن عقد الزواج وبالاطلاع عليها تبين أنه طبق دعوى المدعية، وقد جاء فيها في البند السادس الشروط الخاصة) اشترطت الزوجة على الزوج أن تكمل تعليمها الجامعي على نفقة الزوج ووافق الزوج على ذلك) وقد جاء أيضاً في البند العاشر الصيغة أيضاً وهي صورة طبق الأصل وموقعة ومصدقة ومستوفاة رسوم الإبراز المقرر وخالية من شائتي التصنيع والتزوير وحفظت في ملف الدعوى وطلبت إجراء المقتضى الشرعي

المدعية الكاتب القاضي

وحيث ثبتت دعوى المدعية كاملة بالإقرار والبيئة الخطية، فقد سئل المتداعيان عن أقوالهما الأخيرة فكررا ما سبق وختما أقوالهما الأخيرة ونظراً لتوافر أسباب الحكم، فقد أعلنت ختام هذه المحاكمة، فهمت ذلك للمتداعيين الحاضرين في المجلس علناً وبسم الله الرحمن الرحيم أصدر القرار التالي نصه:

القرار

بناءً على الدعوى والطلب والإقرار والبيئة الخطية واستناداً للمواد (38،48،46،39) من قانون أصول المحاكمات الشرعية، فقد حكمت بإلزام المدعى عليه أحمد المذكور بالإنفاق على تعليم

زوجته المدعية فاطمة المذكورة طبقاً للشرط الوارد في عقد زواجهما اعتباراً من تاريخه أدناه وأمره بدفع ذلك وتسليمه للمتداعيين لتتفق على تعليمها حسب الوجه الشرعي والإذن بالاستدانة والرجوع عليه بما يتراكم من ذلك وضمنته الرسوم والمصروفات القانونية حكماً وجاهياً بحق المتداعيين المذكورين قابلاً للاستئناف فهمته لهما في المجلس علناً (ويجب على الجهة التي يُنَاط بها التنفيذ أن تُبادر إليه متى طُلب منها وعلى كل سلطة وكل قوة أن تُعين على إجراءاته ولو باستعمال القوة الجبرية متى طُلب منها ذلك طبقاً لنصوص القانون) وحرر في / / م.

المدعية المدعى عليه الكاتب القاضي

توضيح وتعليق:

هذا التطبيق يعمل به في المحاكم الشرعية في قطاع غزة ولم يرد في قانون الأحوال الشخصية فيه نص وهو وفق المذاهب الفقهية الأربعة، وهو ما ترجح لنا العمل به.

الملحق رقم(7)

تطبيقات دعوى نفقة تعليم الأولاد^(١).

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب الفضيلة قاضي محكمة جباليا الشرعية المحترم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد:

الموضوع دعوى نفقة تعليم الأولاد

المدعي/ خالد بن حسين بن سعيد الزين من بيت لاهيا وسكانها.

المدعى عليه/ حسين بن سعيد بن علاء الزين من بيت لاهيا وسكانها.

أعرض لفضيلتكم أن المدعى عليه والدي حسين المذكور هذا الحاضر وقد تولدت له من زوجته

ولاء بنت حمزة بن عماد الزين بصحيح العقد الشرعي وإنني الآن أبلغ من العمر تسعة عشر

عاماً حيث، إنني قد ولدت في تاريخ (1991/10/1م) وحيث إنني طالب جامعي ومتفوق في

دراستي الجامعية وإنني فقير لا ملك لي ولا مال ولا عقار وأن والدي المدعى عليه حسين

المذكور غني ومتكسب وتكسبه يكفيه وزيادة وحيث إنني فقير وأن التعليم الجامعي يحتاج إلى

رسوم جامعية ومصاريف دراسية وحيث أن والدي المدعى عليه حسين المذكور أحق الناس

١ — مقابلة شخصية مع فضيلة القاضي/ سعيد أبو الجبين عضو المحكمة العليا بتاريخ 25/6/2009م.

بالإنفاق علي وقد طالبته بالإنفاق على تعليمي الجامعي إلا أنه امتنع بدون حق ولا وجه شرعي،
لذلك ألتمس من محكماتكم الموقرة بالحكم لي على والدي المدعى عليه بالإنفاق على تعليمي
الجامعي وأمره بدفع تكاليف دراستي وإذنه بالاستدانة والصرف والرجوع عليه بما يتراكم
وتضمنه الرسوم والمصروفات القانونية وسؤاله عن هذه الدعوى وإجراء المقتضى الشرعي.
وحرر في / /
المدعي /
ودعوى رقم / /

تقرر رؤية الدعوى يوم /
الموافق / /
الساعة صباحاً وفهم للمدعية
وحرر في / /
المدعي /
في المجلس الشرعي المعقود لدينا في محكمة جباليا الشرعية حضر المكلفان شرعاً المعروفان
ذاتاً لدى هذه المحكمة بالبطاقة الشخصية المدعي خالد بن حسين بن سعيد الزين و المدعى عليه
حسين بن سعيد بن علاء الزين من بيت لاهيا وسكانها وطلباً إجراء المقتضى الشرعي.
المدعي المدعى عليه الكاتب القاضي

ادعى المدعي دعواه قائلاً: إن المدعى عليه والدي حسين المذكور هذا الحاضر وقد تولدت له
من زوجته ولأه بنت حمزة بن عماد الزين بصحيح العقد الشرعي وإنني الآن أبلغ من العمر
تسعة عشر عاماً حيث إنني قد ولدت في تاريخ (1991/10/1م) وحيث إنني طالب جامعي
ومتفوق في دراستي الجامعية وإنني فقير لا ملك لي ولا مال ولا عقار وأن والدي المدعى عليه
حسين المذكور غني ومتكسب وتكسبه يكفيه وزيادة وحيث إنني فقير وأن التعليم الجامعي يحتاج
إلى رسوم جامعية ومصاريف دراسية وحيث إن والدي المدعى عليه حسين المذكور أحق الناس
بالإنفاق علي وقد طالبته بالإنفاق على تعليمي الجامعي إلا أنه امتنع بدون حق ولا وجه شرعي
لذلك ألتمس من محكماتكم الموقرة بالحكم لي على والدي المدعى عليه بالإنفاق على تعليمي
الجامعي وأمره بدفع تكاليف دراستي وإذنه بالاستدانة والصرف والرجوع عليه بما يتراكم
وتضمنه الرسوم والمصروفات القانونية وسؤاله عن هذه الدعوى وإجراء المقتضى الشرعي.
المدعي الكاتب القاضي

وبسؤال المدعى عليه حسين المذكور أجاب قائلاً أصادق على تولد المدعي لي من زوجتي المدعية وعلى عمره المذكور، وأنكر باقي الدعوى أطلب رد دعوى المدعي وإجراء المقتضى الشرعي .

المدعى عليه	الكاتب	القاضي
-------------	--------	--------

كلف المدعي إثبات باقي دعواه حسب الوجه الشرعي، فأبرز شهادة قيد وبالإطلاع عليها تبين أنها صادرة عن الجامعة الإسلامية بتاريخ (2009/2/1م) الفصل الدراسي الأول وبالإطلاع عليها تبين أنها تفيد أن المدعي خالد بن حسين بن سعيد الزين هو طالب في الجامعة الإسلامية كلية الشريعة والقانون قسم الشريعة الإسلامية وهو مسجل في الفصل الأول وهي أصل وخالية من شائبتى التزوير والتصنيع ومستوفاة رسوم الإبراز حسب الأصول، كما وأبرز من يده كشف درجات وبالإطلاع عليها تبين أن المدعي قد حصل على معدل تراكمي وقدره (85 %) وهو أصل أيضاً وخالي من شائبتى التزوير والتصنيع ومستوفاة رسوم الإبراز المقررة حفظتاً في ملف الدعوى .

المدعي	الكاتب	القاضي
--------	--------	--------

كلف المدعي إثبات باقي دعواه، فقال إنني أثبت بشهادة كل واحد من أسامة بن رزق بن غازي عبد، جميل بن أحمد بن طلال عاشور، ووسام بن موسى بن خالد وليد، حسن بن محمود بن زاهر رزق.

نودي للشهادة وأدائها على الشاهد أسامة عبدالله، فحضر وهو مكلف شرعاً وبسؤاله عن اسمه فأجاب قائلاً: أسامة بن رزق بن غازي عبدالله من بيت لاهيا وسكانها وعمرى 30 عاماً وصنعتي موظف حكومي ولا يربطني بالمتداعيين أي صلة قرابة وشهد لدينا منفرداً بمواجهة المتداعيين بعد أن حلف اليمين الشرعية بلفظ (والله العظيم ما أشهد إلا الحق ولا شيء غير الحق) أشهد إن المدعي خالد المذكور ابن المدعى عليه حسين المذكور وقد تولد له من زوجته ولاء بنت حمزة بن عماد الزين بصحيح العقد الشرعي وهو يبلغ من العمر تقريباً تسعة عشر عاماً وهو طالب جامعي مجتهد في الجامعة الإسلامية في كلية الشريعة والقانون قسم الشريعة الإسلامية وإن المدعي فقير لا ملك له ولا مال ولا عقار وإن والده المدعى عليه حسين المذكور وهو غني ومتكسب وتكسبه يكفيه وزيادة ولا يوجد نفقة للمدعي ممن تجب نفقته عليه سوى

المدعى عليه والده حسين المذكور وقد طالبه بالإنفاق على تعليمه الجامعي إلا أنه امتنع بدون حق ولا وجه شرعي وهذه شهادتي بها أشهد وعليه أوقع.

الشاهد	المدعى	الكاتب	القاضي
نودي للشهادة وأدائها على الشاهد جميل عاشور، فحضر وهو مكلف شرعاً وبسؤاله عن اسمه فأجاب قائلاً: جميل بن أحمد بن طلال عاشور من بيت لاهيا وسكانها وعمرى (50 عاماً وصنعتي موظف حكومي ولا يربطني بالمتداعيين أي صلة قرابة وشهد لدينا منفرداً بمواجهة المتداعيين بعد أن حلف اليمين الشرعية بلفظ (والله العظيم ما أشهد إلا الحق ولا شيء غير الحق) أشهد إن المدعى خالد المذكور ابن المدعى عليه حسين المذكور وقد تولد له من زوجته ولاء بنت حمزة بن عماد الزين بصحيح العقد الشرعي وهو يبلغ من العمر تقريباً تسعة عشر عاماً وهو طالب جامعي مجتهد في الجامعة الإسلامية في كلية الشريعة والقانون قسم الشريعة الإسلامية وإن المدعى فقير لا ملك له ولا مال ولا عقار وإن والده المدعى عليه حسين المذكور هو غني ومتكسب وتكسبه يكفيه وزيادة ولا يوجد نفقة للمدعى ممن تجب نفقته عليه سوى المدعى عليه والده حسين المذكور وقد طالبه بالإنفاق على تعليمه الجامعي إلا أنه امتنع بدون حق ولا وجه شرعي وهذه شهادتي بها أشهد وعليه أوقع.			

الشاهد	المدعى	الكاتب	القاضي
كلف المدعى بإحضار باقي شهوده، فقال إن نصاب الشهادة قد تم بمن شهد من شهودي طبق دعواي وأغض النظر عن باقي الشهود وأطلب إجراء المقتضى الشرعي.			

المدعى	الكاتب	القاضي
وعليه وبمراجعة ملف الدعوى وشهادة كل واحد من الشهود أسامة بن رزق بن غازي عبدالله، جميل بن أحمد بن طلال عاشور، تبين لنا أن كل واحد من الشاهدين قد شهد لدينا منفرداً وقد شهد كل واحد منهما طبق شهادة الآخر وقد شهد طبق دعوى المدعى، لذلك فقد قررت اعتمادها واعتبارها بيئة شخصية.		

المدعى	الكاتب	القاضي
وحيث ثبتت دعوى المدعى كاملة بالإقرار واليمين الشخصية، فقد سئل المتداعيان عن أقوالهما الأخيرة فكررا ما سبق وختما أقوالهما ونظراً لتوافر أسباب الحكم، فقد أعلنت ختام هذه المحاكمة وبسم الله الرحمن الرحيم أصدر القرار التالي نصه:		

أحمد المذكور فامتنع بدون حق ولا وجه شرعي لذا ألتمس من محكماتكم الموقرة الحكم لي عليه بمصاريف علاجي وإذن بالاستدانة والصرف والرجوع عليه بما يتراكم من ذلك وتضمينه الرسوم والمصروفات القانونية وسؤاله عن هذه الدعوى وإجراء المقتضى الشرعي.

وتفضلوا بقبول الاحترام

وحرر في / /
ودعوى رقم / /
المدعية /

تقرر رؤية الدعوى يوم /
الموافق / /
الساعة صباحاً وفهم للمدعية
وحرر في / /
المدعية /

في المجلس الشرعي المعقود لدينا في محكمة جباليا الشرعية حضرت المكلفة شرعاً المعروفة ذاتاً لدى هذه المحكمة بالبطاقة الشخصية المدعية مريم بنت محمد بن علي الرضيع من بيت لاهيا وسكانها وحضر بحضورها والمدعى عليه أحمد بن عليان بن إبراهيم المصري من بيت لاهيا وسكانها وطلبا إجراء المقتضى الشرعي.

المدعية المدعى عليه الكاتب القاضي
ادعت المدعية دعواها قائلة: إنني زوجة ومدخولة بصحيح العقد الشرعي إلى المدعى عليه أحمد المذكور هذا الحاضر ولا تزال الزوجية الصحيحة الشرعية قائمة بيننا حتى الآن، وإنني الآن مريضة بمرض مزمن وإن هذا المرض يحتاج إلى مصاريف علاج وقد طالبت المدعى عليه زوجي أحمد المذكور، فامتنع بدون حق ولا وجه شرعي، لذا ألتمس من محكماتكم الموقرة الحكم لي عليه بمصاريف علاجي وإذن بالاستدانة والصرف والرجوع عليه بما يتراكم من ذلك وتضمينه الرسوم والمصروفات القانونية وسؤاله عن هذه الدعوى وإجراء المقتضى الشرعي.

المدعية الكاتب القاضي
وبسؤال المدعى عليه عما جاء في لائحة الدعوى أجاب قائلاً: أصادق على جميع دعوى المدعية حرفاً بحرف ولا مانع عندي من الإنفاق على زوجتي المدعية لعلاجها وأطلب إجراء المقتضى الشرعي.

المدعى عليه الكاتب القاضي

وحيث ثبتت دعوى المدعية كاملة بالإقرار والتراضي، فقد سئل المتدعيان عن أقوالهما الأخيرة فكررا ما سبق وختما أقوالهما الأخيرة، ونظراً لتوافر أسباب الحكم، فقد أعلنت ختام هذه المحاكمة فهتم ذلك للمتدعيين الحاضرين في المجلس علناً وبسم الله الرحمن الرحيم أُصدر القرار التالي نصه:

بناءً على الدعوى والطلب والإقرار والتراضي واستناداً للمواد (38 ، 39) من قانون أصول المحاكمات الشرعية، فقد حكمت بإلزام المدعى عليه أحمد المذكور بمصاريف علاج زوجته المدعية مريم المذكورة بلغت ما بلغت اعتباراً من تاريخه أدناه وأمره بدفع ذلك وتسليمه للمتداعيين لتتفق على تعليمها حسب الوجه الشرعي وإدانتها بالاستدانة والرجوع عليه بما يتراكم من ذلك وضمنته الرسوم والمصروفات القانونية حكماً وجاهياً بحق المتداعيين المذكورين قبلاً للاستئناف، فهمته لهما في المجلس علناً (ويجب على الجهة التي يُنَاط بها التنفيذ أن تُبادر إليه متى طُلب منها وعلى كل سلطة وكل قوة أن تُعين على إجرائه ولو باستعمال القوة الجبرية متى طُلب منها ذلك طبقاً لنصوص القانون) وحرر في / / م .

توضیح و تعلیق:

هذا التطبيق يعمل به في المحاكم الشرعية في قطاع غزة، ولم يرد في قانون الأحوال الشخصية فيه نص وهو وفق المذهب الفقهية الأربعة، والتي لا توجب على الزوج نفقة علاج زوجته، والذي يترجح للباحث العمل به وفق أقوال بعض العلماء المعاصرين، الذين يوجبون نفقة علاج الزوجة على الزوج.

الملحق رقم (9)

تطبيقات دعوى نفقة علاج الأولاد^(١).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صاحب الفضيلة قاضي محكمة جباليا الشرعية المحترم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد:

الموضوع دعوى نفقة علاج الأولاد

١ - مقابلة شخصية مع فضيلة القاضي: سعيد أبو الجبين عضو المحكمة الشرعية العليا بتاريخ 20/6/2009م.

المدعى / أحمد بن سالم بن حازم اسليم من بيت لاهيا وسكانها .

المدعى عليه / سالم بن حازم بن محمد اسليم من بيت لاهيا وسكانها من بيت لاهيا وسكانها .
أعرض لفضيلتكم أن المدعى عليه والدي أحمد المذكور هذا الحاضر وقد تولدت له من زوجته بنت مؤمن بن فريد اسليم بصحيح العقد الشرعي وإنني بالغ بالسن والاحتلام وأبلغ من العمر سبعة عشر عاماً وإنني مريض بمرض عُضال وإن مرضي يحتاج إلى مصاريف علاج كثيرة وإنني فقير لا ملك ولا مال لي ولا عقار وإن والدي سالم المذكور غني ومتكسب وقد طالبت به بمصروفات علاجي إلا أنه امتنع عن الإنفاق على علاجي أطلب الحكم لي علي والدي المدعى عليه بمصروفات علاجي وأمره بدفعها وتسليمها لي وإذن بالاستدانة والصرف والرجوع عليه بما يتراكم من ذلك وتضمنه الرسوم والمصروفات القانونية وسؤاله عن هذه الدعوى وإجراء المقتضى الشرعي.

المدعى /

وحرر في / /

ودعوى رقم / /

تقرر رؤية الدعوى يوم /

الموافق / /

الساعة صباحاً وفهم للمدعية

وحرر في / /

المدعى /

في المجلس الشرعي المعقود لدينا في محكمة جباليا الشرعية حضر المكلف شرعاً المعروفة ذاتاً لدى هذه المحكمة بالبطاقة الشخصية المدعى أحمد بن سالم بن حازم اسليم من بيت لاهيا وسكانها والمدعى عليه / سالم بن حازم بن محمد اسليم من بيت لاهيا وسكانها وطلبا إجراء المقتضى الشرعي.

القاضي

الكاتب

المدعى عليه

المدعى

ادعت المدعية دعواها قائلة أن المدعى عليه والدي أحمد المذكور هذا الحاضر وقد تولدت له من زوجته حفصة بنت مؤمن بن فريد اسليم بصحيح العقد الشرعي وإنني بالغ بالسن والاحتلام وأبلغ من العمر سبعة عشر عاماً وإنني مريض بمرض عُضال وإن مرضي يحتاج إلى مصاريف علاج كثيرة وإنني فقير لا ملك ولا مال لي وإن والدي غني ومتكسب وقد طالبت به بمصروفات علاجي إلا أنه امتنع عن الإنفاق على علاجي أطلب الحكم لي علي والدي المدعى عليه

بمصرفات علاجي وأمره بدفعها وتسليمها لي وإذنه بالاستدانة والصرف والرجوع عليه بما يتراكم من ذلك وتضمينه الرسوم والمصرفات القانونية وسؤاله عن هذه الدعوى وإجراء المقتضى الشرعي.

القاضي	الكاتب	المدعية
--------	--------	---------

وبسؤال المدعى عليه عما جاء في لائحة الدعوى أجاب قائلاً أصادق على جميع دعوى المدعية حرفاً بحرف ولا مانع عندي من الإنفاق على ولدي المدعي لعلاجه وأطلب إجراء المقتضى الشرعي.

القاضي	الكاتب	المدعى عليه
--------	--------	-------------

وحيث ثبتت دعوى المدعي كاملة بالإقرار والتراضي، فقد سئل المتدعيان عن أقوالهما الأخيرة فكرر ما سبق وختما أقوالهما الأخيرة ونظراً لتوافر أسباب الحكم، فقد أعلنت ختام هذه المحاكمة فهمت ذلك للمتداعيين الحاضرين في المجلس علناً وبسم الله الرحمن الرحيم أصدر القرار التالي نصه:

القرار

بناء على الدعوى والطلب والإقرار والتراضي واستناداً للمواد (38، 39) من قانون أصول المحاكمات الشرعية، فقد حكمت بإلزام المدعى عليه سالم المذكور بمصاريف علاج ولده المدعي أحمد المذكور بلغت ما بلغت اعتباراً من تاريخه أدناه وأمره بدفع ذلك وتسليمه للمدعي لينفق على علاجه حسب الوجه الشرعي وإذنه بالاستدانة والرجوع عليه بما يتراكم من ذلك وضمنته الرسوم والمصرفات القانونية حكماً وجاهياً بحق المتداعيين المذكورين قابلاً للاستئناف فهمته لهما في المجلس علناً (ويجب على الجهة التي يُنَاط بها التنفيذ أن تُبادر إليه متى طُلب منها وعلى كل سلطة وكل قوة أن تُعين على إجراءاته ولو باستعمال القوة الجبرية متى طُلب منها ذلك طبقاً لنصوص القانون) وحرر في / / م .

توضيح وتعليق:

هذا التطبيق لا يعمل به في المحاكم الشرعية في قطاع غزة، ولم يرد في قانون الأحوال الشخصية فيه نص وهو والذي يترجح للباحث العمل به.

الملحق رقم (10)

طرق تطبيق دعاوى قطع نفقة زوجة^(١).

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب الفضيلة قاضي محكمة جباليا الشرعية المحترم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد:

الموضوع: دعوى قطع نفقة زوجة

المدعي/ إسماعيل بن محمد بن حسين الأحمد من بيت لاهيا وسكانها.

المدعى عليه/ إيمان بنت حسن بن محمود البطش من بيت لاهيا وسكانها.

أعرض لفضيلتكم إنني كنت زوجاً وداخلاً بصحيح العقد الشرعي إلى المدعى عليها إيمان

المذكورة هذه الحاضرة وقد طلقته لدى محكماتكم الموقرة طليقة واحدة رجعية بتاريخ

(2008/12/5م) وقد آلت هذه الطليقة إلى بائمة بينونة صغرى بانقضاء عدتها الشرعية حتى

تاريخ (2009/3/5م) وقد كانت محكماتكم الموقرة قد فرضت لها على نفقة شرعية قدرها (50)

ديناراً أردنياً شهرياً بموجب الحكم الصادر عن هذه المحكمة في القضية أساس (2008/112)

بتاريخ (2008/10/6م) وحيث إن المدعى عليها قد انقضت عدتها الشرعية ولا تزال تطالبني

بهذه النفقة لذا ألتمس من محكماتكم الموقرة الحكم لي عليها بقطع النفقة المفروضة لها على

اعتباراً من تاريخ انقضاء عدتها الشرعية مني الواقع في (2009/3/5م) وأمر المدعى عليها

بعدم مطالبتي بشيء من هذه النفقة اعتباراً من تاريخ انقضاء عدتها المذكورة وسؤالها عن هذه

الدعوى وإجراء المقتضى الشرعي.

المدعي /

وحرر في / /

ودعوى رقم / /

تقرر رؤية الدعوى يوم /

الموافق / /

الساعة صباحاً وفهم للمدعية

١ — مقابلة شخصية مع فضيلة القاضي/ محمد أبو راس قاضي محكمة جباليا الشرعية بتاريخ 2009/7/3م.

وحرر في / /
المدعي/

في المجلس الشرعي المعقود لدينا في محكمة جباليا الشرعية حضر المكلفان شرعاً والمعروفان ذاتاً لدى هذه المحكمة بالبطاقة الشخصية المدعي إسماعيل بن محمد بن حسين الأحمد والمدعي عليها إيمان بنت حسن بن محمود البطش هما من بيت لاهيا وسكانها وطلبا إجراء المقتضى الشرعي.

المدعي	المدعى عليها	الكاتب	القاضي
ادعى المدعي محمد المذكور دعواه قائلاً إنني كنت زوجاً وداخلاً بصحيح العقد الشرعي إلى المدعى عليها إيمان المذكورة هذه الحاضرة و قد طلقتهما لدى محكماتكم الموقرة طلفة واحدة رجعية بتاريخ (2008/12/5م) وقد آلت هذه الطلفة إلى بائمة بينونة صغرى بانقضاء عدتها الشرعية حتى تاريخ (2009/3/5م)، وقد كانت محكماتكم الموقرة قد فرضت لها على نفقة شرعية قدرها (50) ديناراً أردنياً شهرياً بموجب الحكم الصادر عن هذه المحكمة في القضية أساس (2008/112) بتاريخ (2008/10/6م) وحيث إن المدعى عليها قد انقضت عدتها الشرعية ولا تزال تطالبني بهذه النفقة، لذا ألتمس من محكماتكم الموقرة الحكم لي عليها بقطع النفقة المفروضة لها على اعتباراً من تاريخ انقضاء عدتها الشرعية مني الواقع في (2009/3/5م) وأمر المدعى عليها بعدم مطالبتي بشيء من هذه النفقة اعتباراً من تاريخ انقضاء عدتها المذكورة وسؤالها عن هذه الدعوى وإجراء المقتضى الشرعي.			

المدعي	المدعى عليها	الكاتب	القاضي
وبسؤال المدعى عليها عما قرره المدعي فقالت أصادق على جميع ما قرره المدعي حرفاً بحرف ولا مانع عندي من قطع النفقة المفروضة لي عليه اعتباراً من تاريخ انقضاء عدتي الشرعية منه الواقع في (2009/3/5م) أطلب إجراء المقتضى الشرعي.			

المدعى عليها	الكاتب	القاضي
كلف المدعي إبراز حكم النفقة المذكور فأبرزه وبالإطلاع عليه تبين صحة فرض النفقة المذكورة بقدرها المذكور وإعلام الحكم صورة مصدقة ومؤرخة حسب الأصول وخالية من شائباتي التصنيع والتزوير مستوفاة لرسم الإبراز المقرر حفظت في ملف الدعوى وعليه، فقد سئل المتداعيان عن أقوالهما الأخيرة فكررا ما سبق وختما أقوالهما وطلبا إجراء المقتضى		

الشرعي وعليه وحيث ثبتت دعوى المدعي بالإقرار ولتوافر أسباب الحكم، فقد أعلنت ختام المحاكمة وأصدرت القرار التالي:

القرار

بناء على الدعوى والطلب والإقرار واستناداً للمواد (38، 39) من قانون أصول المحاكمات الشرعية، فقد حكمت للمدعي إسماعيل المذكور على المدعى عليها إيمان المذكورة بقطع النفقة المفروضة لها عليه بموجب الحكم الصادر عن هذه المحكمة في القضية أساس (2008/112م) وقدرها (50) ديناراً أردنياً شهرياً بتاريخ (2008/10/6م) وذلك اعتباراً من تاريخ انقضاء عدتها الشرعية منه الوقع في (2009/3/5م) وأمرت المدعى عليها إيمان المذكورة بعدم مطالبة المدعي إسماعيل المذكور بشيء من هذه النفقة اعتباراً من تاريخ انقضاء عدتها منه المذكور حكماً وجاهياً بحق المتداعيين المذكورين قابلاً للاستئناف فهمته لهما في المجلس علناً (ويجب على الجهة التي يُنَاط بها التنفيذ أن تُبادر إليه متى طُلب منها وعلى كل سلطة وكل قوة أن تُعين على إجرائه ولو باستعمال القوة الجبرية متى طُلب منها ذلك طبقاً لنصوص القانون) وحرر في م. / / .

توضيح وتعليق:

هذا التطبيق يعمل به في المحاكم الشرعية في قطاع غزة، ولم يرد في قانون الأحوال الشخصية فيه نص وهو وفق المذهب الفقهي الأربعة، والباحث يوافق المحاكم بالعمل به.

الملحق رقم (11)

تطبيقات دعوى قطع نفقة الأولاد^(١).

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب الفضيلة قاضي محكمة جباليا الشرعية المحترم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد:

الموضوع دعوى قطع نفقة الأولاد

المدعي/ جبر بن سعيد بن إبراهيم سلمان من بيت لاهيا وسكانها .

المدعى عليه/ آمال بنت فتحي بن محمد حسن من بيت لاهيا وسكانها.

١ — مقابلة شخصية مع فضيلة القاضي/ محمد أبو راس قاضي محكمة جباليا الشرعية بتاريخ 2009/7/8م.

أعرض لفضيلتكم إنني زوج وداخل بصحيح العقد الشرعي إلى المدعى عليها آمال المذكورة هذه الحاضرة ولا تزال الزوجية الصحيحة الشرعية قائمة بيننا حتى الآن وكانت قد تولد لي منها على فراشنا الصحيح الشرعي أولاد وهم أحمد، ومحمود، وزينب، وهم أحياء يرزقون وقد كانت محكمتم الموقرة قد حكمت عليّ لكل واحد منهما نفقة كفاية قدرها (25) ديناراً أردنياً شهرياً وذلك بموجب إعلام الحكم الصادر عن هذه المحكمة في القضية أساس (2008/125) بتاريخ (2008/2/16م) وحيث إن هؤلاء الصغار المذكورين قد عادوا لحضائتي وأصبحت أنفق عليهم من مالي الخاص وقد طالبت المدعى عليها آمال المذكورة بقطع هذه النفقة، فامتعت بدون حق ولا وجه شرعي، لذا ألتمس من محكمتم الموقرة الحكم لي على المدعى عليها بقطع النفقة المفروضة للصغار أحمد ومحمود وزينب المذكورين اعتباراً من تاريخ عودتهم لحضائتي وإنفاقي عليهم الواقع في (2009/1/15م) وأمر المدعى عليها بعدم مطالبتني بشيء من هذه النفقة اعتباراً من تاريخ عودتهم المذكور وسؤالها عن هذه الدعوى وإجراء المقتضى الشرعي.

وحرر في / /
ودعوى رقم / /
المدعي /

تقرر رؤية الدعوى يوم /
الموافق / /
الساعة صباحاً وفهم للمدعية
وحرر في / /
المدعي /

في المجلس الشرعي المعقود لدينا في محكمة جباليا الشرعية حضر المكلفان شرعاً والمعروفان ذاتاً لدى هذه المحكمة بالبطاقة الشخصية المدعي جبر بن سعيد بن إبراهيم سلمان والمدعى عليها آمال بنت فتحي بن محمد حسن وهما من بيت لاهيا وسكانها وطلبا إجراء المقتضى الشرعي.

المدعي المدعى عليها الكاتب القاضي

ادعى المدعي جبر المذكور دعواه قائلاً: إنني زوج وداخل بصحيح العقد الشرعي إلى المدعى عليها آمال المذكورة هذه الحاضرة ولا تزال الزوجية الصحيحة الشرعية قائمة بيننا حتى الآن وكانت قد تولد لي منها على فراشنا الصحيح الشرعي أولاد وهم أحمد ومحمود وزينب وهم أحياء يرزقون وقد كانت محكمتم الموقرة قد حكمت عليّ لكل واحد منهما نفقة كفاية قدرها

(25) ديناراً أردنياً شهرياً وذلك بموجب إعلام الحكم الصادر عن هذه المحكمة في القضية أساس (2008/125) بتاريخ (2008/2/16م) وحيث إن هؤلاء الصغار المذكورين قد عادوا لحضائتي وأصبحت أنفق عليهم من مالي الخاص، وقد طالبت المدعى عليها آمال المذكورة بقطع هذه النفقة، فامتنعت بدون حق ولا وجه شرعي، لذا ألتمس من محكمتكم الموقرة الحكم لي على المدعى عليها بقطع النفقة المفروضة للصغار أحمد ومحمود وزينب المذكورين اعتباراً من تاريخ عودتهم لحضائتي وإنفاقي عليهم الواقع في (2009/1/15م) وأمر المدعى عليها بعدم مطالبتي بشيء من هذه النفقة اعتباراً من تاريخ عودتهم المذكور وسؤالها عن هذه الدعوى وإجراء المقتضى الشرعي.

المدعي	الكاتب	القاضي
--------	--------	--------

وبسؤال المدعى عليها عما قرره المدعي فقالت، أصادق على جميع ما قرره المدعي حرفاً بحرف ولا مانع عندي من قطع النفقة المفروضة للصغار المذكورين اعتباراً من تاريخ عودتهم لحضانة والدهم الواقع في (2009/1/15م) أطلب إجراء المقتضى الشرعي.

المدعى عليها	الكاتب	القاضي
--------------	--------	--------

كلف المدعي إبراز حكم النفقة المذكور، فأبرزه وبالإطلاع عليه تبين صحة ما قرره بخصوص حكم النفقة المذكور وإعلام الحكم وهو صورة مصدقة وموقعة ومؤرخة حسب الأصول وخال من شائبي التصنيع والتزوير ومستوفاة لرسم الإبراز المقرر حفظت في ملف الدعوى وطلب إجراء المقتضى الشرعي.

المدعى عليها	الكاتب	القاضي
--------------	--------	--------

وعليه فقد سئل المتداعيان عن أقوالهما الأخيرة فكررا ما سبق وختما أقوالهما وطلبا إجراء المقتضى الشرعي.

المدعي	المدعى عليها	الكاتب	القاضي
--------	--------------	--------	--------

وعليه وحيث ثبتت دعوى المدعي بالإقرار والتراضي ولتوافر أسباب الحكم، فقد أعلنت ختام المحاكمة وأصدرت القرار التالي:-

القرار

بناءً على الدعوى والطلب والإقرار والتراضي واستناداً للمواد (38،39) من قانون أصول المحاكمات الشرعية فقد حكمت للمدعي جبر المذكور على المدعى عليها آمال المذكورة بقطع

النفقة المفروضة لكل واحد من أولاده أحمد ومحمود وزينب المتولدين له منها وقدرها خمسة وعشرون ديناراً أردنياً شهرياً بموجب إعلام الحكم الصادر عن هذه المحكمة في القضية أساس (2008/125) مسجلة في سجل (5) عدد (40) بتاريخ (2008/2/16م) وذلك اعتباراً من تاريخ رجوع الصغار المذكورين من حضانتها وإنفاقه عليهم الواقع في (2009/1/15م) وأمرت المدعى عليها بعدم مطالبة المدعي بشيء من هذه الدعوى اعتباراً من تاريخ رجوعهم المذكور حكماً وجاهياً بحق المتداعيين المذكورين قابلاً للاستئناف فهمته لهما في المجلس علناً (ويجب على الجهة التي يُنَاط بها التنفيذ أن تُبادر إليه متى طُلب منها وعلى كل سلطة وكل قوة أن تُعين على إجرائه ولو باستعمال القوة الجبرية متى طُلب منها ذلك طبقاً لنصوص القانون) وحرر في م / / .

توضيح وتعليق:

هذا التطبيق يعمل به في المحاكم الشرعية في قطاع غزة، ولم يرد في قانون الأحوال الشخصية فيه نص وهو وفق المذهب الفقهي الأربعة، والباحث يوافق المحاكم بالعمل به.

الملحق رقم (12).

تطبيق دعوى زيادة نفقة الأولاد وإنقاصها⁽¹⁾.

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب الفضيلة قاضي محكمة جباليا الشرعية المحترم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد:

الموضوع دعوى زيادة نفقة الأولاد أو إنقاصها

المدعية/ فائق بنت محمد خليل غبن من بيت لاهيا وسكانها .

المدعى عليه/ محمد بن أحمد بن محمود غبن من بيت لاهيا وسكانها.

أعرض لفضيلتكم إنني زوجة ومدخولة بصحيح العقد الشرعي إلى المدعى عليه محمد المذكور هذا الحاضر ولا تزال الزوجية الصحيحة الشرعية قائمة بيننا حتى الآن، وقد تولد لي منه على فراشنا الصحيح الشرعي ولد ويدعى وسام مضى من عمره ثلاث سنوات تقريباً، وهو حي يرزق في حضانتني وتحت يدي وأنا أهل لحضانة فقير لا مال له ولا ملك ولا شيء من جنس

١- مقابلة شخصية مع فضيلة القاضي/ محمد أبو راس قاضي محكمة جباليا الشرعية بتاريخ 2009/7/15م.

النفقة وقد فرضت له محكماتكم الموقرة على والده المدعى عليه محمد المذكور نفقة إصلاح قدرها (20) ديناراً أردنياً شهرياً بموجب إعلام الحكم الصادر عن هذه المحكمة في القضية أساس (2008/135) بتاريخ (2008/8/1م) مسجل في سجل (5) عدد (30) وحيث إن هذه النفقة أصبحت لا تكفي الصغير وأقل من كفاية إصلاحه وإن أسعار الحاجات قد ارتفعت عن ذي قبل وإن احتياجات الصغير وسام المذكور قد زادت عن ذي قبل حيث إنه كبرت سنه وأصبحت النفقة المفروضة له لا تكفي احتياجاته والإنفاق عليه وقد طالبت المدعى عليه بزيادة وسام المذكور هذه النفقة ليصبح نفقة كفاية بدلاً من نفقة إصلاح، فامتنع بدون حق ولا وجه شرعي مع إنه موسر ومتكسب وكسبه يكفيه وزيادة وقادر على زيادة هذه النفقة، لذا ألتمس من محكماتكم الموقرة الحكم بزيادة نفقة الصغير بالمعروف، والإذن لي بالاستدانة والصرف والرجوع عليه بما يتراكم من ذلك وسؤاله عن هذه الدعوى وإجراء المقتضى الشرعي.

وحرر في / / المدعية /

ودعوى رقم / /

تقرر رؤية الدعوى يوم /

الموافق / /

الساعة صباحاً وفهم للمدعية

وحرر في / /

المدعية /

في المجلس الشرعي المعقود لدينا في محكمة جباليا الشرعية حضر المكلفان شرعاً والمعروفان ذاتاً لدى هذه المحكمة بالبطاقة الشخصية المدعية فائق بنت محمد بنت خليل غبن والمدعى عليه محمد بن أحمد بن محمود غبن وهما من بيت لاهيا وسكانها وطلبا إجراء المقتضى الشرعي.

المدعية المدعى عليها الكاتب القاضي

ادعت المدعية فائق المذكورة دعواها قائلة: إنني زوجة ومدخولة بصحيح العقد الشرعي إلى المدعى عليه محمد المذكور هذا الحاضر ولا تزال الزوجية الصحيحة الشرعية قائمة بيننا حتى الآن، وقد تولد لي منه على فراشنا الصحيح الشرعي ولد ويدعى وسام مضى من عمره ثلاث سنوات تقريباً، وهو حي يرزق في حضانتني وتحت يدي وأنا أهل لحضانة فقير لا مال له ولا ملك ولا شيء من جنس النفقة وقد فرضت له محكماتكم الموقرة على والده المدعى عليه محمد المذكور نفقة إصلاح قدرها (20) ديناراً أردنياً شهرياً بموجب إعلام الحكم الصادر عن هذه

المحكمة في القضية أساس (2008/135) بتاريخ (2008/8/1م) مسجل في سجل (5) عدد

(30) وحيث إن هذه النفقة أصبحت لا تكفي الصغير وأقل من كفاية إصلاحه وإن أسعار

الحاجات قد ارتفعت عن ذي قبل وإن احتياجات الصغير وسام المذكور قد زادت عن ذي قبل حيث إنه كبرت سنه، وأصبحت النفقة المفروضة له لا تكفي احتياجاته والإنفاق عليه وقد طالبت

المدعى عليه بزيادة هذه النفقة ليصبح نفقة كفاية بدلاً من نفقة إصلاح، فامتنع بدون حق ولا وجه شرعي مع إنه موسر ومتكسب وكسبه يكفيه وزيادة وقادر على زيادة هذه النفقة لذا ألتمس

من محكمتكم الموقرة الحكم بزيادة نفقة الصغير بالمعروف، والإذن لي بالاستدانة والصرف والرجوع عليه بما يتراكم من ذلك وسؤاله عن هذه الدعوى وإجراء المقتضى الشرعي.

المدعية الكاتب القاضي

وبسؤال المدعى عليه عما قرره المدعية، فقال: أصادق على جميع ما قرره المدعية حرفاً بحرف، ولا مانع عندي من زيادة النفقة المفروضة لابني الصغير وسام المذكور (10) دنانير أردنية شهرياً لتصبح النفقة المفروضة لهم (30) ديناراً أردنياً شهرياً بدلاً من (20) ديناراً شهرياً أطلب إلزامي بذلك وقالت المدعية رضيت بما فرض المدعى عليه على نفسه من نفقة أطلب إجراء المقتضى الشرعي.

المدعية المدعى عليه الكاتب القاضي

كلف المدعية إبراز حكم النفقة السابق، فأبرزته وبالإطلاع عليه تبين أنه صورة مصدقة وموقعة ومؤرخة حسب الأصول خالية من شائتي التصنيع والتزوير مستوفاة لرسم الإبراز المقرر حفظت في ملف الدعوى وطلبت إجراء المقتضى الشرعي.

المدعية الكاتب القاضي

سئل المتدعيان عن أقوالهما الأخيرة فكررا ما سبق وختما أقوالهما وطلب إجراء المقتضى الشرعي وعليه وحيث ثبتت دعوى المدعية بالإقرار والتراضي ولتوافر أسباب الحكم فقد أعلنت ختام المحاكمة وأصدرت القرار التالي:

القرار

بناء على الدعوى والطلب والإقرار والتراضي واستناداً للمواد (38،39) من قانون أصول المحاكمات الشرعية، فقد ألزمت المدعى عليه محمد المذكور بما فرض على نفسه من نفقة لابنه الصغير وسام المتولد له من المدعية فاتن المذكورة قدرها (30) ديناراً أردنياً أو ما يعادلها

بالعملة المحلية المتداولة شهرياً لسائر حوائجه الضرورية الشرعية بما في ذلك الكسوة والمسكن وذلك اعتباراً من تاريخ الطلب الواقع في (2009/8/1م) أي زيادة (10) دنانير أردنية شهرياً عن الحكم السابق في القضية أساس (2008/130م) المسجل في سجل (5) عدد (30) وأمرت المدعى عليه محمد المذكور بدفع هذه النفقة للمدعية فائن المذكورة لتتفق على الصغير بالمعروف وإذنها بالاستدانة والصرف والرجوع بما يتراكم من ذلك حكماً وجاهياً بحق المتداعيين المذكورين، قابلاً للاستئناف فهمته لهما في المجلس علناً (ويجب على الجهة التي يُنَاطُ بها التنفيذ أن تُبادر إليه متى طُلب منها وعلى كل سلطة وكل قوة أن تُعين على إجرائه ولو باستعمال القوة الجبرية متى طُلب منها ذلك طبقاً لنصوص القانون) وحرر في / / م.

توضيح وتعليق:

هذا التطبيق يعمل به في المحاكم الشرعية في قطاع غزة، ولم يرد في قانون الأحوال الشخصية فيه نص وهو وفق المذهب الفقهية الأربعة، والباحث يوافق المحاكم بالعمل به.

الملحق رقم(13)

تطبيقات دعوى تصحيح حجة الوراثة^(١).

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب الفضيلة قاضي محكمة جباليا الشرعية المحترم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد:

الموضوع: دعوى تصحيح حجة الوراثة

المدعي/ محمد بن حسين بن محمود حسان من بيت لاهيا وسكانها.

المدعى عليه/ عارف بن حسين بم محمد حسان من بيت لاهيا وسكانها.

أعرض لفضيلتكم إنه بتاريخ (2009/5/25م) صدر من قبل محكماتكم الموقرة حجة حصر

إرث مسجلة في سجل (5) عدد(40) تتضمن وفاة المرحوم أحمد والد المدعى عليه عارف

المذكور هذا الحاضر، وانحصر إرثه الشرعي الانتقالي في زوجته خديجة بنت محمد بنت

عدنان حسان وابنه عارف ولا وارث للمتوفى المذكور سوى من ذكر، وليس له وصية واجبة

ولا اختيارية ولا أولاد كبار توفوا ا حال حياته وتركوا ورثة وقد صحت المسألتان الإرثيتان

١ — مقابلة شخصية مع فضيلة القاضي/ محمد أبو راس قاضي محكمة جباليا الشرعية بتاريخ 2009/8/10م.

الشرعيتان في الأموال والأموال والانتقالية في الأرض الأميرية في كل واحد منهما من (ثمانية أسهم) منها إلى الزوجة خديجة المذكورة (سهم واحد) وإلى الابن عارف المذكور (سبعة أسهم) فقط، وحيث إنني أنا أحد ورثة المتوفى أحمد المذكور حيث وإنني والده وأحد ورثته ولم يتم حصر اسمي ضمن الورثة المذكورين من ورثة المتوفى أحمد المذكور، لذلك ألتمس من محكماتكم الموقرة الحكم لي بتصحيح حجة الوراثة المذكورة باعتباري أحد ورثة المتوفى أحمد المذكور ووالده وبذلك تكون حجة الوراثة على النحو التالي: أن أحمد بن حسين بن محمود حسان توفي بتاريخ (11/8/1991م) وانحصر إرثه الشرعي الانتقالي في زوجته خديجة وابنه عارف وفي ولده محمد أنا المدعي فقط ولا وارث للمتوفى المذكور سوى من ذكر وليس له وصية واجبة ولا اختيارية ولا أولاد كبار توفوا في حال حياته وتركوا ورثة وعليه فقط صحت المسألتان الإرثيتان الشرعيتان في الأموال والأموال والانتقالية في الأرض الأميرية كل واحد منها من أربعة وعشرين سهماً منها إلى الزوجة خديجة المذكورة (ثلاثة أسهم) وإلى الابن عارف المذكور (سبعة عشرة) سهماً وإلي والده أنا أحمد (أربعة) أسهم فقط، لذلك ألتمس من محكماتكم الموقرة بتصحيح الحجة على الوجه الذي ذكرته وإلغائها حكماً عاماً سارياً على جميع الورثة المذكورين وأطلب سؤال المدعي عليه هذا الحاضر عما قررته وإجراء الإيجاب الشرعي.

وحرر في / / /
 ودعوى رقم / / /
 المدعي /

تقرر رؤية الدعوى يوم /
 الموافق / / /
 الساعة صباحاً وفهم للمدعية
 وحرر في / / /
 المدعي /

في المجلس الشرعي المعقود لدينا في محكمة جباليا الشرعية حضر المكلفان شرعاً والمعروفان ذاتاً لدى هذه المحكمة بالبطاقة الشخصية المدعي حسين بن أحمد بن محمود حسان أحمد والمدعي عليه عارف بن أحمد بن حسين بن حسان وهما من بيت لاهيا وسكانها وطلبا إجراء المقتضى الشرعي

المدعي المدعى عليه الكاتب القاضي

ادعى المدعي محمد المذكور دعواه قائلاً إنه بتاريخ (1997/5/25م) صدر من قبل محكماتكم الموقرة حجة حصر إرث مسجلة في سجل (5) عدد (40) تتضمن وفاة المرحوم أحمد والد المدعى عليه عارف المذكور هذا الحاضر، وانحصر إرثه الشرعي الانتقالي في زوجته خديجة بنت محمد بنت عدنان حسان وابنه عارف ولا وارث للمتوفى المذكور سوى من ذكر، وليس له وصية واجبة ولا اختيارية ولا أولاد كبار توفوا ا حال حياته وتركوا ورثة وقد صحت المسألتان الإرثيتان الشرعيتان في الأموال والأموال والانتقالية في الأرض الأميرية في كل واحد منهما من (ثمانية أسهم) منها إلى الزوجة خديجة المذكورة (سهم واحد) وإلى الابن عارف المذكور (سبعة أسهم) فقط، وحيث إنني أنا أحد ورثة المتوفى أحمد المذكور حيث وإنني والداه وأحد ورثته ولم يتم حصر اسمي ضمن الورثة المذكورين من ورثة المتوفى أحمد المذكور، لذلك ألتمس من محكماتكم الموقرة الحكم لي بتصحيح حجة الوراثة المذكورة باعتباري أحد ورثة المتوفى أحمد المذكور ووالده وبذلك تكون حجة الوراثة على النحو التالي: أن أحمد بن حسين بن محمود حسان توفي بتاريخ (1991/8/11م) وانحصر إرثه الشرعي الانتقالي في زوجته خديجة وابنه عارف وفي ولده محمد أنا المدعي فقط ولا وارث للمتوفى المذكور سوى من ذكر وليس له وصية واجبة ولا اختيارية ولا أولاد كبار توفوا في حال حياته وتركوا ورثة وعليه فقط صحت المسألتان الإرثيتان الشرعيتان في الأموال والأموال والانتقالية في الأرض الأميرية كل واحد منها من أربعة وعشرين سهماً منها إلى الزوجة خديجة المذكورة (ثلاثة أسهم) وإلى الابن عارف المذكور (سبعة عشرة) سهماً وإلى والداه أنا أحمد (أربعة) أسهم فقط، لذلك ألتمس من محكماتكم الموقرة بتصحيح الحجة على الوجه الذي ذكرته وإلغائها حكماً عاماً سارياً على جميع الورثة المذكورين وأطلب سؤال المدعي عليه هذا الحاضر عما قرره وإجراء الإيجاب الشرعي.

المدعي	الكاتب	القاضي
وبسؤال المدعى عليه عما قرره المدعي، فقال أصادق على جميع ما قرره المدعي حرفاً بحرف ولا مانع عندي من التصحيح المذكور أطلب إجراء المقتضى الشرعي.		
المدعى عليه	الكاتب	القاضي

كلف المدعي بإبراز الحجة المذكورة، فأبرزها وهي صورة مصدقة موقعة ومؤرخة حسب الأصول وخالية من شائبي التصنيع والتزوير ومستوفاة لرسم الإبراز المقرر، حفظت في ملف الدعوى.

كلف المدعي بإثبات باقي دعواه، فقال إنني أثبتتها بشهادة كل واحد من محمد بن علي بن جعفر جنيد و أحمد بن كامل بن خالد زكريا و سلمان بن مسلم بن سالم جهاد ومحمود بن عبدالله بن وائل زايد .

نودي للشهادة وأدائها على الشاهد محمد جنيد فحضر وهو مكلف شرعاً وبسؤاله عن اسمه، فأجاب قائلاً: محمد بن علي بن جعفر جنيد من بيت لاهيا وسكانها وعمرى (40) عاماً وصنعتى موظف حكومى ولا يربطنى بالمتداعين أى صلة قرابة وشهد لدينا منفرداً بمواجهة المتداعين بعد أن حلف اليمين الشرعية بلفظ (والله العظيم ما أشهد إلا الحق ولا شيء غير الحق) أشهد إن أحمد بن حسين بن أحمد حسان والد المدعى عليه حسين المذكور هو أحد ورثته وقد توفى أحمد المذكور بتاريخ 1991/8/11م وقد انحصر إرثه الشرعى والانتقالى فى والده المذكور وفى زوجته خديجة المذكورة وفى ابنه عارف المتولد له منها، فقط ولا وارث للمتوفى أحمد المذكور سوى من ذكر وليس له وصية واجبة أو اختيارية ولا أولياء توفوا حال حياته وتركوا ورثة وهذه شهادتى وبها أشهد وعليها أوقع.

الشاهد	المدعى	الكاتب	القاضى
نودي للشهادة وأدائها على الشاهد أحمد زكريا فحضر وهو مكلف شرعاً وبسؤاله عن اسمه فأجاب قائلاً أحمد بن كامل بن خالد زكريا من بيت لاهيا وسكانها وعمرى (40) عاماً وصنعتى موظف حكومى ولا يربطنى بالمتداعين أى صلة قرابة وشهد لدينا منفرداً بمواجهة المتداعين بعد أحلف اليمين الشرعية بلفظ (والله العظيم ما أشهد إلا الحق ولا شيء غير الحق) أشهد إن أحمد بن حسين بن أحمد حسان والد المدعى عليه حسين المذكور وأحد ورثته وقد توفى أحمد المذكور بتاريخ 1991/8/11م وقد انحصر إرثه الشرعى والانتقالى فى والده المذكور وفى زوجته خديجة المذكورة وفى ابنه عارف المتولد له منها فقط، ولا وارث للمتوفى المذكور سوى من ذكر وليس له وصية واجبة أو اختيارية، ولا أولياء توفوا حال حياته وتركوا ورثة وهذه شهادتى وبها أشهد وعليها أوقع.			

الشاهد	المدعى	الكاتب	القاضى
--------	--------	--------	--------

كلف المدعي إحضار باقي شهوده فقال إن نصاب الشهادة قد تم بمن شهد من شهود أطلب إجراء غرض النظر عن سماع باقي الشهود وإجراء المقتضى الشرعي.

سئل المتداعيان عن أقوالهما الأخيرة فكررا ما سبق وختما أقوالهما وطلب إجراء المقتضى الشرعي وعليه وحيث ثبتت دعوى المدعي بالإقرار والبيئة الخطية الرسمية والشخصية ولتوافر أسباب الحكم فقد أعلنت ختام المحاكمة وأصدرت القرار التالي:

القرار

بناء على الدعوى والطلب والإقرار والبيئة الخطية الرسمية والشخصية واستناداً للمواد (38،39،46،81،83،48) من قانون أصول المحاكمات الشرعية وحيث ثبتت دعوى المدعي محمد وهو والد المتوفى أحمد المذكور بتاريخ (11/8/1991م) وانحصار إرثه الشرعي والانتقالي في زوجته خديجة وابنه منها عارف وفي والده محمد المدعي فقط، ولا وارث للمتوفى المذكور سوى من ذكر وليس له وصية واجبة ولا اختيارية ولا أولاد كبار توفوا حال حياته وتركوا ورثة وعليه فقد صحت المسألتان الإرثيتان الشرعيتان في الأموال والأموال والانتقالية في الأرض الأميرية كل واحد منها (أربعة وعشرين) سهماً منها إلى الزوجة خديجة المذكورة (ثلاثة أسهم) وإلى الابن عارف المذكور (سبعة عشر) سهماً وإلى والده أنا محمد (أربعة) أسهم فقط فقد حكمت بإلغاء حجة الوراثة الصادرة عن هذه المحكمة بتاريخ (25/5/1997م) في سجل (5) عدد (40) وأمرت بالتأشير على هامش السجل بإلغائها حكماً عاماً سارياً على جميع الورثة حكماً وجاهياً بحق المتداعيين المذكورين، قابلاً للاستئناف فهتمته لهما في المجلس علناً (ويجب على الجهة التي يُنَاط بها التنفيذ أن تُبادر إليه متى طُلب منها وعلى كل سلطة وكل قوة أن تُعين على إجراءاته ولو باستعمال القوة الجبرية متى طُلب منها ذلك طبقاً لنصوص القانون) وحرر في / / م .

توضيح وتعليق:

هذا التطبيق يعمل به في المحاكم الشرعية في قطاع غزة، ولم يرد في قانون الأحوال الشخصية فيه نص وهو وفق المذهب الفقهي الأربعة، والباحث يوافق المحاكم بالعمل به.

الملحق رقم(14)

تطبيقات دعوى إبطال حجة التخرج^(١).

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب الفضيلة قاضي محكمة جباليا الشرعية المحترم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد:

الموضوع دعوى إبطال حجة التخرج

المدعية/ مريم بنت أحمد بن جهاد السلطان من جباليا وسكانها .

المدعى عليه/ سلسبيل بنت أحمد بن جهاد السلطان من جباليا وسكانها.

أعرض لفضيلتكم إنه بتاريخ 1999/11/25 م صدر من قبل محكماتكم الموقرة حجة تخرج والدي لشقيقتي الأخرى المدعى عليها سلسبيل عن حصتها الإرثية من والدتها وكان حين التخرج مصاب بمرض السرطان وهو مرض الموت، وهذا التخرج قد أضرب بي وقد طالبت شقيقتي بإبطال هذا التخرج حيث إن والدي لم يكن في حالة صحية تسمح له بهذه المخارجة، فامتنعت بدون حق ولا وجه شرعي، لذا ألتمس من محكماتكم الموقرة بإبطال هذا التخرج وسؤال المدعى عليها عما قررتة وإجراء المقتضى الشرعي.

المدعية /

وحرر في / /

ودعوى رقم / /

تقرر رؤية الدعوى يوم /

الموافق / /

الساعة صباحاً وفهم للمدعية

وحرر في / /

المدعية /

في المجلس الشرعي المعقود لدينا في محكمة جباليا الشرعية حضر المكلفان شرعاً والمعروفان ذاتاً لدى هذه المحكمة بالبطاقة الشخصية المدعية مريم بنت أحمد بن جهاد السلطان والمدعى عليها سلسبيل بنت أحمد بن جهاد السلطان وهما من جباليا وسكانها وطلبا إجراء المقتضى الشرعي.

١ — مقابلة شخصية مع فضيلة القاضي/ سعيد أبو الجبين عضو المحكمة الشرعية العليا بتاريخ 2009/9/22م.

المدعية المدعى عليها الكاتب القاضي

ادعت المدعية مريم المذكورة دعواها قائلة أعرض لفضيلتكم إنه بتاريخ 1999/11/25م صدر من قبل محكمة الموقرة حجة تخارج والدي لشقيقتي الأخرى المدعى عليها سلسبيل بنت أحمد بن جهاد السلطان عن حصتها الإرثية من والدتها وكان حين التخارج مصاب بمرض السرطان وهو مرض الموت، وهذا التخارج قد أضر بي وقد طالبت شقيقتي سلسبيل المذكورة بإبطال هذا التخارج حيث إن والدي لم يكن في حالة صحية تسمح له بهذه المخارجة، فامتنعت بدون حق ولا وجه شرعي، لذا ألتمس من محكماتكم الموقرة بإبطال هذا التخارج وسؤال المدعى عليها عما قررته وإجراء المقتضى الشرعي.

المدعية المدعى عليها الكاتب القاضي

وبسؤال المدعى عليها عما قررته المدعية، فقالت أصادق على جميع ما قررته المدعية حرفاً بحرف، ولا مانع عندي من إبطال هذه التخارج وإلغاء الحجة المذكورة أطلب إجراء المقتضى الشرعي.

المدعى عليها الكاتب القاضي

كلف المدعية بإبراز حجة التخارج المذكورة، فأبرزتها وهي صورة مصدقة وموقعة حسب الأصول وخالية من شائتي التزوير والتصنيع مستوفاة لرسم الإبراز المقرر حفظت في ملف الدعوى وطلبت إجراء المقتضى الشرعي.

المدعية المدعى عليها الكاتب القاضي

سئلت المتداعيتان عن أقوالهما الأخيرة، فكررا ما سبق وختمتا أقوالهما وطلبتا إجراء المقتضى الشرعي.

المدعية المدعى عليها الكاتب القاضي

وعليه وحيث ثبتت دعوى المدعية بالإقرار ولتوافر أسباب الحكم، فقد أعلنت ختام أقوالهما الأخيرة ونظراً لتوافر أسباب الحكم، فقد أعلنت ختام هذه المحاكمة فهمت ذلك للمتداعيين الحاضرين في المجلس علناً وبسم الله الرحمن الرحيم أصدر القرار التالي نصه:

القرار

بناء على الدعوى والطلب والإقرار واستناداً للمواد (38،39) من قانون أصول المحاكمات الشرعية مؤخذة بإقرار المدعى عليها، فقد حكمت للمدعية مريم المذكورة على المدعى عليها

سلسبيل المذكورة بإبطال حجة التخارج الصادرة عن هذه المحكمة بتاريخ (1987/1/1م) مسجلة بسجل عدد (40) وأمرت بالتأشير على هامش السجل بإلغائها حكماً عاماً سارياً على جميع الورثة حكماً وجاهياً بحق المتداعيين المذكورين قابلاً للاستئناف فهمته لهما في المجلس علناً (ويجب على الجهة التي يُنَاط بها التنفيذ أن تُبادر إليه متى طُلب منها وعلى كل سلطة وكل قوة أن تُعين على إجراءاته ولو باستعمال القوة الجبرية متى طُلب منها ذلك طبقاً لنصوص القانون) وحرر في / / م .

توضيح وتعليق:

هذا التطبيق يعمل به في المحاكم الشرعية في قطاع غزة، ولم يرد في قانون الأحوال الشخصية فيه نص وهو وفق المذهب الفقهية الأربعة، والباحث يوافق المحاكم بالعمل به.

الخاتمة

أولاً- أهم النتائج:

- أهم النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث تتلخص فيما يلي:
- ١ أن البنت إذا تقدم لها كفئان ورضيت هي بأحدهما وأبوها بالآخر؛ فإن من رضيت به هي مقدم على من رضي به أبوها.
 - ٢ أن المرأة تستطيع أن تسجل الطلاق الذي أوقعه عليها زوجها في المحاكم الشرعية بعد أن تتمكن من إثباته.
 - ٣ أن المرأة التي هجرها زوجها بدون حق ولا وجه شرعي، سواء بترك وطئها أو مبيتة عندها أو بكلا الأمرين معاً؛ فإن المحكمة تطلق عليه زوجها إذا أثبتت لها صحة ما تدعيه.
 - ٤ لأبوي المحضون الحق في رؤية ابنهم إذا كان تحت حضانة أحدهم مرة في الأسبوع؛ في مكان ووقت متفق عليه بينهما وفي حالة عدم اتفاقهم على مكان ووقت معين للرؤية؛ فإن القاضي يقدر مكاناً ووقتاً يتلاءم ومصلحة المحضون وكلا الأبوين.
 - ٥ أن الأب ملزم بنفقة الولادة وكسوة المولود، لأنها ترجع بالنفع على المولود، ونفقة المولود واجبة على أبيه، كما ويلزم بنفقة علاج الزوجة والأولاد؛ لأن نفقة علاجهم من توابع النفقة.
 - ٦ أن نفقة تعليم الزوجة لا تجب على الزوج إلا إذا كانت شرطاً في عقد الزوج أو مهراً؛ بينما تجب عليه نفقة تعليم الأولاد.
 - ٧ يملك الزوج الحق في قطع نفقة زوجته المفروضة عليه من قبل القاضي إذا ما نشزت، أو انتهت عدتها، أو تصالحت مع زوجها، كما ويملك الحق في قطع نفقة أولاده الذين تحت حضانة أمهم، إذا ما عادوا إليه.
 - ٨ أن النفقة التي تجب للأولاد على الآباء مقدرة بالكفاية، فإذا ما تغيرت الأسعار إلى الزيادة، أو كبر الأولاد، فأصبحت النفقة المفروضة لهم عليه دون نفقة الكفاية، فإن في هذه الحالة للحاضنة الحق، في طلب زيادة نفقتهم لتنتهي إلى قدر الكفاية، كما وإن للأب

الحق في طلب إنقاصها، إذا ما أصبحت أكثر من نفقة الكفاية، وذلك بسبب انخفاض الأسعار.

٩ - أن المتضرر من حجة الوراثة الصادرة من قبل المحكمة الشرعية، له الحق في طلب المحكمة بالقيام بتصحيحه وفق رؤيته، إذا ما أثبت صحة ما ادعاه.

١٠ - أن المتضرر من التخارج الذي وقع من السفیه، أو المريض مرض الموت، ومن في حكمهم، له الحق في إبطاله بعد إثباته صحة ادعائه.

ثانياً- التوصيات:

١ - تقنين قانون فلسطيني موحد في قطاع غزة والضفة الغربية، يلبي حاجات المجتمع وتطلعاته في شتى الجوانب خاصة ما تتناوله المحاكم الشرعية من قضايا.

٢ - +الابتعاد عن الجمود القضائي والتخلي عن التقليد في إجراءات التقاضي بما يسهل على الخصوم والمعنيين الحصول على حقوقهم بيسر.

ملخص الرسالة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خير من وطئت قدمه الثرى، محمد بن عبد الله ﷺ خاتم الأنبياء، وإمام المرسلين، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين أجمعين أما بعد؛

فإن هذه الدراسة تسلط الضوء على موضوع من الأهمية بمكان من الموضوعات العلمية الجلية، التي لها واقع خطير في إحقاق الحق، وهي الدعاوى غير المنصوص عليها في قانون الأحوال الشخصية المعمول به في المحاكم الشرعية واشتملت هذه الدراسة على ثلاثة فصول وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: وقد تناولته في بحثين اثنين، المبحث الأول وتطرق فيه عن حقيقة الدعوى، ومدى مشروعيتها. والمبحث الثاني تحدث فيه عن القوانين المعمول بها في المحاكم الشرعية.

ثم جاء الفصل الثاني وتناولته في بحثين اثنين خصصت المبحث الأول فيه للحديث عن حقيقة العزل والدعاوى غير المنصوص عليها فيه وحقيقة الطلاق، ومشروعيتها، ووسائل إثباته في المحاكم الشرعية والمبحث الثاني كان الحديث فيه عن حقيقة الحضانة ومشروعيتها وتعريف المشاهدة وأنهيتها بالحديث عن زمن ومكان مشاهدة الأولاد.

وختمت الرسالة بالفصل الثالث والأخير وتناولت فيه دعاوى النفقات والإرث والتخارج في بحثين الأول كالعادة في تعريف حقيقة النفقة ومشروعيتها ثم تطرقت للحديث عن نفقة الولادة وكسوة المولود ونفقة تعليم الزوجة والأولاد وعلاجهما وقطع نفقتهم، وزيادة نفقة الأولاد، والمبحث الثاني تحدث فيه عن دعاوى تصحيح حجج الوراثة ودعاوى إبطال حجة التخارج وأخيراً جاءت الخاتمة والتوصيات وقد ضمنتها أهم النتائج التي توصلت إليها ثم ختمت البحث بملاحق أوردت فيها تطبيقات على الدعاوى التي تناولته في هذه الرسالة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

Abstract

This study explores the unstated allegations in the Family cases law that applied in the Islamic courts in Gaza .It includes three sections.

The first section contains two aspects .The first deals with the essence of allegation and its permissibility; the second deals with the laws in this field that implemented in the Islamic courts.

The second section contains two aspects. The first deals with the essence of (Athel) "preventing daughters to marry accepted and fit man" and also deals with divorce and its permissibility and the means to approve it in the Islamic courts . Furthermore, it deals with unstated allegations and its permissibility and the means to approve it in the Islamic laws. The second part deals with children incubation and its admissibility. Moreover it includes the arrange of meeting with children, the time and the place.

The third section concerns with the cases of expenditure, inheritance and exclusion. The first presents the nature of expenditure and its acceptability, the birth expenditure, Child custody , the expenditure for teaching and the medical treating of the wife and children, and increasing or stopping children expenditure. The second part discusses the cases for the correction of inheritance allegations and the cases for abolishing of exclusion allegations .

Finally, the researcher presents the conclusion and recommendations and the most important results. Then appendices containing application of cases included in this research were annexed.

الفهارس العامة

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث النبوية والآثار

فهرس المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات

أولاً: فهرس الآيات القرآنية الكريمة

الصفحة	رقمها	الآية الكريمة	
❁ سورة البقرة			
3	23	﴿وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ...﴾	
3	70	﴿قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ...﴾	
32	185	﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾	
19	232	﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكَحْنَ أزْوَاجَهُنَّ﴾	
38	282	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ...﴾	
56	228	﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ﴾	
56	231	﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِعَعْتَدُوا﴾	
85،81	233	﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ...﴾	
35	283	﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ...﴾	
❁ سورة آل عمران			
65	44	﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ...﴾	
❁ سورة النساء			
9	65	﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا...﴾	
55	19	﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾	
❁ سورة المائدة			
46	108،106	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ...﴾	
❁ سورة التوبة			
31	102	﴿وَأَخْرُؤْنَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلًا...﴾	
❁ سورة النحل			
79	91	﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا...﴾	
❁ سورة الإسراء			
75	100	﴿إِذَا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ﴾	

الآية الكريمة	رقمها	الصفحة
❁ سورة مريم		
﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ۖ يَرِثُنِي وَيَرِثْ... ﴾	39	93
❁ سورة النور		
﴿ وَيَذَرُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ ﴾	8	33
﴿ وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ... ﴾	48	9
❁ سورة الطلاق		
﴿ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَاتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ ﴾	6	85
﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ ﴾	1	28
❁ سورة الملك		
﴿ وَقِيلَ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تَدْعُونَ ﴾	27	3
❁ سورة الحاقة		
﴿ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴾	45	41

ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية والآثار

الصفحة	حكمه	الراوي	الحديث النبوي
9	صحيح	البخاري	إنما أنا بشر، وإنه يأتيني الخصم...
10	صحيح	أبو داود	أن رجلاً من كنده ورجل من...
31	صحيح	البخاري	أتى رجل رسول الله ﷺ وهو في...
10،47	صحيح	مسلم	لو يعطى الناس بدعواهم لادّعى...
28	صحيح	البخاري	فقال: مره فليراجعها، ثم ليمسكها...
35	صحيح	مسلم	أن رسول الله ﷺ " قضى بيمين...
39	صحيح	البخاري	لما فتح الله على رسوله ﷺ مكة، قام...
47	صحيح	البيهقي	أن النبي ﷺ رد اليمين على طالب...
41	صحيح	الترمذي	يمينك على ما يُصدقك به صاحبك
80	صحيح	الترمذي	المسلمون على شروطهم إلا شرطاً...
82	صحيح	مسلم	خُذي من ماله ما يكفيك ويكفي...
86	حسن	أبو داود	كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت
42	صحيح	البخاري	كانت بيني وبين رجل خصومة...
85	صحيح	ابن حبان	أنه قال يوماً لأصحابه: " تصدقوا"،...
83	صحيح	البخاري	كلكم راعٍ ومسئول عن رعيته؛ فالإمام...
63	ضعيف	الترمذي	خرج رسول الله ﷺ، محتضناً أحداً...
53	صحيح	البخاري	يا عبد الله ألم أخبر أنك تصوم النهار...
82،86	صحيح	مسلم	إن أبا سفيان رجلٌ شحيحٌ...
79	صحيح	البخاري	أحق ما أوفيتهم من الشروط أن توفوا...
95	صحيح	الترمذي، ابن ماجه	الصُّلح جائز بين المسلمين، إلا صلحاً...
66	حسن	أبو داود	أن امرأة قالت: يا رسول الله، إن ابني...
ب	صحيح	أبو داود	لا يشكر الله من لا يشكر الناس
96		مصنف عبد الرزاق	أن امرأة عبد الرحمن بن عوف...
75	حسن	أبو داود	.. فقالت امرأته انحرها فأبى فنفقت..
96		البيهقي	أن ابن عباس كان لا يرى بأساً...

ثالثاً: فهرس المصادر والمراجع

❖ القرآن وعلموه:

١. القرآن الكريم.
٢. أحكام القرآن، أحمد بن علي أبو بكر الرازي المعروف بالجصاص، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، عام 1405هـ، بدون ذكر الطبعة.
٣. أحكام القرآن، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر العربي المعافري الشيبلي المالكي، (ت543هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار التراث العربي، بدون ذكر الطبعة والتاريخ.
٤. تفسير البيضاوي: إمام المحققين وقدة المدققين القاضي ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت791هـ)، دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة الأولى، عام 1424هـ - 2003م.
٥. تفسير القرآن العظيم: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، (ت774هـ)، حقق أصوله ووثق نصوصه وخرج أحاديثه وكتب مقدماته وراجعها : طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الإيمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1417هـ - 1996م.
٦. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، جمعية إحياء التراث الإسلامي - الطبعة الخامسة 1421هـ - 2000م.
٧. جامع البيان عن تأويل القرآن : محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت310هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة-بيروت، الطبعة الأولى، 1420هـ - 2000م.
٨. الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت671هـ)، تحقيق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1423هـ - 2003م.
٩. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: الإمام العلامة محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت1250هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الأولى، 1420هـ - 1999م.

١٠. معالم التنزيل: محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت 510هـ)، حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر، وعثمان بن جمعة ضميرة، وسليمان مسلك الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، 1417هـ - 1997م.

❖ الحديث ومعلومه:

١١. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: الأمير علاء الدين بن بلبان الفارسي (ت 739هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، 1412هـ - 1991م.
١٢. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل : محمد ناصر الدين الألباني، بإشراف محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية، 1405هـ - 1985م.
١٣. سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام : محمد بن إسماعيل الأمير اليمني الصنعاني (ت 1182هـ)، تحقيق حازم علي بهجت القاضي، دار الفكر - بيروت، 1423هـ - 2003م.
١٤. سنن ابن ماجة: محمد بن يزيد القزويني الشهير، (بابن ماجة) (ت 275هـ)، حكم على أحاديثه وآثاره وعلق عليه العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني، اعتنى به أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة الأولى، بدون ذكر التاريخ
١٥. سنن أبي داود: سليمان بن الأشعث بن إسحاق السجستاني (ت 275هـ)، حكم على أحاديثه وآثاره وعلق عليه العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني، اعتنى به أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة الأولى، بدون ذكر التاريخ
١٦. سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرَةَ الترمذي، (ت 279هـ)، حكم على أحاديثه وآثاره وعلق عليه: محمد ناصر الدين الألباني، واعتنى به: مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة الأولى.
١٧. السنن الكبرى: أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (458هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1414هـ - 1994م.
١٨. صحيح البخاري: أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (ت 256هـ)، ترقيم وترتيب: الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي، تقديم: العلامة أحمد محمد

شاكر، شركة مكتبة ألفا للتحقيق والتأليف والصف والإخراج، الطبعة الأولى،
1429هـ - 2008م

١٩. صحيح مسلم (بشرح النووي): أبو زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي
(ت676هـ)، مكتبة نزار مصطفى الباز، الرياض - مكة المكرمة 1417هـ -
1996م، بدون ذكر الطبعة.

٢٠. صحيح مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري
(ت261هـ)، المحقق: صدقي جميل العطار، دار الفكر للطباعة والتوزيع - بيروت
- لبنان، الطبعة الأولى، 1424هـ - 2003م.

٢١. عون المعبود شرح سنن أبي داود: محمد شمس الحق العظيم آبادي مع تعليقات
الحافظ شمس الدين ابن قيم الجوزية، إشراف صدقي الدين محمد جميل العطار، دار
الفكر - بيروت، 1415هـ، 1995م.

٢٢. فتح الباري شرح صحيح البخاري: للحافظ أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن
حجر العسقلاني (ت852هـ)، حقق أصولها وأجازها الشيخ عبد العزيز بن عبد الله
بن باز، دار الفكر - بيروت.

٢٣. المستدرک علی الصحيحین: محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت405هـ)،
دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطاء، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة
الأولى، بدون ذكر التاريخ.

٢٤. المصنف، عبد الرزاق بن همام بن نافع الصنعاني (ت211هـ)، تحقيق أيمن
نصر الدين الأزهرى، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1421هـ -
2000م.

٢٥. موطأ الإمام مالك: أبو عبد الله بن أنس بن عامر الأصبحي (ت179هـ)،
تحقيق: صدقي جميل العطار، دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى، 1419هـ -
1998م.

٢٦. نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار: محمد بن علي الشوكاني (ت1250هـ)،
تحقيق: أنور الباز، دار الوفاء - المنصورة، الطبعة الأولى 1421هـ - 2001م.

❖ الأصول والفوائد:

٢٧. الإجماع: محمد بن إبراهيم المنذر (ت318هـ)، تحقيق ودراسة الدكتور: فؤاد
عبد المنعم أحمد، تقديم ومراجعة الشيخ: عبد الله بن زيد آل محمود، الطبعة
الثالثة، 1402هـ.

٢٨. **الأشباه والنظائر:** تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (ت771هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1411هـ - 1991م
٢٩. **قواعد الفقه:** محمد عميم الإحسان المجددي البركتي، الصدف، بلشرز - كراتشي، 1407هـ - 1986م، بدون ذكر الطبعة.
٣٠. **الكليات:** أيوب بن موسى الحسيني الكفوي أبو البقاء (ت1094هـ)، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت، 1419هـ - 1998م، بدون ذكر الطبعة.
٣١. **مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات:** علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري (456هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت، بدون ذكر الطبعة والتاريخ.
٣٢. **مقاصد الشريعة الإسلامية:** محمد الظاهر بن عاشور، تحقيق: محمد الطاهر الميساوي، دار النفائس- بيروت، الطبعة الأولى، 1420هـ - 1992م.

❖ **المراجع الفقهية:**

📖 **المذهب الحنفي**

٣٣. **الاختيار لتعليل المختار:** عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي (ت683هـ)، وعليه تعليقات محمود أبو دقيق ، دار الكتب العلمية - بيروت، بدون ذكر الطبعة والتاريخ.
٣٤. **البحر الرائق شرح كنز الدقائق:** زين الدين ابن نجيم الحنفي (ت970هـ)، دار المعرفة - بيروت، بدون ذكر الطبعة والتاريخ.
٣٥. **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع:** علاء الدين الكاساني (ت587هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، 1982م، بدون ذكر الطبعة.
٣٦. **تبين الحقائق شرح كنز الدقائق:** فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي (ت743هـ)، دار الكتب الإسلامي، القاهرة، 1313هـ، بدون ذكر الطبعة.
٣٧. **تكملة حاشية رد المحتار:** محمد علاء الدين أفندي ابن عابدين (ت 1306هـ)، طبعة منقحة مصححة، إشراف مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان، 1415 هـ - 1995م، بدون ذكر الطبعة.
٣٨. **حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار في فقه الإمام أبي حنيفة النعمان:** محمد أمين المشهور بابن عابدين، الطبعة الثالثة، 1404هـ - 1884م.

٣٩. حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار: محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين (ت1252هـ)، دار الفكر - بيروت، 1421هـ - 2000م، بدون ذكر الطبعة.

٤٠. الدر المختار في شرح تنوير الأبصار: محمد بن علي بن محمد الحصري المعروف بعلاء الدين الحصكفي (ت1088هـ)، دار الفكر - بيروت، 1386هـ، بدون ذكر الطبعة.

٤١. شرح فتح القدير: كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي (ت681هـ)، دار الفكر - بيروت، بدون ذكر الطبعة والتاريخ.

٤٢. اللباب في شرح الكتاب: عبد الغني الغنيمي الدمشقي الميداني (ت1298هـ)، تحقيق: محمود أمين النواوي، دار الكتاب العربي، بدون ذكر الطبعة والتاريخ.

٤٣. المبسوط: شمس الدين أبو بكر محمد بن أحمد السرخسي (ت483هـ)، دراسة وتحقيق خليل محي الدين المبسوط، دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى، 1421هـ - 2000م.

٤٤. نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار: لشمس الدين أحمد بن قودر المعروف بقاضي زاده أفندي، دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى، 1389هـ - 1970م.

٤٥. الهداية شرح بداية المبتدي: أبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني المرغليني (ت593هـ)، المكتبة الإسلامية، بدون ذكر الطبعة والتاريخ.

📖 المذهب المالكي

٤٦. أسهل المدارك شرح إرشاد السالك في فقه إمام الأئمة مالك: أبي بكر بن حسن الكشناوي، دار الفكر - بيروت، 1420هـ - 2000م، بدون ذكر الطبعة.

٤٧. بداية المجتهد ونهاية المقتصد: أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الأندلسي (ت595هـ)، راجعه وصححه الأستاذان: عبد الحليم محمد عبد الحليم، وعبد الرحم ن حسن محمود، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى، 1412هـ - 1992م.

٤٨. بلغة السالك لأقرب المسالك: أحمد بن محمد الصاوي (ت241هـ)، ضبطه وصححه محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية - بيروت، 1415هـ - 1995، بدون ذكر الطبعة.

٤٩. التاج والإكليل لمختصر خليل: محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري أبو عبد الله (ت897هـ)، دار الفكر - بيروت، 1398هـ، بدون ذكر الطبعة.
٥٠. تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام: الإمام العلامة برهان الدين أبو الوفاء إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون (ت 799هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، 1301هـ.
٥١. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: محمد بن أحمد بن عرفه الدسوقي (ت1230هـ)، تحقيق محمد عليش، دار الفكر - بيروت، بدون ذكر الطبعة والتاريخ.
٥٢. الخرشي على مختصر سيدي خليل: محمد بن عبد الله الخرشي ال مالكي (ت1101هـ)، دار الفكر-بيروت، بدون ذكر الطبعة والتاريخ.
٥٣. الذخيرة: شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت684هـ)، تحقيق: محمد حجي، دار الغرب - بيروت، 1994م، بدون ذكر الطبعة.
٥٤. الشرح الكبير: أبو البركات أحمد بن محمد العدوي الشهير بالدردير (ت1201هـ)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاء ، بدون ذكر الطبعة والتاريخ.
٥٥. شرح ميارة الفاسي: أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد المالكي (ت 1072)، تحقيق: عبد اللطيف حسن عبد الرحم ن، دار الكتب العلمية-بيروت، 1420هـ - 2000م، بدون ذكر الطبعة.
٥٦. الفروق: شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت684هـ)، تحقيق: محمد أحمد السراج - على جمعة محمد، دار السلام، بدون ذكر الطبعة والتاريخ.
٥٧. الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني: أحمد بن غنيم النفراوي المالكي (ت1125هـ)، دار الفكر - بيروت، 1415هـ، بدون ذكر الطبعة.
٥٨. منح الجليل شرح على مختصر سيدي خليل: محمد بن أحمد بن محمد عليش (ت1299هـ)، دار الفكر - بيروت 1409هـ - 1989م، بدون ذكر الطبعة والتاريخ.
٥٩. مواهب الجليل لشرح مختصر خليل: أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المعروف بالحطاب (ت954هـ)، تحقيق: زكريا عميرات، دار عالم الكتب، 1423هـ - 2003م، بدون ذكر الطبعة.

📖 المذهب الشافعي

٦٠. الأم: محمد بن إدريس الشافعي (ت204هـ)، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، دار الوفاء، الطبعة الأولى 2001م.
٦١. جواهر العقود ومعين القضاة والموقعين والشهود: محمد بن أحمد الأسيوطي (ت890هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت، 1417هـ - 1996م، بدون ذكر الطبعة.
٦٢. حاشية البجيرمي على منهج الطلاب: سليمان بن محمد بن عمر البجيرمي (ت1221هـ)، المكتبة الإسلامية- تركيا، بدون ذكر الطبعة والتاريخ.
٦٣. حاشية الجمل على المنهج: سليمان الجمل، المكتبة التجارية الكبرى، بدون ذكر الطبعة والتاريخ.
٦٤. الحاوي في فقه الشافعي: أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الشهير بالماوردي (ت450هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1414هـ - 1994م.
٦٥. حواشي الشرواني على تحفة المحتاج بشرح المنهاج: عبد الحميد الشرواني (ت1301هـ)، دار الفكر - بيروت، بدون ذكر الطبعة والتاريخ.
٦٦. روضة الطالبين وعمدة المفتين: أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (ت676هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود - علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بدون ذكر الطبعة والتاريخ.
٦٧. الشرقاوي على التحرير: حاشية العلامة الشرقاوي، دار إحياء الكتب العربية- مصر، بدون ذكر الطبعة والتاريخ.
٦٨. المجموع شرح المذهب: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت676هـ)، دار الفكر، بدون ذكر الطبعة والتاريخ.
٦٩. معني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج: محمد الخطيب الشربيني، دار الفكر - بيروت، بدون ذكر الطبعة والتاريخ.
٧٠. المذهب في فقه الإمام الشافعي: إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي أبو إسحاق (ت476هـ)، بيروت، بدون ذكر الطبعة والتاريخ.
٧١. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج: شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة الرملي الشهير بالشافعي الصغير (ت1004هـ)، دار الفكر للطباعة - بيروت، 1404هـ - 1984م، بدون ذكر الطبعة والتاريخ.

📖 المذهب الحنبلي

٧٢. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل: علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي (ت855هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1419هـ.
٧٣. الروض المربع شرح زاد المستنقع في اختصار المقنع: منصور بن يونس بن إدريس البهوتي (ت1051هـ)، تحقيق: سعيد محمد اللحام، دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت - لبنان، بدون ذكر الطبعة والتاريخ.
٧٤. الشرح الكبير ابن قدامة: عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة (ت682هـ)، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، بدون ذكر الطبعة والتاريخ.
٧٥. شرح منتهى الإرادات المسمى دقائق أولى النهى لشرح المنتهى: منصور بن يونس بن إدريس البهوتي (ت1051هـ)، عالم الكتب - بيروت، 1996م، بدون ذكر الطبعة.
٧٦. كتاب الفروع ومعه تصحيح الفروع لعلاء الدين علي بن سليمان المرداوي : أبو عبدالله محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، ن المقدسي (ت763هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1424 هـ 2003م.
٧٧. كشف القناع عن متن الإقناع: منصور بن يونس بن إدريس البهوتي (ت1051هـ)، تحقيق: هلال مصيلحي مصطفى هلال، دار الفكر - بيروت، 1402 هـ، بدون ذكر الطبعة.
٧٨. مطالب أولى النهى في شرح غاية المنتهى: مصطفى السيوطي الرحيباني، (ت1243هـ)، المكتب الإسلامي - دمشق، 1961م، بدون ذكر الطبعة.
٧٩. المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني: عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت620هـ)، دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى، 1405هـ.
٨٠. منار السبيل في شرح الدليل: إبراهيم بن محمد بن سالم ابن ضويان (ت1353هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة السابعة، 1409هـ - 1989م.
- نيل المآرب بشرح دليل الطالب: عبد القادر بن عمر التغلبي الشيباني (ت1135هـ)، تحقيق: إبراهيم أحمد الأثري، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة، بدون ذكر الطبعة والتاريخ.

📖 المذهب الظاهري:

٨١. المحلى: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت 456هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بدون ذكر الطبعة والتاريخ.

📖 السياسة الشرعية

٨٢. الطرق الحكمية في السياسة الشرعية: أبو عبدالله محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي المعروف "بليّن القيم" (ت 751هـ)، تحقيق: محمد جميل غازي، مطبعة المدني، القاهرة، بدون ذكر الطبعة والتاريخ.

❖ كتب فقه عامة

٨٣. الأحوال الشخصية: محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، بدون ذكر الطبعة والتاريخ.
٨٤. الروضة الندية شرح الدرر البهية: أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي (1307هـ)، دار المعرفة، بدون ذكر الطبعة والتاريخ.
٨٥. طلبية الطلبة في الاصطلاحات الفقهية: الامام نجم الدين أبو حفص عمر بن محمد بن أحمد النسفي (ت 537هـ)، ضبط وتعليق وتخريج: الشيخ خالد عبدالرحمن العك، دار النفائس-بيروت، الطبعة الثانية، 1420هـ - 1999م.
٨٦. الفقه الإسلامي وأدلته: وهبة الزحيلي، الطبعة الرابعة، دار الفكر، دمشق، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، الطبعة الرابعة معدلة، 1418هـ - 1997م.
٨٧. فقه السنة: سيد سابق، دار مصر للطباعة، بدون ذكر الطبعة والتاريخ.
٨٨. الفقه المقارن للأحوال الشخصية بين المذاهب الأربعة السنية والمذهب الجعفري والقانون: بدران أبو العينين بدران، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، بدون ذكر الطبعة والتاريخ.
٨٩. الفقه على المذاهب الأربعة: عبد الرحمن الجزيري، المكتبة التجارية الكبرى - مصر، 1969م، بدون ذكر الطبعة.
٩٠. موسوعة الفقه الإسلامي المصرية: وزارة الأوقاف المصرية، بدون ذكر الطبعة والتاريخ.
٩١. الموسوعة الفقهية الكويتية: مجموعة من العلماء، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت، دار السلاسل - الكويت الطبعة الثانية، 1427هـ

٩٢. نظرية الدعوى بين الشريعة الإسلامية وقانون المرافعات المدنية والتجارية ، محمد نعيم ياسين، دار النقاش- الأردن، الطبعة الثالثة 1425هـ - 2005م.
٩٣. وسائل الإثبات في الشريعة الإسلامية في المعاملات المدنية والأحوال الشخصية: محمد مصطفى الزحيلي ، مكتبة دار البيان - دمشق، الطبعة الأولى 1402هـ - 1982م.

❖ كتب اللغة

٩٤. تاج العروس من جواهر القاموس: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني أبو الفيض الملقب بمرتضى الزبيدي (ت 1205هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
٩٥. التعريفات: علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت 816هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الأولى، 1405هـ.
٩٦. تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى الهروي (ت 370هـ)، المحقق: عبد السلام هارون وآخرون، الدار المصرية - مصر الجديدة، 1384هـ - 1964م، بدون ذكر الطبعة.
٩٧. لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري (ت 711هـ)، دار صادر - بيروت، الطبعة الأولى، بدون ذكر التاريخ.
٩٨. مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت 666هـ)، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، طبعة جديدة، 1415هـ - 1995م.
٩٩. المصباح المنير: أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي (ت نحو 770هـ)، دراسة وتحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بدون ذكر الطبعة والتاريخ.
١٠٠. المعجم الوسيط: إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، المحقق: مجمع اللغة العربية - دار الدعوة، بدون ذكر الطبعة والتاريخ.
١٠١. معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكريا (ت 395هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م، بدون ذكر الطبعة.
- القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً: الدكتور سعدي أبو حبيب، دار الفكر - دمشق، الطبعة الثانية، 1408هـ - 1988م.

❖ كتب القانون وشروحه:

١٠٢. الأحوال الشخصية في التشريع الإسلامي مع بيان قانون الأحوال الشخصية للقضاء في محاكم الكويت، الدكتور أحمد الغندور، الطبعة الرابعة، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع 1422هـ - 2001م.
١٠٣. أصول الإجراءات القضائية والتوثيقات الشرعية محمد حسين أبو سردانة، دار النشر - دار العلوم للنشر والتوزيع - عمان، الطبعة الأولى 1424م.
١٠٤. أصول المحاكمات الشرعية: الدكتور أحمد محمد علي داود، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2004م.
١٠٥. التشريعات الخاصة بالمحاكم الشرعية في المملكة الأردنية الهاشمية: المحامي: راتب عطا الله الظاهر، دار الثقافة، الطبعة الأولى، 1429هـ - 2008م.
١٠٦. تعاميم قاضي القضاة ونائبه: محمد ناجي فارس، بدون ذكر الطبعة والتاريخ.
١٠٧. درر الحكام شرح مجلة الأحكام: علي حيدر، تحقيق تعريب: المحامي فهمي الحسيني دار الكتب العلمية لبنان - بيروت، بدون ذكر الطبعة والتاريخ.
١٠٨. القرارات الاستئنافية في الأحوال الشخصية، القاضي الشيخ أحمد محمد علي داود، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1420هـ - 1999م.
١٠٩. مجلة الأحكام العدلية: إعداد لجنة مكونة من عدة علماء وفقهاء في الخلافة العثمانية، المحقق: نور محمد، كارخانه تجارت كتب - آرام باغ - كراتشي، الطبعة مصور عن طبعة قديمة، بدون ذكر الطبعة والتاريخ.
١١٠. مجموعة القوانين الفلسطينية، مازن سيسالم، اسحق مهنا، سليمان الدحدوح الطبعة الثانية، 1996م.

١١١. مشروع قانون الأحوال الشخصية الموحد للإقليمين المصري والسوري في عهد الوحدة بينهما، ثم وضعه على يد لجنة خاصة مع مذكرته الإيضاحية ما بين 1959-1961م، الطبعة الأولى، دار القلم - دمشق، والدّار الشامية - بيروت.
١١٢. المفصل في أحكام المرأة وبيت المسلم في الشريعة الإسلامية، الدكتور عبد الكريم زيدان، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة 1420هـ - 2000م.

❖ المجلات والكتب الأخرى والأبحاث:

١١٣. أحكام معاملة المتهم، د. شحادة سعيد السويركي، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان ، 1996م.

١١٤. حركة التقنين الوضعي والتنظيم القضائي في الدولة العثمانية منذ عهد السلطان سليمان القانوني حتى نهاية الدولة العثمانية ، شحادة سعيد السويركي، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية، 1411هـ - 1990م.
١١٥. الطلاق بين الحظر والإباحة في الشريعة الإسلامية، مصباح محمد الحواجري، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية- غزة، 1421هـ - 2000م.
١١٦. عضل المرأة من النكاح ، سهاد حسن البياري ، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية- غزة، 1428هـ - 2007م.
١١٧. مجلة البحوث الإسلامية : تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد - الرياض. العدد التاسع عشر. رجب شعبان. رمضان شوال 1407هـ.
١١٨. المحاكم الشرعية في قطاع غزة اختصاصاتها والإجراءات المتبعة أمامها ، الشهيد بسام عبد المالك الفراء، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية- غزة، 1425هـ - 2004م.

رابعاً: فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	أ
	شكر وتقدير	ب
	المقدمة	د
	خطة البحث	و
❖ الفصل التمهيدي: حقيقة الدعاوى ومشروعيتها والقوانين المتبعة في المحاكم الشرعية		
	المبحث الأول: حقيقة الدعاوى ومشروعيتها.	2
	المطلب الأول: حقيقة الدعاوى.	3
	المطلب الثاني: مشروعية الدعاوى.	9
	المبحث الثاني: القوانين المعمول بها في المحاكم الشرعية.	11
	المطلب الأول: قانون الأحوال الشخصية.	12
	المطلب الثاني: قانون حقوق العائلة.	13
	المطلب الثالث: قانون أصول المحاكمات الشرعية.	15
	المطلب الرابع: مجلة الأحكام العدلية	16
❖ الفصل الأول: دعاوى العزل والطلاق والمشاهدة		
	المبحث الأول: دعاوى العزل والطلاق	19
	المطلب الأول: دعاوى العزل.	20
	المطلب الثاني: دعاوى الطلاق.	25
	المطلب الثالث: دعاوى التفريق للهجر	52
	المبحث الثاني: دعاوى المشاهدة	63
	المطلب الأول: تعريف الحضانة	64
	المطلب الثاني: زمن المشاهدة ومكانها.	68
	المطلب الثالث: تطبيقات دعاوى العزل والطلاق والمشاهدة.	73
❖ الفصل الثاني: دعاوى النفقات والإرث والتخارج		

74	المبحث الأول: دعاوى النفقات.	
76	المطلب الأول: نفقة الولادة وكسوة المولود.	
80	المطلب الثاني: نفقة تعليم الزوجة والأولاد وعلاجهم.	
89	المطلب الثالث: قطع النفقة الزوجة والأولاد.	
92	المطلب الرابع: زيادة نفقة الأولاد وإنقاصها	
93	المبحث الثاني: دعاوى الإرث والتخارج .	
94	المطلب الأول: دعاوى تصحيح حجج الوراثة.	
96	المطلب الثاني: دعاوى إبطال حجة التخارج	
99	المطلب الثالث: تطبيقات دعاوى النفقات والإرث والتخارج	
100	الملاحق	
153	الخاتمة	
154	التوصيات	
155	ملخص الرسالة باللغة العربية	
156	ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية	
❁ الفهارس العامة		
158	فهرس الآيات القرآنية	
160	فهرس الأحاديث النبوية والآثار	
161	فهرس المصادر والمراجع	
173	فهرس الموضوعات	

تم بحمد الله وفضله وتوفيقه
فإن كان صواباً فمن الله
وإن كان خطأً فمن نفسي والشيطان
سائلاً المولى عز وجل القبول .
آمين .